الجمهـــورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

جامعـــــــة "ابن خلدون" تيارت.

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية.

قسم اللّغات و الآداب.

الموضوع:

جذور النظرية السياقية في التراث اللّغوي العربي "الخصائص" نموذجاً

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في التعليمية و الدرس اللّساني العربي

إعداد الطالب:

محمد حدوارة.

إشـــــراف:

د: عبد الجليل مرتاض.

السنة الجامعية: 2006/2005.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد :

إلى والدي الكريمين أمي وأبي .

إلى أشقائي وشقيقاتي .

إلى جميع المعلمين والأساتذة الذين كان لهم فضل تعليمي وتكويني منذ بداية مشواري الدراسي .

إلى أحبائي :

محمد، و**خالد**، و**الطاهر**، و**عمر**، و**عيسى** و**الطيب** و**الجودي** و**محمد بلهواري** .

إلى رفيقة دربي : **فاطمة**

إلى أبنائي : **مروة**، و**أيمن**، و**صلاح الدين** .

إلى زملائي الذين درسوا معي في مرحلة دراسية ما .

إلى كلّ غيور على لغة الضاد .

إلى كلّ راج الخير لهذه الأمّة أهدي هذا الإنجاز .

-محمد حدوارة-

كلمة شكر

اللّهم ربّنا لك الحمد على ما أعنت و أنعمت ، و لك الثناء على ما وفقت وهديت .

إلى من حفزني على المضي قدماً في هذا البحث، وشجعني على إبداء الرأي ، و في مقدمة هؤلاء أستاذي المشرف فضيلة الدكتور: "**عبد الجليل مرتاض**" الذي لم يبخل بنصائحه و توجيهاته و ملاحظاته القيّمة .

إلى أستاذي الكريم "**الطيب بن جامعة**" الذي شجعني في جميع مراحل البحث .

إلى الذي يعمل بدون هوادة خدمة للعلم و المعرفة الأستاذ "**أحمد محمد عوني**"

إلى الذي تحمل عناء كتابة هذا البحث بصدر رحب "**قروج بولفعة**"

كما لا أنسى شكر كلّ أسرة جامعة "**ابن خلدون بتيارت**" على حسن رعايتهم و مساعدتهم لي و أخص بالذكر عميد الجامعة "**مدني بن شهرة**" .

و في الأخير جزى الله أخي "**عمر**" الذي كان عوناً لي و وقف بجانبي من أوّل يوم إلى غاية إنجاز هذا البحث .

إلى كلّ هؤلاء أتوجه بعظيم الثناء .

محمد حدوارة .

المقدمة

المقدمة:

تعتبر المستويات اللّغوية على اختلاف أنواعها حقلاً واسعاً للدراسات اللّسانية و اللغوية، قديمها من الناحية اللّغوية، و حديثها من الوجهة اللّسانية، و نظراً للتطور الملحوظ في المناهج الدراسية للغة، دراسة علمية في المجال الصوتي المتمثل في "**الفونولوجيا**"، و السّمات المميّزة للأصوات اللّغوية.

و في المجال الدلالي المتمثل في "**علم الدلالة**"، و "**علم المعاجم**" و الضوابط المتحكمة في تغيير دلالات الألفاظ و إشكاليات المعنى على العموم، و في المجال التركيبي المتمثل في: "**النحو التوليدي**" و"**التحويلي**" و غيرها من المناهج التي تفضي الصبغة العلمية على الدّرس اللغوي الحديث.

و لهذا ارتأيت أن تكون مذكرة الماجستير حول "**علم الدلالة**"، ذلك أنّ علماءنا العرب قد أُهْمِلّوا أيَّمَا إهمال و لم يُنْصَفُوا فيما توصلوا إليه من نتائج علمية باهرة.

و عليه فالإشكال المطروح: هل عرفَ قدماء لغوي العرب السياق؟ كيف نظروا إليه؟ وكيف وظفوه في التفسير و الأصول و النحو و البلاغة؟ و كيف وظفوه في دراساتهم اللّغوية؟

ذلك أنّ ما توخيناه من هذا البحث يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1. استجلاء معالم نظرية السياق من خلال المدارس اللّسانية الحديثة.
2. كشف ملامح هذه النظرية في الدراسات اللغوية العربية القديمة.
3. رصد نظرية السياق في جانبها العملي أثناء تعامل القدماء مع الظواهر اللغوية.

و للإجابة على هذا الإشكال المترامي الأطراف كان من الضرورة بمكان أن يخصص هذا البحث فتكون دراستي متخصصة حول فيلسوف من فلاسفة اللّغة هو "**أبو الفتح عثمان بن جني**" لأرى مدى استعماله للسياق و اعتماده عليه في ترجيح معنى دون آخر.

أمّا الأسباب التي دفعتني إلى الخوض في غمار هذا البحث فيمكن أن ألخصها في العناصر التالية:

1. شغفي بموضوع علم الدلالة و بالتراث العربي الذي كثيراً ما أغمط حقه على الرّغم من دقته و أهميته.
2. قلة الدراسات المتعلقة بالمستوى الدّلالي، و خاصة أنّنا نعلم أنّ أغلبية مذكرات الماجستير إنّما تكون في المستوى التركيبي النحوي.
3. عدم إعطاء مقارنات دقيقة بين ما توصل إليه القدماء و ما توصل إليه المحدثون.

و على حسب علمي فإنّ هذا الموضوع قلّما تطرقت إليه الدراسات الدلالية، إلاّ ما وجد عند الدكتور: "**أحمد مختار عمر**" و "**فايز الداية**" و "**أحمد نعيم الكراعين**"، و ما ورد في دراسات صوتية و نحوية حول "**ابن جني**" هذا الأخير الذي يبدو أنّه كان ذا نظرة ثاقبة إلى بعض الظواهر الدلالية فجاء هذا الموضوع لإضافة الشيء الجديد من ربطه بالنظريات الحديثة و إعطاء الصبغة المنهجية الأفضل و تفسير ظاهرة السياق.

إنّني أعلم سلفا مدى صعوبة البحث و وعورته، إذْ صادفتني فيه قلة المراجع من جهة، و تعدد الطبعات من جهة أخرى، و كذا عدم وجود دراسات متخصصة لـ"**ابن جني**" في هذا الموضوع تحديداً، و على الرغم من ذلك فإنّني حاولت إيجاد منهج مناسب لهذا الموضوع.

إنّ منهجاً بعينه لا يصلح لمعالجة هذا الموضوع، بل ارتأيت أن أزاوجَ بين منهجين شهيرين، هما: المنهج الوصفي و المنهج التاريخي، بكلّ ما يعتمدان عليه من إجراءات كالتفسير و التحليل و المقارنة و الشرح.

و قد فرضت عليّ طبيعة الموضوع أن تكون الخطة كالآتي:

فقد تناولت بحثي في فصول ثلاثة:

الفصل الأول: تضمن ملامح السياق في التراث العربي في مختلف المجالات في النحو و البلاغة و علم الأصول و التفسير.

الفصل الثاني: و تضمن السياق في الدّرس اللغوي الحديث من خلال النظريات اللّسانية الحديثة.

أمّا **الفصل الثالث**: فقد خصصته للظواهر المختلفة المتصلة بالسياق و التي تجلت في كتاب "**الخصائص**" لـ"**ابن جني**".

هذا إضافة إلى **مدخل** تضمن مقدمة و تطرقت فيها إلى ترجمة مختصرة للفيلسوف اللغوي "**ابن جني**" و كذا مكانته العلمية و آراء العلماء فيه و قد أعطيت تقديماً مختصراً لكتاب "**الخصائص**" لـ"**ابن جني**".

لقد أسفر البحث من خلال مكوناته عدّة نتائج أعتبرها إضافة متواضعة في الدّراسات اللّغوية العربية الحديثة و محاولة توازنية بين التراث و المعاصرة في وفاق و اتفاق لا خلاف و اختلاف، و لعلّ أبرز ما يستحق الذكر من تلك النتائج ما يأتي:

1. أنّ السياق هو أحد جوانب الدلالة التي تتصل باللغة و لا تكاد تنفصل عنها لاسيما في جانبها التواصلي.
2. أنّ أكثر الاتجاهات اللّسانية الحديثة اعترفت بالسياق و أظهرت أهميته في فروع علم اللغة التطبيقي.
3. أنّ القدماء لم يهملوا السياق بل كان جزء من منهجهم العام في التعامل مع معنى النص.

4. إنّ "**ابن جني**" و "**الخصائص**" نموذجاً عنه من أكثر المتفاعلين مع السياق توظيفاً له و اعتماداً عليه في تناول النّص اللّغوي، و سنجد كثيراً منها في ثنايا هذا البحث.

و لا يسعنا في الأخير إلاّ أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كلّ من قدم لنا يد العون و في مقدمة هؤلاء فضيلة الدكتور "**عبد الجليل مرتاض**" لما أبداه من اهتمام وتشجيع لنا على المواصلة وما أفدناه منه من اقتراحات و توجيهات قيّمة منذ أن اقترحنا عليه هذا الموضوع.

« و عند الله حسن الجزاء»

محمد حدوارة.

المدخل

1. مدخـــــــــــــــــــــــــل:

1. 1. ترجمته:

هو "**عثمان بن جنّي**" بكسر الجيم و تشديد النون – الأديب الموصلي-، "**أبو الفتح**"، كان أبـــوه "**جنّي**" مملوكاً رومياً[1] لـــ"**سليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي**"، و لا يعرف عن أبيه أين كان قبل مجيئه الموصل.

و لما كان "**ابن جني**" من أصل غير عربي، فقد كان يشعر بضعة عند النّاس، فكان ينتصف لنفســه و من ذلك قوله في قصيدة له:

فإن أصبح بلا نســـــــب ۞ فعلمي في الورى نســبي

علـــى أن أؤول إلـــــــى ۞ قـــروم ســـادة نجـــــب

قياصـــرة إذا نطقـــــــوا ۞ أرم الدّهـــر في الخطـــب

أولاك دعـــــــا النبي لهم ۞ كفـــى شرفاً دعـــاء النبي

و قد ولد في الموصل قبل سنة ثلاثمائة هجرية، و قيل قبل سنة ثلاثين و ثلاثمائة هجرية، تـــوفي في بغداد سنة 392 هـــ في خلافة "**القادر بالله**".

نشأ "**ابن جني**" بالموصل و أخذ النحو عن "**الأخفش أحمد بن محمد الموصلي الشافعي**"، و قـــرأ الأدب في صباه على "**أبي علي الفارسي**" و سمع جماعة من المواصلة و البغداديين.

[1])- ابن جنّي، الخصائص، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ج 1، ص: 06.

أمّا المكتبة العربية فقد حفظت لـــ"**أبي الفتح عثمان بن جنّي**" أكثر من خمسين كتابـــاً في النحـــو والصرف و اللّغة، و الأدب، و القراءات، غير أنّ الكثير من هذه الكتب ضاعت فيما ضاع من تراثنا المجيد، و نذكر بعضها هنا على سبيل المثال لا الحصر:

1) **ما خرج عني من تأييد التذكرة.**
2) **المحاسن في العربية.**
3) **المحتسب في القراءات الشاذة.**
4) **مختار الأراجيز.**
5) **مختصر العروض و القوافي.**
6) **مد الأصوات.**
7) **المذكر و المؤنث.**
8) **المعاني المجردة.**
9) **المُعْرب.**
10) **المقتضب.**
11) **مقدمات أبواب التصريف.**
12) **المهذب.**
13) **النقض على "ابن وكيع".**
14) **النوادر الممتعة.**
15) **الوقف و الابتداء.**
16) **مسألتان من كتاب الإيمان.**

17) **المسائل الواسطية.**

18) **شرح كتاب "يعقوب بن السكيت".**

و غيرها كثير....

1. 2. مكانته العلمية و آراء العلماء فيه:

إنّ دراسة كتب "**ابن جني**" و مصنفاته في النحو، و الصرف، و اللّغة، والقراءات، تقف بنا أمام عالم من طراز منقطع النظير يمتاز بما يأتي:

تمحيص الآراء و استقصائها، و البحث في تفاصيلها، و التعمق في كلّ ما يعرض له من قضايا السابقين، حتى يكون موقفه منها قبولاً أو رداً قائماً على رأي صائب من غير تعالٍ أو غرور.

الدّقة في التعبير، و مراعاة النهج الدقيق، حتى لا يخرج من كلامه ما هو داخلٌ فيه، أو يدْخل فيه ما هو خارج منه: « ألا ترى أنّ الدّلالة، إذا قامت على الشيء، فسبيله أن يقضي به، و لا يلتفت فيه إلى خلاف، و لا وفاق، و أنّ سبيلك إذا صحت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت مخالفته إذا ثبتت العدالة بضد مذهبه»[2].

و كان "**ابن جني**" يكثر من إيراد النظائر و الأمثال حتى يقتنع القارئ بوجهة نظره.

و كان يُجْمل في كتاب من كتبه ما سبق له أن ذكره مفصلاً في كتب الأخرى، و لا يفوته أن يحيل القارئ إلى ذلك حتى يستزيد من يريد الاستزادة: « و يدلّ على أن أصْل (ذا) (ذيٌّ)، و أنّه ثلاثي جواز تحقيره في قولك: (ذَيّاً)، و لو كان ثنائيا لما جاز تحقيره، كما لا تحقر (ما)، و (من)»[3].

---

[2])- ينظر: اللّمع في العربية، ت: حسين محمد شريف، ط 1، 1978، ص 20.

[3])- ابن جنّي، المحتسب، ج 1/ ص 244.

و كان لا يميل إلى الإسراع، يرفض ما لا يُثْبت له خطأه حتى يقدم الدليل على هذا الخطأ، ويقول: « كيف تصرفت الأحوال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، و إن كان غير ما جاء به خير منه [4].

و لا ننسى أن نشير هنا على سبيل التعميم لا التخصيص أنّ "**ابن جني**" يُعظم القياس، و ينتهج الاحتجاج بكلام العرب، كما أنّ له رأي في الضرورة، إذْ لا يقول بضعف لغة الشاعر الذي يجري الضرورة في شعره [5].

و ممّا ينبغي الاعتراف به أنّ "**ابن جني**" قد فتح أبواباً في العربية لم يتسنَّ فتحها لسواه، و وضع أصولاً في الاشتقاق، و كان بذلك إماماً يحتاج إلى أتباع يمضون في سبيله و يبنون على بحوثه، إذْ كان واسع الرواية و الدراية في اللّغة يتضح ذلك في أبواب بوبها في كتابه "**الخصائص**" قال: « بابٌ في الشيء يسمع من الفَصِح و لا يسمع من غيره» ويتضح ذلك أيضاً من مطالعة اللّسان و كثرة العَزْو فيه إلى "**ابن جني**" و يقول صاحب اللّسان: « لا أعلم هذا القول من غير :"**ابن جني**"»[6]

1. 3. آراء العلماء فيه:

كان "**أبو الفتح عثمان بن جنّي**" عالماً عظيماً، ضرب مثلاً عالياً في الوفاء لشيوخه و لمن سبقه من العلماء، إذْ عقد في "**الخصائص**" باباً في صدق النقلة و ثقة الروّاة، كـ"**أبي الأسود الدؤلي**" و "**الأصمعي**" و "**سيبويه**" و "**الكسائي**" و غيرهم، و قد أتاح الله له من العلماء و الأدباء من قدّره حق قدره جزاءً وفاقاً.

[4])- ابن جنّي، الخصائص، ت: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1374 هـ، ج 1 / ص12.
[5])- ينظر: مقدمة اللّمع، ص 21 و ما بعدها.
[6])- ينظر: الخصائص، ج 1/ ص 10.

يقول فيه صاحب "**معجم الأدباء**": « "**عثمان بن جنّي أبو الفتح**" النّحوي من أصدق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو، والتصريف و صنَّف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدمين و أعجز المتأخرين»[7].

و يقول صاحب "**وفيات الأعيان**": « و كان إماماً في العربية»[8]. و يقول "**المتنبي**": « هذا رجلٌ لا يعرف قدره كثيرٌ من النّاس» و قال فيه كذلك: « "**ابن جنّي**" أعلم بشعري مني»[9].

و يقول فيه "**الثعالبي**": « هو القطب في لسان العرب، و إليه انتهت الرياسة في الأدب»[10].

و من خلال هذه النصوص تتبين لنا الدّقة التامة و الأمانة المطلقة، و نسبه العلم والفضل لأهله وذويه.

1. 4. ابن جنّي و الخصائص:

يُعد كتاب "**الخصائص**" من أحسن ما وَضعَ[11]، و قد ألَّف في أصول النحو، و هو مرادف لقولنا (فقه اللّغة)، فالكتاب يبحث في أصول علم العربية، و فيه أيضاً آراء سديدة تمت إلى علم اللّغة العام، و لا تقتصر على العربية وحدها[12]،و يقول "**ابن جنّي**" في وصفه: « إنّ هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، و إنّما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، و كيف بُدِئَ، و إلاَمَ نُحِيَ، و هو كتاب يساهم ذوو النظر من المتكلمين و الفقهاء و المتفلسفين، و النحاة، و الكتاب، و المتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كلّ إنسان منهم بما يعتاده، و يأنس به ليكون له سهم منه،

[7])- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 12/ ص 81.
[8])- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 1/ ص 410.
[9])- ابن جنّي، اللّمع، ص 27.
[10])- الثعالبي، يتيمة الدهر، القاهرة 1304 هـ، ج 1/ ص 89.
[11])- فاضل صالح السامرائي، ابن جنّي النحوي، دار النذير، د ت ط، ص 28.
[12])- يعقوب بكر، نصوص في فقه اللّغة، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1970، 1/ 28.

و حصة فيه»[13]. و يضيف قائلاً في وصفه: « و اعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس و النظر، و أعوده عليه بالحيطة و الصون، و آخذه له من حصة التوقير و الأون وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللّغة الشريفة من خصائص الحكمة، و ينطق به علائق الإتقان والصنعة»[14]، و قد جعل فيه: « تقرير الأصول و إحكام معاقدها، و التنبيه على شرف هذه اللّغة، و سداد مصادرها و مواردها، و به و بأمثاله تخرج أضغانها و تَبَعَجُ أحْضَانها»[15]. و لم يكن غرضه من كتاب "**الخصائص**" الرفع و النصب و الجر و الجزم: « لأنّ هذا أمرٌ قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، و تقرير حال الأوضاع و المبادئ»[16].

و لهذا فإنّنا نجد كتاب "**الخصائص**" قد حوى أكثر المباحث الدلالية التي أثارها "**ابن جنّي**" و فتح بذلك أبواباً في العربية و غيرها من المسائل و قد ناقش فيه العديد من القضايا التي تتصل بالدلالة و يكفي في هذا المقام أن نذكر الباب الذي خصصه لذكر الفروق بين الدلالة اللّفظية و الصناعة المعنوية، هذا الباب الذي يكشف عن مدى إدراكه واستيعابه لماهية الدلالة. حيث ميّز بدقة بين هذه الأنواع و ذكر الفروق الجوهرية التي تختص بكلّ منها، و بيَّنَ: « أنّ كلّ واحدٍ من هذه الدلائل معْتَّد مُراعى مؤثر، إلاّ أنّها في القوة و الضعف على ثلاث مراتب فأقواهن الدلالة اللّفظية ثمّ تليها الصناعية ثمّ تليها المعنوية... فمنه جميع الأفعال ففي كلّ واحدة منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام و دلالة لفظة على مصدره و دلالة بنائه على زمانه، و دلالة على معناه على فاعله، فهذه ثلاث دَلائل من لفظه و صيغته و معناه»[17]، و غيرها من المسائل الدلالية. و ليس المقصود من هذه الدراسة إحصاء السياقات الدلالية التي أثارها "**ابن جنّي**"، بل إنّها

---

[13])- ابن جنّي، الخصائص، 67/1.

[14])- المرجع السابق، 1/1.

[15])- م س، 77/1.

[16])- م س، 32/1.

[17])- م س، 98/3.

ترمي إلى الكشف عن إدراكه، و إدراك علماء اللّغة الأوائل وجود أنواع السياقات اللّغوية الـــتي تحملـــها العربية.

الفصل الأول

ملامح السياق في التراث العربي

2. الفصل الأول: ملامح السياق في التراث العربي.

توطئة:

أولاً: مصطلح السياق و مفهومه:

جاء في "**قاموس اللّسانيات**" لـــ"**جان ديبوا**" تعريف السياق كما يأتي: « السياق هو المحيط: وهو الوحدات التي تسبق و التي تلحق وحدة معيّنة»[18]، و هذا التعريف نجده أو نجد ما يقرب منـــه في جميـــع الكتب و المعاجم التي تناولت مادة السياق بالتعريف، حيث يعرف "**قاموس اللّغة الفرنسية**" السياق بأنّـــه: « مجموعة العناصر التي تسبق و التي تلحق وحدة معيّنة (فـــونيم، كلمـــة، مجموعـــة مـــن الكلمـــات) في الخطاب»[19].

أمّا معجم "**روبير الصغير**" فيعرف السياق بأنّه: « مجموع النص الذي يحيط بعنصـــر مـــن اللّغـــة (كلمة، جملة، منطوق معين...) حيث يتعلق به معناه و قيمته»[20].

و لا يبعد "**كريستيان بيلون**" و "**بول فابر**" عن هذه التعريفات حيث يعرفان الســـياق في علـــم الدلالة بأنّه: « المحيط الكلي؛ أي مجموعة الوحدات اللّسانية التي تسبق والتي تلحق وحدة معيّنة»[21]. و في موضع آخر يعرفان السياق بأنّه: « مجموعة العناصر اللّغوية التي تحوط (أو تطوق) قطعة ما مـــن ملفـــوظ (كلمة، قضية، جملة...) و تتحكم في فهمها»[22].

---

[18])- Jean dubois et autres, dictionnaire de linguistique, larousse, paris 1989, mot contexte, p 120.
[19])- Philippe amiel, dictionnaire du français, I S B N, paris 1995, p 236.
[20])- Paul robert, petit robert, (ISBN), paris 1992, p 120.
[21])- Christian Baylon et Paul Fabre, la sémantique, p 137.
[22])- Ibid. p 135.

و الملاحظة التي يمكن أن نخرج بها من استعراض هذه التعريفات، هو أنّها تناولت النوع الأول من السياق، أي السياق اللّغوي البحت، ثمّ تشابهها في تعريفه.

و إذا كان المفهوم الأشهر للسياق هو مفهوم السياق اللّغوي، فإنّ "**قاموس اللّسانيات**" قد أشار إلى النوع الثاني للسياق، أي السياق غير اللّغوي و عرّفه بأنّه: «بمجموعة الظروف الاجتماعية الممكن أخذها بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي و السلوك اللّغوي... و أحياناً يوسم بالسياق الاجتماعي للاستعمال اللّغوي، و نقول أيضاً "**السياق المقامي**" أو "**سياق المقام**"، و هو المعطيات التي يشترك فيها المرسل و المستقبل حول المقام الثقافي و النفسي، و التجارب المشتركة بينهما والمعارف الخاصة بكلّ منهما» [23].

و أشير إلى السياق غير اللّغوي في مواضع أخرى خاصة عند تعريف المقام الذي هو: « مجموعة الشروط الاجتماعية و التاريخية و العوامل غير اللّسانية التي يتحدد بمقتضاها إنشاء العبارة أو العبارات في زمان و مكان ما، و هو ما يعرف في اللّسانيات بالسياق المقامي "contexte situationnel"»[24].

فالسياق في مفهومه العام هو ما يسبق أو يلحق الوحدة اللّغوية من وحدات أخرى تتحكم في وظيفتها و معناها، و لكنه في مجال اللّسانيات يمتد ليشمل كلّ الظروف التي تحيط بالنص ممّا يتصل بالمرسل و المستقبل و المقام ككل.

و أمّا العلاقة بين السياق و المقام فهي علاقة تكامل؛ حيث أنّ المقام يسمح بإزالة الإبهام عن الجملة[25]، كما أنّ المقام يجعل معلومات معطاة بواسطته لا تكون بحاجة إلى أن يعبر عنها بواسطة

[23])- Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, p 120.
[24])- Ibid, p 444.
[25])- Christian Baylon et Paul Fabre, la sémantique, p 135.
[26])- Ibid, p 137.

و هذه الفكرة الأخيرة نجد ما يشرحها جيداً في "**قاموس اللّسانيات**" لـ"**جورج مونان**" في صدد التفريق بين السياق و المقام، حيث جاء فيه: « السياق يمكن اعتباره التعبير بواسطة وسائل لغوية بحتة، و هو ما يفرقه عن المقام... في المقام يشار إلى قلم فوق الطاولة، و يقال هاته لي، لكننا نكتب بخلاف ذلك: أعطني القلم الذي فوق الطاولة»[27].

فالعبارة الأخيرة (الذي فوق الطاولة) يمكن أن يستغنى عنها استغناء بما يرى ويعلم من حال الخطاب، و هذا الأمر ليس بالجديد فقد وجد في التراث العربي و تكلم عنه القدماء عند حديثهم عن الحذف، و نذكر هنا بصفة خاصة ما أورده "**ابن جني**" في "**الخصائص**" في حذف الصفة، حيث اشترط لحذفها أن يدل عليها دليل من اللّفظ أو من الحال، و إلا لم يجز حذفها[28]، و هو ما سيأتي تفصيله في الفصل الثالث.

و من خلال استعراض تعريفات السياق السابقة يتبيّن لنا عدم إمكان الفصل تماماً بين المعطيات اللّغوية الخالصة و المعطيات غير اللّغوية التي تتصل بها، و يتعلق المعنى بها، هذه المعطيات – غير اللّغوية الخالصة– هي في مجموعها تشكل سياق الحال أو المقام.

و قبل أن نخوض في تناول نظرية السياق التي نظرت غليها المدرسة الإنجليزية رأينا أن نستعرض بعض ملامح هذه النظرية و إرهاصاتها في التراث العربي عند المفسرين و الأصوليين و البلاغيين و النحاة، ولنبدأ أولاً بالمفسرين.

---

[27])- George Mounnene, dictionnaire de la linguistique, presse universitaire, France , paris, 1974, p 83.

[28])- ينظر المبحث الثاني من الفصل الثالث.

2. 1. المبحث الأول: أثر السياق في علم التفسير:

2. 1. 1. السياق عند المفسرين:

يعتبر التفسير ملتقى كثير من الاختصاصات الأخرى، كما يعتبر جهد المفسرين تتويجاً لجهود كلّ من أصحاب المعاجم و النحاة و البلاغيين و النقاد و الأصوليين وغيرهم؛ فعمل فقهاء اللّغة و أصحاب المعاجم يلتقي مع عمل المفسرين فيما يسمى "**غريب القرآن**" الذي يتناول مفردات القرآن الكريم بالشرح و البيان و قد يتناول – خلال ذلك- ما بينها من ترادف أو اشتراك أو تضاد و غيره.

و عمل النحاة نجد تطبيقات كثير من قضاياه و مسائله في القرآن الكريم، بل إنّ النحو أساساً نشأ لخدمة القرآن الكريم، و انطلاقاً منه كما سنرى ذلك.

و أمّا البلاغة العربية فمثلها مثل النحو ارتبطت في نشأتها و استمدت وجودها وشرعية هذا الوجود من القرآن الكريم، فقد كانت قضية إعجازه المحور الذي دارت حوله أعمال البلاغيين و بقيت وفية له، في جميع مراحل تطورها بعد ذلك. و إنّ أهم تفسير بلاغي للقرآن الكريم؛ و نعني به **كشاف** "**الزمخشري**"، ما كان ليأخذ من الأهمية بين كتب التفسير ما أخذ، لو لم يربط صاحبه بين الفكر البلاغي وتفسير القرآن الكريم؛ و أمّا عمل الأصوليين فلا نجده يعدو – في الحقيقة- أن يكون تفسيراً للنص القرآني من منظور استنباط الأحكام الشرعية و القوانين الفقهية، و من بين التفاسير التي تناولت النص القرآن من هذا المنظور "**أحكام القرآن**" لـ"**القرطبي**" فقد ربط فيه بين التفسير و بين الفقه.

و العلوم السابقة – و إن كانت ضرورية لتفسير القرآن الكريم – فهي في بدايتها سليقية منطبعة في سجية العرب الأقحاح الفصحاء الذين كانوا يعرفون إعراب القرآن الكريم سجية و يعرفون مواضع الفصاحة و البلاغة فيه سجية كذلك، و يفهمون معاني مفرداته و مراد الشارع بالأمر و النهي و سائر

الأحكام، و لكن هذه المعارف صارت علوماً بعد ذلك، و استقلت عن التفسير و احتيج إليها فيه، يقول "**ابن خلدون**" : « ... اعلم أنّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب و على أساليب بلاغتهم فكانوا يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته و تراكيبه... حتى صارت المعارف علوماً و دونت الكتب، فكتب الكثير من ذلك... ثمّ صارت علوم اللّسان صناعية من الكلام في موضوعات اللّغة و أحكام الإعراب و البلاغة في التراكيب... بعد أن كانت ملكات للعرب لا يرجع فيها إلى نقل و لا كتاب... و صارت تتلقى من كتب أهل اللّسان فاحتيج إلى ذلك في تفسير القرآن»[29].

و بذلك استقر مفهوم التفسير على أنّه: « العلم الذي يعرف به فهم كتاب الله تعالى المنزل على نبيه "**محمد** ﷺ"، و بيان معانيه و استخراج أحكامه و استمداد ذلك من علم اللّغة و النحو و التصريف، وعلم البيان و أصول الفقه و القراءات، و يحتاج إلى معرفة أسباب النزول و الناسخ و المنسوخ»[30].

و إذا كان السياق وسيلة هامة لدى غير المفسرين – كما رأينا– فإنّ المفسرين كانوا أكثر تنبهاً لدور هذه الوسيلة الهامة في تفسير القرآن الكريم و صرحوا بها في كثير من الأحيان، يقول "**السيوطي**" «وأمّا ما لم يرد فيه نقل فهو قليل، و طريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها و استعمالاتها بحسب السياق»[31].

و عند حديث "**الزركشي**" عن كتب غريب القرآن قال: « و من أحسنها كتاب "**المفردات للراغب**"، و هو يتصيد المعاني من السياق»[32]

---

[29])– ابن خلدون، المقدمة، تدقيق: عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، ط 4، 1990، ص 438-439.

[30])– يدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ج 1، ص13.

[31])– جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، 1976، ج 2، ص 183.

[32])– الزركشي، البرهان، ج 1، ص 291.

و في موضع آخر أرشد إلى ضرورة مراعاة المعنى السياقي و إن خالف أصل الوضع اللّغوي، وأشار إلى أنّ ذلك هو منهج صاحب "**الكشاف**"، بقوله: « ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، و إن خالف أصل الوضع اللّغوي لثبوت التجوز، و لهذا نرى صاحب "**الكشاف**" يجعل الذي سيق لـــه الكلام معتمداً حتى كان غيره مطروح»[33].

ذلك أنّ السياق – كما يقول "**ابن القيم**" -: « يرشد إلى تبيين المجمل و تعيين المحتمل و القطـــع بعدم احتمال غير المراد و تخصيص العام و تقييد المطلق، و تنوع الدلالة، و هذا من أعظم القـــرائن الدالـــة على مراد المتكلم»[34].

و من هذا المنطلق كان السياق يحمل المفسرين – في كثير من الأحيان – على الامتناع عن الأخذ بظاهر المعنى الذي يتبادر لأول وهلة، فكانوا يعدلون عن ظاهر المعنى إلى معنى أخر يتماشى مـــع الســـياق، وقد يكون هذا بفعل التطور الدلالي؛ حيث تتطور دلالة الألفاظ (مفردة و مركبة) لتدل على معنى يخـــالف دلالتها الأصلية الذي ارتبطت بها عند الوضع الأول.

و قد ميّز "**ابن تيميّة**" بين نوعين من المفسرين:

أ- صنف راعى المعنى الذي رآه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة و البيان.

ب- و صنف راعى مجرد اللّفظ، و ما يجوز عندهم ما يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصـــلح للمتكلم به، و لسياق الكلام[35].

فالسياق هو الذي يحول الدلالة الظاهرة إلى دلالة أخرى، هي المقصودة، فقد يدل الظاهر اللّغـــوي على معنى إلاّ أنّه يعود ناقصاً بالنسبة لواقع المعنى الحقيقي، يقول الإمام "**الزركشي**": « و من أحاط بظاهر

---

[33])- الزركشي، البرهان، ج 1، ص 317، و هذا يدعم اختيارنا الكشاف للدراسة التطبيقية من بين التفاسير الأخرى.

[34])- ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، ج 4، ص 9-10.

[35])- ابن تيمية أحمد، مقدمة في التفسير، مطابع الرياض، السعودية، ط 1، 1381 هـــ، ص 356.

التفسير و هو معنى الألفاظ في اللّغة، لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني، و مثاله قوله تعالى: ﴿ **وَمَا رَمَيتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لَكِنَّ اللهَ رَمَى** ﴾ [الأنفال: الآية: 17]، فظاهر تفسيره واضح و حقيقة معناه غامضة، فإنّه إثبات للرمي ونفي له، وهما متضادان في الظاهر ما لم يفهم أنّه رمى من وجه، و لم يرم من وجه»[36].

و في القسم الذي عقده الإمام أو "**أبو حامد الغزالي**" للحديث عن التفسير من كتابه "**إحياء علوم الدين**" يسرد كثيراً من الأمثلة التي لا يمكن الوصول فيها إلى المعنى الحقيقي بالتعويل على الظاهر اللّفظي فقط [37].

إنّ فهم دلالة الآيات يستند ضرورة إلى القرائن المقالية و الحالية، التي تمثل السياق بنوعيه – اللّغوي و غير اللّغوي-.

أ. القرائن المقالية:

و نقصد بذلك أن يعتمد في شرح دلالة الوحدات الدلالية ما يجاورها (يسبقها أو يلحقها) من وحدات أخرى؛ إذْ أنّ أبرز ما يتجلى فيه أثر السياق في تحصيل المعنى كون الوحدة اللّغوية تستمد معناها أو جزء منه من الوحدات التي تحيط بها، و بذلك تشكل هذه الوحدات القرائن المقالية أو اللّفظية، التي تعين على تحديد الدلالة، و يمكن تقسيم هذه القرائن على ثلاثة أقسام:

1. **ما يتصل بالوحدة في الموضع نفسه الذي ترد فيه.**
2. **السياق الذي ترد فيه الوحدة في القرآن ككلّ.**
3. **السياق الذي ترد فيه الوحدة من خارج النص القرآني، و يكون ذلك عموماً في الشعر العربي.**

[36])- الزركشي، البرهان، ج 2، ص 155.

[37])- ينظر: أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الثقافة، الجزائر، ط 1، 1411 هـ، 1991م، ج 1، ص 386.

و إلى النوع الأول أشار "**الزركشي**" حين نقل عن جماعة من العلماء أنّ التأويل هو: « صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها و ما بعدها تحتمله الآية»[38].

فما يسبق الآية – أو الكلمة- أو يلحقها يشكل جزء من معناها الذي لا يتم إلاّ بمعرفته و الإحاطة به، و يدخل ضمن القرائن اللّفظية التي تتصل بالنص ـــ أي في الآية نفسها ـــ و يظهر به المعنى المراد كما في قوله تعالى: ﴿ **وَ كُلُوا و اشْرَبُوا حَتى يَتَبَيَّنَ لَكُم الخَيْطُ الأَبْيَض مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَد مِنَ الفَجْر** ﴾ [البقرة: الآية 187]. إذْ لو ترك النص دون قرينة (من الفجر) لأصبح مفهومه غير واضحٍ، و غير محددٍ، وقد حدث هذا حيث إنّه لما نزلت الآية كان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض و الخيط الأسود فلا يزال يأكل و يشرب حتى يتبين زيهما، فأنزل الله ﷻ بعد ذلك (من الفجر)، فعلموا أنّه يعني الليل و النهار. فكلمة (من الفجر) قرينة لفظية أظهرت المعنى المقصود من الآية و أوضحت المراد بها.

أمّا السياق القرآني ككلّ فهو أمر تنبه العلماء إلى خطورته في توجيه المعنى، ذلك « أنّ القرآن الكريم قد اشتمل على الإيجاز و الإطناب و على الإجمال و التبيين، و على الإطلاق و التقييد، و على العموم و الخصوص، و ما أوجزه في مكان قد بسط في مكان آخر، و ما أجمل في موضع قد بين في موضع آخر، و ما جاء مطلقاً من ناحية قد يلحقه التقييد من ناحية أخرى، و ما كان عاماً في آية قد يدخله التخصيص في آية أخرى»[39]. لهذا كان لابد لمن يتعرض إلى تفسير كتاب الله ﷻ أن ينظر في القرآن ـــ أولاً ـــ فيجمع ما تكرر منه في موضع واحد، و يقابل الآيات بعضها ببعض، ليستعين بما جاء مسهباً على

[38])- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 222.

[39])- الذهبي محمد حسين، التفسير و المفسرون، ج 1، ص 37.

معرفة ما جاء موجزاً، و ما جاء مبيناً على ما جاء مجملاً، و ليحمل المطلق على المقيد والعام على الخـــاص، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن[40].

و طريقة تفسير القرآن بالقرآن هي ما يعرف لدى المحدثين بالقابلة السياقية أي أن تقابل السياقات ببعضها بعضاً ليتضح المعنى من مجموعها، و يزول ما قد يبدو بينها من تعارض معنوي، و هـــذه الطريقـــة عدّها العلماء من أصح طرق لتفسير القرآن الكريم، يقول "**ابن تيمية**": « ... أصح الطـــرق في ذلـــك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنّه قد فسر في موضع آخر، و ما أختصر من مكـــان بســـط في موضع آخر»[41].

و قد يعتمد المفسر على تسييق الوحدات بمراعاة السياق الذي ترد فيه الوحدات الدلالية من خارج النص القرآني، و أكثر ما يكون ذلك في الشعر الجاهلي؛ إذْ هو ديوان العرب الذين نزل القـــرآن بلغتـــهم ووفق أساليبهم في البيان، و رائد هذا المنهج في التفسير هو "**ابن عباس**" ﷺ، الذي كان يسأل عن قولـــه ﷻ: ﴿ **عَنِ اليَمِينِ و عنِ الشِمَال عِزين** ﴾ [المعارج: الآية: 37] فقال: « عزين: الحلق الرقاق»، واستدل بقول الشاعر "**عبيد بن الأبرص**": **فجاؤوا يهرعون إليه حتى ۞ يكونوا حول منبره عزيناً**.[42]

و سئل عن معنى قوله ﷻ: ﴿ **مَالَهُ فِي الآخِرة مِنْ خَلاَق**﴾ [البقرة: الآية 102]. فقـــال: هـــو النصيب أما سمعتم "**أمية بن أبي الصلت**" و هو يقول:

يدعون منها بقوم لا خلاق لهم ۞ إلا سرابيل من قطران و أغلال.

و في قوله ﷻ: ﴿ **هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا** ﴾ [مريم: الآية: 65] قال: هو الولد مستدلاً بقول الشاعر:

---

[40])- الذهبي محمد حسين، التفسير و المفسرون، ج 1، ص 37.

[41])- ابن تيمية، مقدمة في التفسير، ص 363.

[42])- ينظر: غريب القرآن في الشعر، تحقيق: محمد عبد الرحيم و أحمد نصر الله، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1413 هـــ، 1993م، ص 28.

أما السمي فأنت منه مكثـــــر ۞ و المـــــال مال يغتدي و يروح[43].

ب. القرائن الحالية:

و هي قرائن تشكل ظروف و ملابسات الخطاب و تقابل "**سياق الحـــال**" أو المقـــام في النظريـــة الغربية الحديثة، و تشكل الظروف و الملابسات التي حفت بنزول القرآن الكريم الخلفيات الهامة الضـــرورية في فهم معنى الآيات و دلالتها، و على هذا فالرسول ﷺ و الصحابة هم الأكثر فهماً للقرآن الكريم كمـــا يقول "**ابن خلدون**" ـــ لأنّهم الأكثر إدراكاً لهذه الظروف و الملابسات و مقتضيات الأحوال التي ترافـــق نزول الآيات[44].

إنّ هذه الأحوال و الظروف متعددة العناصر، و هي تشكل عناصر المقام ذاتـــه، غـــير أنّ أهـــم عناصرها:

أ- المتكلم و ما يتصل به.

ب- المتلقي و ما يتصل به.

ت- العلاقة بين المتكلم و المتلقي.

ث- الموقف الكلامي.

ج- **الظروف الخارجية.**

و في تفسير القرآن الكريم نجد هذه العناصر حاضرة في عمل المفسرين، حفلت بها كتبهم و شكلت جزء من منهجهم في التعامل مع النص القرآني لفهم دلالته، و يمكن أن نعدها ضمن القرائن المعنويـــة الـــتي

[43])- غريب القرآن في الشعر، ص 89، و قد بلغ عدد ما سئل عنه "ابن عباس" ﷺ 250 مسألة شرحها كلّها من الشعر.

[44])- ينظر: ابن خلدون، المقدمة، ص 490.

تقابل القرائن اللّفظية المعينة على التفسير، و هي كثيرة و متشعبة بحيث لا يمكن الإحاطة بها، و يقول الإمام "**السيوطي**" عنها: « و أمّا القرائن المعنوية فلا تنحصر»[45].

و قد أدرك الإمام "**الشاطبي**" قيمة القرائن الحالية و أشار إليها بقوله: « معرفة مقاصد الكلام إنّما مداره معرفة مقتضيات الأحوال، حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب أو المخاطب أو الجميع، إذْ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، و بحسب غير ذلك»[46].

و هذا النص هو تلخيص لا بأس به لعناصر ما يعرف لدى المحدثين بسياق الحال.

فممّا يتصل بالمخَاطِب، إنّ القرآن يختلف عن أي نص آخر في كونه خطاباً من الله تعالى الذي لا يمكن الإحاطة بكنه ذاته العلية، و ذلك ينتج عنه عدم إمكان معرفة القصد في الكثير من الأحيان، و في هذا نقل "**الزركشي**" عن القاضي "**شمس الدين الخويني**" قوله: « علم التفسير عسير، أمّا عسره فظاهر من وجوه؛ أظهرها أنّه كلام متكلم لم يصل النّاس إلى مراده بالسماع منه، و لا إمكان للوصول إليه بخلاف الأمثال و الأشعار، فإنّ الإنسان يمكن علمه بمراد المتكلم بأن يسمع منه أو يسمع ممن سمع منه»[47].

و تبعاً لهذا فإنّ المفسرين كثيراً ما يلجأون إلى تأويل آيات الصفات و غيرها، بما يتوافق مع صفات الله تعالى و مبادئ العقيدة الإسلامية في ذلك، و نتج عن هذا أنّ كثيراً من الخلاف حول مسائل العقيدة بين الفرق الإسلامية، انتقل أثره إلى التفسير فكان تفسير الآية يتماشى و معتقد المفسر أو لا يناقضه على الأقل.

أمّا المخاطَبُ فقد أولى له المفسرون أهمية كبرى و أدركوا أنّ دلالة النص تختلف باختلاف من يوجه إليه الخطاب، فذات الخطاب يختلف دلالة بين أن يكون موجهاً للمؤمن و بين أن يكون موجهاً لغير المؤمن، و الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين و بحسب مخاطبين، كما قال "**الشاطبي**".

---

[45])- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 214.

[46])- خالد عبد الرحمن العكك، أصول التفسير و قواعده، بيروت، 1406 هـ، 1986 م، ص 102.

[47])- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 16.

و إنّ تقسيم المفسرين لنصوص القرآن الكريم إلى قسمين هامين هما النصوص المكيّة و النصوص المدنيّة يدخل ضمن هذا الإطار، في مزيد من الإدراك للسياق المقامي و بالتحديد عنصر المخَاطب الذي يختلف بين القرآن المكي و المدني، إذْ القرآن المكي المقصود به ــ أو جل المقصود به ــ أهل مكة، وأكثرهم مشركون، و أمّا القرآن المدني فإنّ أهل المدينة ــ و أكثرهم مؤمنون ــ هم المخاطبون به، لذلك كان التعرف على مكي القرآن و مدنيه يساعد كثيراً في فهم الظروف و الأحوال التي كان يعالجها القرآن الكريم في كلّ من المجتمعين المكي و المدني، كما يسهم في فهم النص[48].

و أبرز ما يتجلى فيه توظيف المفسرين لظروف الخطاب و ملابساته في التفسير اهتمامهم بما سمي أسباب النزول التي تبين ما احتف بنزول الآيات من ظروف وملابسات، فكأنّه يؤرخ لواقع الحال، و لأجل هذا كانت معرفة أسباب النزول من بين ما يشترط في المفسر.

و أسباب النزول لا يمكن قصرها في الحداثة المباشرة التي رافقت نزول الآية فحسب، بل إنّ هذا المصطلح يتعدى ذلك ليشمل الظروف النفسية و الاجتماعية والتاريخية التي صاحبت نزول الآيات، و على هذا يمكن أن نقسم "**سبب النزول**" على عام و خاص، و كلاهما هو سياق مقامي للنص:

أ) السبب العام:

يتعلق بمعرفة حاضر الجماعة التي كانت تعيش لعصر النزول و المستقر من أعرافها و عاداتها، و كذا أخبار الأمّة العربية قبل الإسلام و ما جاورها من أمم، و من عايشها على أرض شبه الجزيرة من أصحاب الديانات الأخرى.

[48])- ينظر: عبد الغفار أحمد السيد، القرآن الكريم تاريخه و لغته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 170-171.

ب) السبب الخاص:

هو الحادثة المباشرة التي ارتبط نزول الآية بها، و هي وسيلة للتفسير قبل أن تكون سبباً ضـــرورياً للنص، يقول "**ابن تيميّة**": « و معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإنّ العلم بالسبب يـــورث العلـــم بالمسبب... و قولهم نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة أنّه سبب النزول و يراد به تارة أنّ ذلك داخل في الآية و إن لم يكن السبب، كما تقول عُنِيَ بهذه الآية كذا»[49].

و إنّ معرفة هذا السبب الخاص تعين كذلك على التصور الواضح للموقف الذي نزلت الآيـــة في خضمه، و هذا يزيد من مجال معرفتنا بالخلفيات التي تعيننا على التفسير والتأويل، و من أمثلة ذلك ما ذكره "**الرازي**" في تفسير قوله ﷻ: ﴿ **فَإِذَا قَضَيْتُم مَنَاسِكَكُم فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُم آبَاءكم أَوْ أَشَدَّ ذِكْـــراً** ﴾ [البقرة: الآية: 200]. من أنّه روي عن "**ابن عباس**" ﷺ أنّ العرب كانوا عند الفراغ من حجهم بعد أيام التشريق يقفون بين مسجد "**منى**" و "**الخليل**" يذكر كلّ واحدٍ منهم فضائل آبائه في السماحة و الحماســـة وصلة الرحم، و يتناشدون فيها الأشعار و يتكلمون بالمنثور من الكلام، و يريد كلّ واحد منهم من ذلـــك الفعل الحصول الشهرة و الترفع بمآثر سلفه، فلمّا أنعم الله عليهم بالإسلام أمرهم أن يكون ذكرهم لـــربهم كذكرهم لآبائهم أو أشدّ ذكراً»[50].

فالذي يتبادر عند قراءة الآية هو التساؤل عن علاقة ذكر الآباء هنا بالحج، و لكن الرواية السابقة تزيل هذا الغموض و التساؤل.

و على العموم فقد شكل السياق ـــ بنوعيه ـــ جزء من منهج المفسرين في تبيان معـــنى الآيـــات واستنباط ما فيها من دلالات و أحكام، معتمدين في ذلك على القرائن التي تتجلى من خـــلال الســـياق،

[49])- ابن تيمية، مقدمة في التفسير، ص 339-340.

[50])- خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير و قواعده، ص 105.

وفيما يأتي نتناول مبحثين من مباحث التفسير ذوي علاقة بالسياق هما: "**الوجوه و النظائر**" و "**اتساق النص القرآني و ترابطه**".

2. 1. 2. السياق في كتب الوجوه و النظائر:

من أبرز الدراسات القرآنية التي شغلت جمهرة الباحثين، دراسة معاني ألفاظ الكلمات القرآنية، وقد تصدى كثير من العلماء و الباحثين لمعاني الألفاظ القرآنية تحت اسم: "**الوجوه و النظائر**" هذا المبحث الوطيد الصلة بقضية المشترك اللّفظي، بل هو مبحث المشترك نفسه، فقد عرف "**السيوطي**" الوجوه بقوله: « الوجوه اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدّة معان كلفظ الأمّة»[51].

و قال "**ابن الجوزي**" في تعريفه الوجوه و النظائر: « اعلم أنّ معنى الوجوه والنظائر أن تكون كلمة واحدة ذكرت في مواضع من القرآن على لفظ واحد، و حركة واحدة، و أريد بكلّ مكان معنى غير معنى الآخر، فلفظ كلّ كلمة ذكرت في موضع نظير للفظ الكلمة المذكورة في الموضع الآخر، و تفسير كلّ كلمة بمعنى غير معنى الآخر هو الوجوه»[52].

فلفظ الكلمة واحد و لكن معناها يختلف من سياق لآخر، و من هنا شكلت الدراسات التي تناولت المشترك اللفظي مادة أساسية لتغذية هذا العلم.

و سنرى في الفصل الثاني أنّ المدارس اللّغوية الحديثة تمخضت عن منهجين لتناول علاقة اللفظ بمعناه من حيث العلاقة بين المعجم و الاستعمال اللّغوي.

أ- منهج لا يرى للألفاظ أيّة قيمة خارج سياقاتها و استعمالاتها.

---

[51])- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 185.

[52])- عبد الرحمن بن الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه و النظائر، تحقيق: كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1407 هـ، 1987، ص 83.

ب- و منهج لا يقطع الصلة بالمعاني التي استقرت في المصنفات الخاصة بالمفردات، و الجمع بين معانيها التي تأخذها من سياقاتها المختلفة[53].

و قد وجد هذان المنهجان لدى علماء التفسير الذين تعرضوا لتفسير مفردات القرآن فيما سمّيّ "**الوجوه و النظائر**".

فالمنهج الأول يتزعمه "**الحكيم الترمذي**" الذي كان يرى أن لا اشتراك في الكلمة القرآنية، فهي لها معنى واحد مهما ابتعدت عنه، فإنّها دائماً مشدودة إلى المعنى الذي وضعت له، حيث نجد عند التحليل والتعمق أنّ المعنى السياقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعه اللّغوي الثابت الذي تمثله الكلمة في القرآن

و هذا المنهج رغم أهميته لم يكن هو الأقوى، لأنّ المنهج الذي أخذ به أكثر العلماء و المفسرين كان هو المنهج الآخر، الذي لم يكن يحرص على إبقاء العلاقة قائمة بين معنى الكلمة الأصلي و معناها في السياق، فكان المعنى السياقي هو المعتمد في إعطاء معنى الكلمة، و إن كان ينبغي توضيح علاقة المعنى الجديد بالمعنى الأصلي، ليتضح كيف تطور المعنى.

و من الأمثلة عن هذا ما ذكره "**الدامغاني**" في "**قاموس القرآن**" و هو يشرح كلمة (يد)، فقال: «إنّها تأتي في القرآن على أربعة أوجه[55]: الفعل القدرة و العطاء و الجارحة:

فمما وردت فيه بمعنى الفعل قوله ﷻ في سورة "**الفتح**": ﴿ **يَدُ اللهِ فوقَ أيْدِيهم**﴾ [الفتح: الآية: 10]. و قوله ﷻ في سورة "**يس**": ﴿ **و مَا عَمِلَتْهُ أيْدِيهُم** ﴾ [يس: الآية: 35].

---

[53])- ينظر: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص 220، عبد القادر الفهري، اللّسانيات و اللّغة العربية، ص 373.

[54])- ينظر: عبد العال سالم مكرم، المشترك اللّفظي في القرآن الكريم، ص 42.

[55])- الدامغاني الحسين بن محمد، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه و النظائر، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2، 1977، ص 502.

و ممّا وردت فيه بمعنى القدرة: قوله ﷻ في سورة "**ص**": ﴿ **قَالَ مَا مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيْ** ﴾ [ص: الآية: 75]. يعني بقدرتي.

و من اليد بمعنى العطاء في قوله ﷻ في سورة "**المائدة**": ﴿ **و قَالَتْ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَة** ﴾ [المائدة: الآية: 64].

و أمّا اليد بمعنى الجارحة بعينها في قوله ﷻ في سورة "**المائدة**": ﴿ **و أيْدِيكُم إلى المرافق** ﴾ [المائدة: الآية: 6]. و كقوله ﷻ في سورة "**الأعراف**": ﴿ **ونَزَعَ يَدَه فَإذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلْنَاظِرِين** ﴾ [الأعراف: الآية: 108].

و ظاهر من هذه الأمثلة أنّ اليد لها معنى أصلي هو الجارحة المعروفة، و أنّ معانيها الأخرى هي تطورات دلالية ترجع كلّها إلى المعنى الأصلي.

و قد نسوق مثالاً آخر من كتاب "**نزهة الأعين النواظر**" لـ"**ابن الجوزي**" يتعلق بمعاني كلمة فِسْقٌ، إذْ نقل عن "**ابن قتيبة**" قوله ـــ و هو يفسر كلمة فسق ـــ : « الفسق في اللّغة الخروج عن الشيء». قال القراء: و منه يقال: فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها[56]... و لكنه نقل بعد ذلك عن بعض المفسرين أنّ الفسق في القرآن الكريم على أربعة أوجه:

أحدها الكفر و منه قوله ﷻ: ﴿ **أَفَمَنْ كَانَ مُؤمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا** ﴾ [السجدة: الآية: 18]. ومنه ﴿ **و أمَّا الذِينَ فَسَقُوا فَمَأواهُم النَّار** ﴾ [السجدة: الآية: 20].

و الثاني المعصية من غير شرك، و منه قوله ﷻ في سورة "**المائدة**": ﴿ **فَافْرُقْ بَيْنَنَا و بَيْنَ القَومِ الفَاسِقِين** ﴾ [المائدة: الآية: 25]. يريد المخالفين في دخول قرية الجبارين.

[56])- ابن الجوزي، نزهة الأعين النواظر، ص 464.

و الثالث الكذب، و منه قوله ﷻ في سورة "**النور**": ﴿ **و لاَ تَقْبَلُوا لَهُم شَهَادة أَبَدًا و أولَئِكَ هُم الفَاسِقُون** ﴾ [النور: الآية: 4].

و الرابع السب، و منه قوله ﷻ في سورة "**البقرة**": ﴿ **فَلاَ رَفَثَ و لاَ فُسُوقَ** ﴾ [البقرة: الآية: 197].

و هذه المعاني كلها لا تنفك عن معنى الكلمة الأصل، حيث هو الخروج عن الشيء، و هو في القرآن الكريم بمعنى عام هو الخروج عن أمر الله و التمرد عليه.

و قد أحس القدماء أنفسهم بهذه المبالغة في ذكر المعاني الكثيرة للكلمة الواحدة وأشاروا إلى ذلك، يقول "**ابن الجوزي**": « و لقد قصد أكثرهم كثرة الوجوه و الأبواب فأتوا منها بالتهافت العجاب»[57].

و لكن "**ابن الجوزي**" نفسه لم يسلم من هذا الأمر و اعترف بذلك حين قال: « و قد تساهلت في ذكر كلمات نقلتها عن المفسرين، لو ناقش قائلها محقق لجمع بين كثير من الوجوه في وجه واحد، و لو فعلنا ذلك لتعطل أكثر الوجوه، لكن تساهلنا... فليعذرنا المدقق في البحث»[58].

و هذا التساهل هو الذي جعل عالماً كـ"**السيوطي**" يذكر لكلمة (الهدى) سبعة عشر معنى، ولكلمة (الفتنة) ستة عشر معنى، و لكلمة (الذكر) ما يزيد عن عشرين معنى[59].

و نخلص إلى القول بأنّ القدماء بالغوا في الاعتداد بالسياق في علم الوجوه والنظائر، و جعلوا السياق مولداً للمعاني دون الرجوع إلى أصل المعنى أو إبراز العلاقة بينه و بين المعاني الأخرى في السياق، رغم أنّ هذا البت قد يحرمنا من إدراك القيم الأسلوبية للنص.

---

[57])- ابن الجوزي، نزهة الأعين النواظر ، ص 465.

[58])- المرجع السابق، ص 643.

[59])- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 1، ص 142-143.

و قد تنبه المحدثون إلى هذه القضية؛ فأشاروا إلى أنّ اللفظ ترتبط دلالته الأولى بدلالته المختلفة في السياق، و يكون بينها نوع من الربط يصل بعضها ببعض، يقول الدكتور "**فتحي أحمد عامر**" عن كلمة (قضى): « قضى و معناها حتم، كقول الله ﷻ: ﴿ **فَيُمْسِكُ التِي قَضَى عَلَيْهَا المَوْت** ﴾ [الزمر: الآية: 42] أي حتمه عليها، ثمّ يصير الحتم لمعان؛ كقوله ﷻ: ﴿ **و قَضَى رَبُكَ ألاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إيَّاه** ﴾ [الإسراء: الآية: 23] أي أمر، لأنّه لّما أمر حتم بالأمر، و كقوله ﷻ: ﴿ **و قَضَيْنَا إلَى بَنِي إسْرَائِيلَ فِي الكِتَابِ** ﴾ [الإسراء: الآية:4]، أي أعلمناهم لأنّه لما أخبرهم أنّهم سيفسدون في الأرض حتم بوقوع الخبر، وقوله: ﴿**فَقَضَاهُنَ سَبْعَ سَمَاوات** ﴾ [فصلت: الآية: 12] أي صنعهن، و منه قوله تعالى: ﴿ **فَاجْمِعُوا أمْرَكُم وشُرَكَاءكُم ثُمَّ لا يَكُن أمْرُكُم عَلَيْكُم غُمَّة ثُمَّ اقْضُوا إلَيَ و لاَ تُنْظِرُون** ﴾ [يونس: الآية: 15]، أي اعملوا ما أنتم عاملون و لا تنظرون...

فهذه ألفاظ محدّدة تتفرع عنها معان تتشابك في دائرة واحدة، بما يدلّ على أنّ معنى من هذه المعاني يصلح لموقف لا يصلح فيه لآخر، و قد جاء ذلك في القرآن الكريم كما جاء في أدب العرب[60].

و الخلاصة أنّ المفسرين راعوا المعنى الذي يولده السياق، دون التفات كبير إلى دلالة اللفظ المعجميّة، رغم أنّه كان ينبغي أن يجمعوا بين دلالة المعجم و دلالة السياق، وهو ما أخذ به "**الحكيم الترمذي**" من القدماء و ناصره المحدثون.

خاصيتا الاتساق و الترابط:

من بين أهم خصائص النص التي كشفت عنها اللّسانيات الحديثة، خاصية الاتساق و الترابط، فـ« النص منتوج مترابط، متسق و منسجم، و ليس تتابعاً عشوائياً لألفاظٍ وجمل و قضايا و أفعال

[60])- فتحي أحمد عامر، المعاني في الأسلوب القرآني، دار المعارب، الإسكندرية، 1983، ص 31-32.

كلامية... و الاتساق من الشروط الأساسية لبناء نصية المعنى... و لا تستقيم نصية القطعة إلاّ بانسجامها وهذا يتأتى عن إدراج النص ضمن إطاره السياقي ولا يكتمل إلاّ إذا اكتملت كلّ أبعاد النص»[61].

و لقد تنبه المفسرون إلى ظاهرة الترابط و الاتساق في النص القرآني، يقول "**السيوطي**": « المناسبة في اللّغة كالمشاكلة و المقاربة، و مرجعها في الآيات و نحوها إلى رابط بينها عام أو خاص أو عقلي أو حسي أو خيالي أو غير ذلك من أنواع العلاقات، أو التلازم الذهني كالسبب و المسبب و العلّة و المعلول والنظيرين و الضدين و نحوه، وفائدته جعل أجزاء الكلام أخذ بعضها بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، و يصير التأليف حاله كحال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»[62].

و إدراك المفسرين لخاصية الاتساق و الترابط في النص القرآني جعلهم يبحثون عن العلاقة بين الآيات و السور المتوالية، و الواقع أنّ المفسرين أثناء تساؤلهم و إجابتهم عمّ عطفت عليه الآيات أو عمّ يعود إليه الضمير أو الإشارة... يخوضون في المناسبة بين الآيات و بين عناصر داخل نفس السورة.

و هذا الارتباط المتناسق هو بين السور كما هو بين الآيات، في السورة الواحدة، بل يتكون حتى بين أحرف الكلمة الواحدة، حيث « نجد في تراكيب حروف الآيات وتآلفها، تناسقاً عجيباً و تناسباً وطيداً شديداً، كتناسق الآيات و تناسبها و ترابط السور وانسجامها و تكاملها»[63].

---

[61])- جان ميشال آدم، قراءة في اللّسانيات النصيّة، عرض حولة طالب الإبراهيمي، مجلة اللّغة و الأدب، العدد 12، شعبان 1418 هـ، ديسمبر 1997، معهد اللّغة العربية و آدابها، جامعة الجزائر، ص 118.

[62])- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 108. و ينظر كذلك: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد علي البيجاوي، دار الفكر العربي، بيروت، ج 1، ص 57.

[63])- محمد العيد رتيمة، دراسة لغوية لمفهوم الآية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1992، ص 287.

لذلك « فإنّ تغيير حرف بحرف أو كلمة بكلمة، أو أي تغيير في تركيب الآية يغير المعنى المـــراد، تغيراً قد لا يفهم معه شيء من المعنى المراد، و هذا ما ينبئ عن ترابط وتلاحم دون كلّ ترابط»[64].

أمّا تناسق الآيات داخل السورة نفسها و داخل القرآن الكريم كلّه، فيعرف بطريق النظر في الغرض الذي سيقت له السورة، و ما يحتاج إليه ذلك الغرض من مقدمات.... فهذا هو الأمر الكلّي المعين علـــى حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن[65].

و بذلك تغدو السورة القرآنية كلّها نصاً متجانساً و مترابطاً تلتحم فيه الأجزاء وتترابط عناصـــرها لتؤدي وظيفة عامة تتساوق و غرض السورة العام، و قد لاحظ علماء القرآن و المفسرون هذا الأمر و نقل "**السيوطي**" عن الإمام "**الرازي**" قوله و هو يتحدث عن أطول سورة في القـــرآن الكـــريم ـــ أي ســـورة "**البقرة**" ـــ: « و من تفكر في لطائف هذه السورة و في بدائع ترتيبها، علم أنّ القرآن الكريم كمـــا أنّـــه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو أيضاً بسبب ترتيبه و نظم آياته»[66].

و عمّم "**السيوطي**" هذا الحكم ـــ أي تلاحم أجزاء القرآن و ترتيبها ـــ على ســـورة "**البقـــرة**" و"**النساء**" و "**المائدة**" فقال: « و تأمل سورة البقرة و النساء و المائدة تجد كذلك، و إن لم تكن معطوفـــة فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام، و هي قرائن معنوية تؤذن بالربط»[67].

إنّ أبرز مظهر للترابط في النص هو وجود علاقة ما بين الوحدات المتتالية حيث تكـــون اللاحقـــة ذات علاقة بالوحدات السابقة لها، و تبرز هذه العلاقة أكثر في الفواصل القرآنية، أي أواخر الآيات، يقول "**الزركشي**": « اعلم أنّ من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة، مقاطع الكلام و أواخره، فلا بـــد أن

---

64)- محمد العيد رتيمة، دراسة لغوية لمفهوم الآية في القرآن الكريم، ص 287.

65)- ينظر: السيوطي، معترك الأقران، ج 1، ص 62. و الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 110.

66)- السيوطي، معترك الأقران، ج 1، ص 56. و ينظر في هذه النقطة بالذات: محمد عبد الله دراز، النبأ العظيم، مطبعة السعادة، مصر، 1379 هـــ، 1960م، ص 151.

67)- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 109.

تكون مناسبة للمعنى المذكور أولاً، وإلاّ خرج بعض الكلام عن بعض، و فواصل القرآن لا تخرج عن ذلك»[68].

و من الآيات التي يمثل بها "**الزركشي**" قوله ﷻ : ﴿ **قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء إِنَّكَ لأَنْتَ الحَلِيمُ الرَشِيد** ﴾ [هود: الآية: 87]. فإنّه: « لّما تقدر ذكر العبادة و التصرف في الأموال كان ذلك تمهيداً تاماً لذكر الحلم و الرشد، لأنّ الحلمَ هو الذي يصح به التكليف و الرشد حسن التصرف في الأموال، فكان آخر الآية مناسب لأولها مناسبة معنوية ويسميه بعضهم ملائم»[69].

و بناء على هذا فإنّ الفاصلة القرآنية لا يمكن تصور دلالتها إلاّ ضمن سياق الآية الكلّي. و أمّا أهم وسائل الاتساق و الترابط في النص القرآني فهي: العطف، الضمائر، الإشارة، الأسماء الموصولة.

و النتيجة التي يمكن تسجيلها هنا أنّ السياق كان أداة مهمة في أيدي المفسرين الذين أدركوا أهميته، فاستفادوا منه في استجلاء و استنباط الدلالة، و تحليل الخطاب القرآني.

[68])- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 109.

[69])- المرجع السابق، ج 1، ص 80.

2. 2. المبحث الثاني: السياق عند الأصوليين.

إذا كانت البلاغة العربية قد مزجت جانب الدلالة بالجانب الجمالي للنصوص، فإنّ علم أصول الفقه ـــ أساساً ـــ للتنظير للجانب الدلالي من النصوص، ذلك أنّه: « يبيّن دلالة الألفاظ ما يؤخذ من النص و ما يفهم من غيره، و فيه ضبط دقيق لمدلولات العبارات وإشاراتها»[70]،و بذلك تكون الدلالة هي أهم ما يلتفت إليه هذا العلم.

يقول "**ابن خلدون**" متحدثاً عن أصول الفقه و ما يتعين على الأصولي: « ... يتعيّن النظر في دلالة الألفاظ، و ذلك أنّ استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة و مركبة، و القوانين اللّسانية في ذلك هي علوم النحو و التصريف و البيان»[71]، فالهدف الأول للأصولي هو النظر في النصوص، و استخراج دلالتها اللّفظية المقصودة.

و لما كانت قضية الدلالة يصعب ـــ في الكثير من الأحيان ـــ الإحاطة بها واستبطانها بدقة، حاول الأصوليون وضع ضوابط كثيرة لدلالة النصوص، و ميّزوا بين الدلالة التي قد تتبادر إلى الذهن من مظاهر اللفظ، و الدلالة التي أرادها صاحب النص أن تفهم من كلامه، فالعبرة بالإرادة لا باللفظ، كما يقول "**ابن القيم**"[72]،فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة، و العام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة، فإذا دعي إلى غداء فقال: (و الله لا أتغذى)، أو قيل له نم فقال: (و الله لا أنام)... فهذه ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص، بإرادة المتكلم التي تقطع للسامع عند سماعها بأنّه لم يرد النفي العام إلى آخر العمر...[73]

---

[70])- أبو زهرة محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت ط، ص 2.

[71])- ابن خلدون، المقدمة، ص 454.

[72])- ابن القيم الجوزية "شمس الدين محمد بن أبي بكر"، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د ت ط، ج 1، ص 218.

[73])- المرجع السابق، ج 1، ص 218-219.

و قد جعل "**ابن القيم**" فهم مراد المتكلم هو الفقه الذي هو أخص من الفهم، فالعارف ــ أي الفقيه ــ يقول: ماذا أراد؟ و اللفظي ــ الذي يتعلق بظاهر اللفظ ــ يقول: ماذا قال؟[74].

و يسوق "**ابن القيم**" تعريف (الجوهري) للاستنباط بأنّه كالاستخراج ليدلل على أنّ ذلك قدر زائد على مجرد فهم اللفظ ــ أي فهم ظاهره مجرداً عن قرائنه و عن سياقه ــ فإنّ ذلك ليس طريقة للاستنباط، بل الاستنباط « فهم لوازم المعنى و نظائره و مراد المتكلم بكلامه، و معرفة حدود كلامه بحيث لا يدخل فيها غير المراد، و لا يخرج منها شيء من المراد»[75].

هذه الإشارات الدلالية الهامة تبرز لنا مدى أهمية الظروف و الملابسات المحيطة بالكلام، و المتحكمة ــ بداهة ــ في المعنى لدى الفقهاء و الأصوليين؛ إذ إنّ تجريد اللفظ عن هذه القرائن قد يذهب بالمعنى أو يخل به.

على أنّ مرحلة "**مراعاة القرائن**" هي مرحلة تالية للعلم باللّسان العربي، و أساليب العرب في المخاطبة و الإبلاغ، و طرق الأداء من تعبير بالحقيقة أحياناً، و تعبير بالمجاز أحياناً أخرى، و مدى الدلالة في كلّ طريق من طرق الأداء، لأنّ هذه المعرفة لها مداها في فهم النصوص و تبيين الأحكام منها[76].

و يمكن اعتبار العلم بهذه الأمور هو إدراك لأصل القرائن، أي السياق الذي تستعمل فيه العبارات المختلفة و دلالتها في كلّ مرة، يقول الإمام "**الشاطبي**" في "**الموافقات**": « لا بد من فهم الشريعة من إتباع معهود الأميين ــ و هم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ــ فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، و إن لم يكن ثمّ عرف فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا

---

[74])- ابن القيم الجوزية "شمس الدين محمد بن أبي بكر"، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج 1، ص 219.

[75])- المرجع السابق، ج 1، ص 225.

[76])- ينظر: أبو زهرة، أصول الفقه، ص 107.

تعرفه»[77]، ذلك أنّ الكتاب و السنّة واردان بلغة العرب، الذين كانت لهم عادات في الاستعمال بها يتميز صريح الكلام و ظاهره و مجمله، و حقيقته و مجازه، و عامه و خاصه، فوجب على طالب الشريعة أن يكون على علم بلسان العرب في مناحي خطبها و ما تنساق إليه أفهامها في كلامها[78].

و بعد الإحاطة بعرف العرب و أساليبهم في الخطاب و البيان ـــ و هو ما يمكن أن نسميه سياق الاستعمال ـــ تأتي ضرورة الإلمام بالظروف الاجتماعية و الثقافية لهم، لأنّ ذلك من شأنه أن يعين على فهم النصوص الواردة بلغتهم، باعتبار اللّغة لا تنفصل عن السياق الاجتماعي، و تبرز هذه الضرورة خاصة في تفسير القرآن الكريم، فلا بد من معرفة عادات العرب و أغراضهم في الأقوال و الأفعال للوقوف على الظروف التي كانت تحف بنصوص القرآن الكريم عند نزوله، و ما كان يستقر في ذلك المجتمع من تقاليد وعادات و ما كان يسود من تعامل و علاقات في شتى الشؤون، لأنّ معظم الآيات الكريمة كانت تنزل على أساس الوقائع و المناسبات[79]، ففي قوله تعالى: ﴿ **و أَتِمُوا الحَجَّ و العُمْرَةَ للهِ**﴾ [البقرة: الآية: 196]. أمر بالإتمام دون الأمر بأصل الحج، لكن هذا الإشكال ينتفي إذا عرفنا أنّ العرب قبل الإسلام كانوا يحجون، فغَيَّر الإسلام بعض الشعائر و أضاف بعضا، مثل الوقوف بعرفة، لذلك أمرهم بالإتيان بجميع الشرائع و إتمامها[80].

و إذا كان السياق العام يمثل مناسبات عامة تعين على فهم دلالة النص؛ فإنّ هناك ما هو أخص منها و تلك هي مناسبة النص الخاصة التي هي ألصق به، و معرفتها أوجب لفهمه، و يستدعي ذلك العلم بكلّ ما أحاط بالنص ممّا يمكن أن يوجه دلالة الخطاب؛ و هو ما سماه الأصوليون "**قرائن الأحوال**"،

---

[77])- الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز و آخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط، ج 2، ص 52.

[78])- ينظر: مقدمة دارز عبد العزيز في كتاب الموافقات للشاطبي، ص 3.

[79])- محمد فتحي الرديبي، المناهج الأصولية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418 هـ، 1997م، ص 341.

[80])- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1416 هـ،1996م، ج 1، ص 447.

ويعرف لدى اللّسانيين المحدثين بـــ"**سياق الحال**"، و قد أشار إليه "**أبو حامد الغزالي**" بدقة و عمق بـــالغين فقال: «... و قصد لخطاب يعلم بعلم ضروري يحصل من قرائن أحوال و رموز و إشارات و حركات من المتكلم وتغيرات في وجهه، و أمور معلومة من عاداته و مقاصده وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جـــنس ولا ضبطها بوصف»[81].

و هذه القرائن ـــ التي لا يمكن حصرها في جنس و لا ضبطها بوصف ـــ هي التي تتحكم في دلالة الخطاب و تبيّن المراد منه، فإذا قال المتكلم: (السلام عليكم) عرف بها أنّه يريد التحية أو الاســـتهزاء، و إذا قال على المائدة: (هات الماء) فهم أنّه يريد الماء العذب البارد دون الحار الملح[82].

و قد جعل "**أبو حامد الغزالي**" هذه القرائن أدلة مستقلة ـــ في دلالتها ـــ عن اللفظ لأنّ « حركة المتكلم و أخلاقه و عاداته و أفعاله و تغير لونه و تقطب وجهه و جبينه و حركة رأسه و تقليب عينيـــه... أدلة مستقلة يفيد اقتران جملة منها علوماً ضرورية»[83].

و من القرائن و الأدلة المتعدّدة التي يلجأ إليها الاجتهاد الفقهي و القضائي لإزالة الإبهام و إيضـــاح المعنى فيما يتعلق بالقرآن و السنّة، أسباب النزول و تاريخه، و الظروف التاريخية التي احتفـــت بالنصـــوص كلّها[84].

غير أنّ إدراك دلالة النص ـــ من خلال معرفة القرائن ـــ لا يعنى لدى الأصوليين العلـــم بحكمـــه الفقهي حتماً، لأنّ « من المقررات الفقهية أنّ سبب النص العام لا يعد مخصصا له، بل إنّ العام على عمومه

[81])- أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، المطبعة الأميرية، بولاق، 1323 هـــ، ج 2، ص 41-42.

[82])- المرجع السابق، ج 2، ص 42.

[83])- أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ج 2، ص 42، و الغزالي في هذا الحال كفيرث الذي جعل سياق الحال مستوى قائم بذاته كالمستوى الصوتي و النحوي و المعجمي.

[84])- الرديني، المناهج الأصولية، ص 107.

من غير نظر إلي سببه الخاص الذي اقترن به النص... و قد تكون أسباب النزول طريقاً لتفسير النصـــوص، ولكنها لا تصلح طريقاً لتخصيصها»[85].

أمّا انتفاء القرائن عن النص، فيجعل دلالته الظاهرة هي المعتبرة في تحصيل المعنى، إلاّ إذا ظهر مـــن المتكلم قصد يخالف كلامه على ظاهره[86].

و قرّر الأصوليون ـــ كما تقرر عند غيرهم ـــ أنّ الألفاظ و الصيغ المقررة تحمل معـــنى إفراديـــاً خاصاً قد يختلف من سياق لآخر، و حينئذ فالسياق وحده هو الذي يمكنه أن يبيّن المقصـــود مـــن تلـــك الألفاظ و الصيغ[87].

فـــ« صيغة (فعل) مشتركة بين العديد من الأغراض، فتدل على الأمر بمجرد صـــيغتها، أمّـــا إذا وردت معها قرينة فهي تحدد المراد منها، و من ذلك الوجوب و الندب والإرشاد و التهديـــد و الإهانـــة والدعاء و غيرها»[88].

و هذه المعاني تستفاد من السياق، « فمن المقرر في عرف الأصوليين أنّ أكثر ما ورد من الأوامـــر يقترن بما يدل على المراد منه، فنجد أوامر الوجوب تقترن بالوعد على الفعل و الوعيد على الترك، بخـــلاف الندب الذي يقترن بالوعد دون الوعيد»[89].

---

[85])- أبو زهرة، أصول الفقه، ص 153. و ربّما كان هذا الحكم غير مطلق، إذ إنّ أسباب النزول ما دامت قد تخصص الدلالة فإنّها قد تخصص الحكم أيضاً.

[86])- ابن القيم، إعلام الموقعين، ج 3، ص 109.

[87])- ينظر: عبد الغفار أحمد السيد، التصور اللّغوي عند الأصوليين، شركة عكاظ، الرياض، 1401 هـــ، 1981، ص 112.

[88])- المرجع السابق، ص 90-91.

[89])- عبد الغفار أحمد السيد، التصور اللّغوي عند الأصوليين، ص 90.

و أمّا النهي فهو ـــ في الأصل ـــ طلب الكف، سواءً أكان حتمياً أو غير حتمي، يشمل الحـــرام ويشمل المكروه، و لكن القرائن (حالية و مقالية) هي التي تعيّن أي الأمرين أراد الشارع من النص[90].

و لا يقتصر السياق على ما تجاور من وحدات لغوية فقط، بل إنّ القرآن الكريم هو ســياق عـــام يفسر بعضه بعضاً، فالأصوليون مثلاً لاحظوا أنّ ثمّة تعارضاً بين قوله ﷻ في عـــدة الحامـــل: ﴿ **و الـــذينَ يُتوَفَوْنَ مِنْكُم و يَذرُونَ أزْوَاجًا يَتَرَبصْنَ بِأنْفُسِهِنَ أرْبَعَةَ أشْهُرٍ وعَشْرٍ**﴾ [البقرة: الآيـــة: 234].و قولـــه ﷻ:﴿ **و أولاَتِ الأحْمَالِ أجَلُهنَّ أنْ يَضَعْنَّ حَمْلَهُنَّ**﴾ [الطلاق: الآية: 4]. فدفعوا هذا التعارض باعتبـــار الآية الثانية مخصصة لعموم الآية الأولى، و هذا باعتبار القرآن الكريم كلّه مدونة إذْ الآيات يفســـر بعضـــها بعضاً[91].

و من ذلك ما سماه الأصوليون "**إشارة اللفظ**"، و هو معنى تبعي لا تـــرد إشـــارته في الســـياق، كالاستدلال على تقدير أقل مدّة الحمل ستة أشهر أخذاً من قوله ﷻ:﴿ **و حَمْلُه وفِصَالُهُ ثَلاَثُونَ شَـــهْرًا**﴾ [الأحقاف: الآية: 16] مع قوله ﷻ: ﴿ **و فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ**﴾ [لقمان: الآية: 14].

$$\left.\begin{array}{l}\text{الحمل + الفصال = 30 شهراً} \\ \text{الفصال = 24 شهراً}\end{array}\right\} \quad \text{الحمل = 30 – 24 = 06 أشهر}$$

و الرسول ﷺ هو أول من لفت أنظار الصحابة ﷺ إلى هذا الأمر، فقد روي أنّ الصحابة لما نزلت الآية: ﴿ **الذين لَمْ يَلْبِسُوا إيمَانَهُم بِظُلْمٍ**﴾ [الأنعام: الآية 82] شق عليهم ذلك، و قالوا: يـــا رســـول الله وأينا لم يظلم نفسه؟ فقال ﷺ: ليس ذلك، إنّما هو الشرك، ألم تسمعوا قول لقمان لابنه: ﴿ **يـــاَ بُنَـــيَ لا تُشْرِك بِاللهِ إنَّ الشِرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيم**﴾ [لقمان: الآية 13].

---

[90])- أبو زهرة، أصول الفقه، ص 168.

[91])- عبد الغفار أحمد السيد، التصور اللغوي عند الأصوليين، ص 140.

و فيما يأتي نتناول ظاهرة المشترك و كيف عالجها الأصوليون في ضوء السياق.

2. 2. 1. المشترك عند الأصوليين:

عرفنا من بين تقسيمات الأصوليين للألفاظ، "**اللفظ المشكل**"، و هو الذي يجيء الخفاء فيه من ذات اللفظ، و لا يفهم منه المراد إلا بدليل من الخارج، و مثال المشكل "**اللفظ المشترك**"، فهو يدل على معنيين على سبيل التبادل، و يتعين معنى واحد من معانيه إمّا بالقرينة اللفظية المأخوذة من السياق، و إمّا بالقرينة التي تؤخذ من عموم النصوص الشرعية[92].

و كما كان فقهاء اللّغة يعتمدون على السياق في ترجيح دلالة المشترك اللفظي، اتبع الفقهاء والأصوليون هذا المنهج في تأويل المشترك.

و قد اشتهر نزاع بين الأصوليين حول إمكان أن يشمل المشترك كلّ معانيه، فقال الأحناف لا يمكن أن يشمل المشترك كلّ معانيه و ذلك أنّ هذه المعاني وضعت على التبادل، فكلّ معنى له وضع غير وضع الآخر، فلا يمكن إرادة جميع المعاني لأنّ ذلك يكون مخالفاً لأصل الوضع، و إذا أطلق على المجموع يكون إطلاقاً جديداً غير الوضع الأصلي[93].

و قال جمهور الشافعية يصح استعمال المشترك في جميع معانيه مع إرادة كلّ واحدة منها، و هو مذهب القائلين بعموم المشترك[94].

و قد مثل الشافعية لذلك بقوله ﷻ: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاواتِ ومَنْ فِي الأَرْضِ و الشَمْس و القَمَر و النُجُومَ و الجِبَال و الشَجَر و الدَّواب و كَثِيرٌ مِنَ النَّاس**﴾ [الحج: الآية: 18]. فإنّ هذا النص يفيد أنّ السجود يشمل الخضوع و يشمل سجود الصلاة، بدليل ذكر (و كثير من

92)- محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص 119، 156.

93)- ينظر: المرجع الساق، ص 157.

94)- ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج 1، ص 287.

النّاس) فإنّه لو أريد الخضوع وحده لكان النّاس جميعاً كالشجر و الدواب، خاضعين لحكمه الكوني وقدره[95]. فعلم إذ ذكر كثيراً من النّاس دون النّاس جميعاً، أنّ المقصود سجود الصلاة.

نتبين من هذا الخلاف أنّ الذين يقولون بعموم المشترك يقصدون عموم دلالته اللّغوية الأصلية التي تجمع الدلالات التي يحملها اللفظ بعد ذلك بفعل التطور الدلالي، فيكون بذلك العام الذي تخصصه القرينة و السياق، و لكن هذا الخلاف لم يمنع كلا الفريقين من الرجوع إلى السياق لتعيين دلالة المشترك، بالاعتماد على السياق اللّغوي أو على القرائن الخارجية أي سياق الحال.

فمثال الدليل من السياق اللّغوي أن يقول قائل: (بثثت العيون لأعرف موضع جيش العدو)، فإنّ المراد بالعين الجاسوس كما يدلّ السياق، و من ذلك قوله ﷻ: ﴿ **أَمْ لَهُم أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا**﴾ [الأعراف: الآية: 195]، فإنّ السياق يدلّ على أنّ المراد العين الباصرة[96]؛ و قد تكون معرفة المراد من اللفظ المشترك من دليل خارجي، و كلا هذين الأمرين نجدهما عند الأصوليين في تناولهم للمشترك.

فالشافعية ــ و هم الذين يرون عموم المشترك ــ اعتمدوا على السياق اللّغوي في تأويل معنى "**القرء**" في قوله ﷻ: ﴿ **و المُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَصْنَ بِأنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوء**﴾ [البقرة: الآية: 288]، بأنّه الطهر لأنّه جاء مؤنثاً بدليل أنّ العدد إذا كان مؤنثاً فالمعدود يجب أن يكون مذكراً... إذ العدد يخالف المعدود في مثل هذا[97].

أمّا الأحناف فإنّ السياق عندهم من الأمور الهامة المعينة على تأويل دلالة المشترك، و هذه الأمور هي[98]:

---

[95])- محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص 157.

[96])- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج 1، ص 286.

[97])- الرديني، المناهج الأصولية، ص 110.

[98])- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج 1، ص 286.

أ- استعمالات اللفظة بالنظر إلى أصل مادتها، كترجيح كون معنى القرء هو الحيض، لأنّ مادة ق،ر،ء، تستعمل في معنى اجتماع كالقرآن... فالقرء بذلك ــ هو اجتماع الدم في الرحم.

ب- **السياق**: و هو القرينة المتقدمة على اللفظة.

ت- **السياق**: و هو القرينة اللاحقة لها[99].

ث- الدليل الخارجي، كما لو كان الثمن في البيع دنانير و لم يتبين صفتها صرفت إلى الغالب استعماله في البلدة (و العنصر الأخير اعتماد على السياق الاجتماعي في ترجيح الدلالة).

أمّا الأمور الثلاثة الأولى فهي تدخل ضمن السياق اللغوي.

و هكذا ننتهي إلى أنّ الأصوليين ــ كغيرهم ــ لم يتعاملوا مع النصوص تعاملاً يعزلها عن السياق الذي وردت فيه بل كانوا يعتمدون عليه، لاسيما في تبيين دلالة المشكل و ترجيح الألفاظ المشتركة.

[99])- جاء في معجم متن اللغة في تعريف السياق: « يدل في كلام المولدين على أمور منها ما سبق له الكلام من الغرض، و يخص بما تأخر إذا قوبل بالسياق، و هذا صحيح لغة إلا أنّه لم يستعمله إلاّ المتأخرون»، معجم متن اللغة، لمحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1378 هـ، 1959 م، المجلد 3، مادة (س و ق).

2. 3. المبحث الثالث: السياق عند النحاة.

توطئة:

تكاد الروايات التاريخية تجمع على ربط نشأة النحو بظاهرة "**اللّحن**" الذي أخذ يفشو بعد أن بدأ انحصار السليقة العربية السليمة على الألسنة، غير أنّ أحد الدارسين المحدثين و هو "**عبده الراجحي**" شكك في هذا الأمر و رأى أنّه غير ثابت، و « أنّ الشيء الوحيد الثابت هو وضع "**أبي الأسود**" لضبط القرآن بالنقط»[100].

و رأى "**الراجحي**" أنّ الغاية من نشأة النحو العربي هي فهم القرآن الكريم « ذلك أنّ المسلمين عرفوا بداية أنّ عليهم أن يقرأوا القرآن و أن يفهموه... و فرق كبير بين علم يسعى لفهم النص و بين علم يسعى لحفظه من اللّحن، و لو كانت الغاية منه حفظ النص من اللّحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي»[101].

و قد ساق "**الراجحي**" من الأدلة على ما ذهب إليه ــ إضافة إلى الدليل المذكور آنفا و هو ضخامة الثروة النحوية ــ أدلة أخرى منها ارتباط درس النحو بكلّ المحاولات الأخرى ــ في علوم أخرى ــ تسعى إلى فهم النص، و كذا أنّ الفهم يقصد إلى البحث عن كلّ ما يفيد في استنطاق النص، و في معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص، باعتباره أنّه أعلى ما في العربية من بيان[102].

---

[100])- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2، 1988م، ص 9.

[101])- المرجع السابق، ص 10.

[102])- م س، ص 10. و ينظر للمؤلف أيضا، النحو العربي و الدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1406 هـ، 1986 م ص 11.

و ما ذهب إليه "**عبده الراجحي**" هو رأي وجيه؛ إذ لا يمكن نفي جانب المعنى عن النحو بحال، وحتى لو افترضنا جدلاً أنّ النحو العربي قد نشأ في البداية إثر حادثة معيّنة أبرزت خطورة اللّحن في قراءة القرآن، فإنّ النحاة رأوا فيه بعد ذلك وسيلة فعالة في ضبط الفهم و سلامة المعنى و من هنا يمكن القول إنّ عمل النحاة ارتبط بالدلالة منذ البداية و ما كان لينفصل عنها.

و لذلك رأينا الكثير من النحاة ــ بعد ذلك ــ يعولون على المعنى أكثر من تعويلهم على غيره، ولو كان المعنى يخالف ظاهر اللفظ، و قد يخالف أحياناً بعض القوالب التي وضعها النحاة أنفسهم، و هنا كانوا يستهدفون السياق لاستيضاح المعنى، يقول "**السيوطي**": «... و صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني و قد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء و هو في المعنى إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، و كانت الفائدة في كلا الحالين واحدة»[103].

أي أنّ التعويل في هذا على المعارف المشتركة بين المتكلم و المخاطب، و هو ما عرف لدى القدماء بالقرائن الحالية التي « لا تفهم من المقال بل تفهم من المقام أو الظروف المحيطة بالمقال و تسمى سياق الحال في الدراسات اللّسانية الحديثة و هي تقف في النحو العربي جنباً إلى جنب مع القرائن المقالية في تعيين المعنى الوظيفي النحوي»[104].

[103])- السيوطي جلال الدين، الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، 1407 هـ، 1986 م، ج 3، ص 173.

[104])- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 53.

و القرائن الحالية « أدلة خارجة عن اللفظ و تبدو فيه كهيئة المتكلم و ملامح الوجه و إشاراته، وتمكين صوته، و المكان الذي يكون في المخاطبون، و حال المخاطبين أنفسهم... إلى غير ذلك، كما أنّ السامع نفسه يعلم مما يرى من الحال ما أضمره المتكلم»[105].

و هذه الجوانب كلّها كانت حاضرة في عمل النحاة، بل كانت جزءً من تناولهم للنصوص بالشرح و الإعراب، فالقرائن الحالية هي التي تهدي كما قلنا إلى عدم الأخذ بظاهر اللفظ فقط و الاكتفاء به، قال "**ابن هشام**" في "**المغني**": «... متى بني على ظاهر اللفظ و لم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد»[106]، وذكر من أمثلة ذلك قوله ﷻ: ﴿**أَصَلَواتُكَ تَأمُرُكَ أنْ نَتْرُكَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤنَا أوْ أنْ نَفْعَلَ فِي أمْوَالِنَا مَا نَشَاء**﴾ [هود الآية: 87].

فإنّه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) و ذلك باطل، لأنّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، و إنّما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك والمعنى: أن نترك أن نفعل[107].« "**هشام**" هنا لا يريد المعنى المعجمي، و إنّما يريد المعنى الذي يقتضيه المقام و يوجبه و لا يمكن إهماله والاعتماد على ظاهر اللفظ وجانب الشكل»[108].

---

[105])- فطومة سويسي، مقارنة تحليلية بين لغة التحرير و لغة التخاطب بالفصحى، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988، ص 102.

[106])- الأنصاري بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1411 ه، 1991 م، ج 2، ص 607.

[107])- الأنصاري بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 2، ص 607.

[108])- محمود عبد الرحمن الرمالي، العربية و الوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م ، ص 205.

و يبرز خطر القرائن في توجيه المعنى أكثر، عند تناول النصوص بالإعراب؛ حيث نرى كيف كان الإعراب و التقدير يبنيان على عدّة اعتبارات ليس ظاهر اللفظ أهمها في كثير من الأحيان، و هو ما عـــرف لدى القدماء بالحمل على المعنى و عدّه "**ابن جني**" من شجاعة العربية[109].

قال "**سيبويه**": « قولك إذا كنت تحذر: إياك، كأنك قلت: إياك نح، و إياك باعد، وإياك اتـــق، وما أشبه ذلك... و من ذلك، رأسه و الحائط... و إنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم و استغناء بما يرون من الحال، و بما جرى من الذكر»[110].

فما حذف يدلّ عليه المقام ككلّ، من عناصره هنا أنّ الموقف موقف تحذير، يضاف إلى هذا كـــلّ المعلومات المشتركة بين المتكلم و المخاطب من كثرة هذه الأساليب فكأنها جرت المواضعة عليها، و كذا ما يرون من "الحال"، و هذه الحال هي حال الموقف الكلامي، و هو هنا موقف تحذير أشار إليـــه "**ســـيبويه**" بقوله: إذا كنت تحذر.

و قال "**ابن جني**" في "**الخصائص**" يعلل حذف الصفة: « و قد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، و ذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، و هم يريدون: ليل طويل، و كأن هذا إنّمـــا حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحس من كلام القائل لذلك مـــن التطـــويح والتطريح و التفخيم و التعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك»[111].

و نلحظ أن الاعتبار انتقل هنا إلى التركيز على المتكلم نفسه، و ما يصاحب كلامه من إشـــارات وحركات و غيرها، عبّر عنه "**ابن جني**" بالتطويح و التطريح... و معلوم أنّ هذه القرائن غير مقالية ولكنها ـــ باعتبارها قرائن حالية ـــ ساهمت في أداء دور الألفاظ و قامت مقامها.

---

[109])- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1374 هـــ، 1946، ج 2، ص 360.

[110])- سيبويه، الكتاب، تحقيق: محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، ج 1، ص 273.

[111])- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 370-371.

و فصل "**ابن جني**" بعد هذا عناصر المقام، فتحدث عن الموقف الذي يكون فيه المتكلم، فإنّه هـــو الذي يعين الدلالة و يفيد في تقدير المحذوف، فموقف المدح غير موقف الذم، قال: « و أنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، و ذلك أن تكون في مدح إنسان و الثناء عليه، فتقول: كان و الله رجلاً فتزيد في قـــوة اللفظ بهذه الكلمة و تتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها... أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريمـــاً أو نحو ذلك»[112].

فقوة الصوت و ما صاحبه من تنغيم عوض ذكر الصفة و على ذلك فـــ:

كان و الله رجلاً + قوة اللفظ و تمطيط اللام = كان و الله رجلاً (كريماً).

إذن: قوة اللفظ و تمطيط اللام = كريماً.

و الذي هدانا إلى تحديد هذه الصفة و تقديرها هو الموقف؛ موقف المدح و الثناء.

و أمّا إذا اختلف الموقف كأن يكون موقف ذم و تبرم فـــ: « ... إن ذممته و وصفته بالضيق قلت: سألناه و كان إنساناً و تزوي وجهك و تقطبه، فيغني ذلك عن قولك إنساناً لئيماً أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك»[113].

و نلحظ اختلاف الصفة المقدّرة هنا باختلاف الموقف، فحركات المتكلم و إشاراته غير اللفظيـــة التي ساوت المرّة الأولى الصفة (كريماً) نابت هذه المرّة عن قولنا: لئيما أو مبخلا أو غيرها مـــن الصـــفات المذمومة، و على ذلك فـــ:

سألناه و كان إنساناً + تقطيب الوجه = سألناه و كان إنساناً (بخيلا).

إذن: تقطيب الوجه = (بخيلا).

---

[112])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 371.

[113])- المرجع السابق، ج 2، ص 76.

و عقب "**ابن جني**" على ذلك بقوله: « فعلى هذا و ما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[114]، و سيأتي تفصيل أكثر في الفصل

فالقرينة الحالية قد تعوض القرينة المقالية و لا يجوز أن يخلو الكلام من إحداهما، ويؤكد"**ابن هشام**" هذه القضية فيقول متحدثا عن شروط الحذف[115]: « أحدهما وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً (زيدا) بإضمار اضرب، و منه قوله تعلى: ﴿ **قَالُوا سلامًا**﴾ [الحجر: الآية: 52]، أي سلمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال من أضرب؟، زيداً، و منه: ﴿ **و قِيلَ لِلَذين اتَّقُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُكُم قَالُوا خَيْرًا**﴾ [النحل: الآية: 30]».

و يذكر "**ابن هشام**" أمراً طريفاً هو الاختلاف في المقدر نتيجة الاختلاف في السياق المعتبر أو القرائن الحالية المعتبرة و ذلك في قوله تعالى: ﴿ **و تَرْغَبُونَ أنْ تَنْكِحُوهُنَ**﴾ [النساء: الآية: 127] فقد اتفق العلماء على وجود حذف الجار فيها، و لكنهم اختلفوا في المقدر في الآية باختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة، وهي هنا سبب النزول[116]و ذلك أنّ « المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، و إن لم يؤت به فللاستغناء عنه»[117].

كما يربط النحاة بين الكلام و المتكلم إذ نجدهم« يربطون بين عمل العامل أو إهماله و ما يدور في نفس المتكلم من هواجس و خواطر، فإهمال العامل ليس مجردا من الإرادة و القصد بل تثوي وراءه غاية نفسية معنوية من ذلك حديثهم عما نقل إليهم من كلام العرب من مثل (سقيا لك) و (تبا لك) فقد اهتدوا

---

[114])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 371.

[115])- ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 672.

[116])- المرجع السابق، ج 2، ص 693.

[117])- السيوطي، الأشباه و النظائر، ج 10، ص 572.

إلى ما كان يدور في نفس المتكلم وهو يطلق هذا الدعاء فعقلوا (لك) بعامل محذوف و لم يعقلوه بالمصدر المذكور»[118].

أمّا الجانب المتعلق بالمخاطب فقد أولى له النحاة أهمية كبيرة، قال "**ابن هشام**" وهو يتحدث عن الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين: «... و التحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف... أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيد القائم، فإنّ علمهما و جهل النسبة فالمقدم المبتدأ»[119].

و جاء في كتاب "**الإنصاف**" لـ"**ابن الأنباري**": «... قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان من الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، قال تعالى: ﴿**والحَافِظِينَ فُرُوجَهُم و الحَافِظَات والذَاكِرِينَ اللهَ كثيراً و الذَاكِرَات**﴾ [الأحزاب: الآية: 35]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول، استغناء بما ذكره من قبل، و لعلم المخاطب أنّ الثاني قد دخل في علم الأول، و قال تعالى: ﴿ **و أذَانٌ مِنَ اللهِ و رَسُولِه إلَى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِ أنَّ اللهَ بَرِيء مِنَ المُشْرِكِينَ و رَسُولُه**﴾ [التوبة: الآية 03]، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك»[120]، فالمخاطب هو إليه في حذف بعض أجزاء الجملة هنا.

كلّ ما سبق يمكن إدراجه ضمن القرائن الحالية أو "**سياق الحال**"، و أمّا السياق اللّغوي فسوف نتناوله من خلال موضوعين تطبيقيين هما:

1. **حروف المعاني.**
2. **زمن الفعل بين الصيغة و السياق.**

---

118)- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذيقية، 1979، ص 186.

119)- ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 521.

120)- الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت ط، ج 1، ص 93-96.

✸زمن الفعل بين الصيغة و السياق:

قسم النحاة الأفعال في العربية ثلاثة أقسام: الماضي المضارع و الأمر، و جعلوا الماضي دالاً على زمن مضى، و المضارع و الأمر قد يدلان على الحال أو الاستقبال.

و لكن صنيع النحاة هذا كان محل انتقادٍ كبير من المحدثين الذين رأوا أنّ « النحاة ببناء التقسيم للفعل و اختلاف صيغته على أقسام الزمن، و تخصيص كلّ صيغة بزمن معين، قد ألجأهم إلى مشاكل في التطبيق... فاضطروا إلى التأويل و التوجيه البعيد عن طبيعة اللغة»[121].

لأنّ الفعل الماضي قد يرد في سياق معين دالاً عل الحال أو الاستقبال، و صيغة المضارع قد تدل في سياقات أخرى على الماضي و هكذا.

و يبدو أنّ هذا الإشكال قد شغل النحاة منذ القديم، فقد نقل "**السيوطي**" عن "**اليزيدي**" قال: «إنّي لأطوف غداة يوم بمكة إذ لقيني "**ياسين الزيات**"، فقال: يا أبا محمد ما نمت البارحة لشيء اختلج في صدري منعني الفكر فيه النوم، و ما كنت أود إلاّ أن أصبح فألقاك، فقلت: و ما ذاك؟ قال: أيجوز في كلام العرب أن يقول رجل: (أريد أن أفعل كذا و كذا) لشيء قد فعله؟ فقلت: ذاك غير جائز إلاّ على ضرب من الحكاية أفسره لك، قال: فما تقول في قوله تعالى: ﴿ **إنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأرْضِ و جَعَلَ أهْلَهَا شِيَعًا**﴾ [القصص: الآية: 4]، إلى أن بلغ: ﴿ **و نُرِيدُ أنْ نَمُنَّ عَلَى الذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأرْضِ ونَجْعَلهم أئِمَة ونَجْعَلهم الوَارِثِين**﴾ [القصص: الآية: 5]، فخاطب بها "**محمد** ﷺ" و قد فعل ذلك قبل؟ فقلت: هذا من الحكاية التي ذكرتها لك، لأنّه قال: (إنّه كان من المفسدين)، كان تقدير الكلام: و كان من حكمنا يومئذ أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض، فحكى ذلك لـ"**محمد** ﷺ"»[122].

---

[121])- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط 2، 1986، ص 120.

[122])- السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، ج 3، ص 78- 80.

فهذا النص أثبتناه هنا بِطُولِه لأنّه يصور الانشغال الذي راود النحاة، عندما رأوا أن التقسيمات الشكلية لأزمنة الأفعال كثيراً ما تخالف زمان الفعل في السياق.

كما أنّ هذه القضية كانت محل خلاف بين البصريين و الكوفيين، فصاحب "**الإنصاف**" يحدثنا أنّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا، و من أدلتهم على ذلك قوله تعالى: ﴿ **أو جَاؤوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهم**﴾ [النساء: الآية: 90][123]. فـ(حصرت) فعل ماض، و هو في موضع حال، و (حَصِرَةً صدورهم)، و أن الفعل الماضي قد يقوم مقام المستقبل، و إذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.

أمّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز وقوع الماضي حالا، و من أدلتهم على هذا أنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه، و أنّ الماضي إنّما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه[124].

فالبصريون تمسكوا بالأصل، أمّا الكوفيون فنظروا إلى بعض السياقات التي خالفت الأصل، وجعلوها قاعدة أخرى، و يبدو أنّ الكثير من المسائل التي أثارت الخلاف بين النحاة هي من هذا القبيل؛ حيث تخرق الاستعمالات السياقية القاعدة النحوية، و هنا ينقسم النحاة إلى منافح عند القاعدة الأصل، والآخر يدافع عن الاستعمال و يشكك في القاعدة.

و الحق أنّ عمل النحاة ينبغي أن يفهم في إطار قضية الأصل و الفرع، فالقاعدة هي الأصل، و أمّا ما يَرِدُ بخلافها في بعض السياقات فهو على خلاف الأصل[125].

---

123)- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 252- 254.

124)- المرجع السابق، ج 1، ص 254 258.

125)- تمام حسان، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982 م، ص 218.

و على هذا فإنّ المحدثين بالغوا كثيراً في اتهام النحاة بأنّهم خذلهم الاستعمال في الربط بين الـــزمن والصيغة [126]، و أنّه كان عليهم أن يدركوا أنّ الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما، هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين[127].

✸حروف المعاني:

قال "**المرادي**": «... لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، و معرفة جملتها. و قد كثر دورها و بعد غورها، فعزّت على الأذهـــان معانيها، و أبت الإذعان إلاّ لمن يعانيها»[128].

فنص "**المرادي**" يبيّن كثرة هذه المعاني التي تتعدد و تتجدد بحسب السياق الذي ترد فيه، لـــذلك اهتم النحاة بالتصنيف في معانيها، و هذا يؤكد اهتمامهم بقضية الدلالة.

و في تعريف حروف المعاني قالوا عنها إنّها: « ما دلّت على معـــنى في غيرهـــا»[129]، و يشـــرح "**المرادي**" هذا التعريف فيقول: « معنى ذلك أنّ دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم و الفعل فإنّ دلالة كلّ منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق»[130].

فحروف المعاني ـــ باعتبارها وحدات دلالية ـــ لا يمكن تحديد معناها إلاّ بملاحظـــة الوحـــدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، فيتعدد معناها لتعدد السياقات التي تقع فيها، فنجد النحاة يجعلون لكلّ حرف منها معنى أصلياً، و لكنه يأخذ معاني أخرى بحسب السياق، فقالوا مثلاً عن همزة الاستفهام إنّها ترد لمعاني

126)- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 م، ص 144.

127)- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، ص 232.1

128)- المرادي الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قبارة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـــ، 1992 م، ص 19.

129)- المرجع السابق، ص 22.

130)- م س، ص 22.

عدّة بحسب السياق أو المقام و الأصل في جميع ذلك هو معنى الاستفهام، و أنّ معنى اللام في الأصل هو الاختصاص و لكن قد تصحبه معاني أخرى[131]، و الحكم في كلّ ذلك هو السياق.

و لكن القضية التي كانت مثار جدل بين القدماء و تجددت بين المحدثين، هي قضية التناوب في الدلالة بين هذه الحروف؛ فالكوفيون قد رأوا أنّ المناوبة قد تقع بين الحروف لأنّ ذلك قد جاء كثيراً في كتاب **الله** ﷻ و كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿**وأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون**﴾ [الصافات: الآية: 146]، فقيل في التفسير بأنّها بمعنى بل وقيل بأنّه بمعنى الواو؛ أي و يزيدون.

أمّا البصريون فرأوا أنّ المناوبة ـــ إن كانت ـــ فهي بين الأفعال؛ إذ الأصل في كلّ حرف ألاّ يدلّ إلاّ على ما وضع له، و لا يدل على معنى حرف آخر[132].

و انقسم المحدثون بين مؤيد لرأي نحاة الكوفة و آخر مؤيد للاتجاه البصري، و كلّ منهم راح يلتمس لهذه الظاهرة تخريجات و تفسيرات لغوية أدرجوها ضمن مسميات ومصطلحات أخرى، مدافعين عن أحد الرأيين[133].

فالذين أيدوا المذهب الكوفي رأوا أنّه مذهب عملي سهل، بعيد عن الالتجاء إلى المجاز و التأويل، فلا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحدٍ؛ لأنّ هذا كثيراً في اللغة، و يسمى المشترك اللفظي[134].

---

131)- المرادي الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 31، و ص 109.

132)- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 478 – 481.

133)- ذهيبة بورويس، حروف المعاني عند ابن هشام، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1414 هـ، 1994 م، ص 231.

134)- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط 9، د ت ط، ج 2، ص 542.

و لكن هذا الرأي في نظر المعارضين لا يعطي للحرف قيمته الدلالية المستقلة، و يعمد إلى إغفال وظيفته الأصلية[135].

و لكنّا وجدنا في "**الخصائص**" لـ"**ابن جني**" تحليلاً لهذه القضية، فيه من العمق والدّقة ما جعلنا نعتقد أنّه يصلح لأن يكون منطلقاً لدراسة هذه الظاهرة، إذ أنّه يُحَكِمُ السياق في تبيان معنى الحرف، قال: « باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض: هذا باب يتلقاه النّاس معسولاً ساذجاً من الصنعة، و ما أبعد الصواب عنه، و أوقفه دونه، و ذلك أنّهم يقولون: إنّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، و يحتجون لذلك بقوله تعالى: ﴿ **مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللهِ**﴾ [الصف: الآية: 14] أي مع **الله**، و يقولون: إنّ (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله ﷻ: ﴿ **و لأُصَلِبَنَكُم فِي جُذُوعِ النَخْلِ**﴾ [طه: الآية: 71] أي عليها، ويقولون: تكون (الباء) بمعنى (عن) و (على) و يحتجون بقولهم: (رميت بالقوس) أي عنها و عليها...»[136]، و لكن "**ابن جني**" بعد أن يعرض هذه الآراء، يحذر من الأخذ بها دون تحفظ؛ لأنّ هذه المناوبة تصلح في سياق دون آخر، فقال: « و لسنا أن ندفع أن يكون ذلك كما قالوا: لكنا نقول إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، و المسوغة له، فأما في كلّ موضع و على كلّ حال فلا... ألا ترى أنّك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيد لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد و أنت تريد: معه، و أن تقول: زيد في الفرس، و أنت تريد: عليه، و زيد في عمرو، و أنت تريد: عليه في العداوة و أن تقول رويت الحديث بزيد، و أنت تريد: عنه، و نحو ذلك ممّا يطول و يتفاحش»[137].

فدراسة الحروف المتناوبة لا يمكن برأي "**ابن جني**" الحكم عليه بخارج السياق وهو ما تؤيده الدراسات حيث دعا الباحثون إلى دراسة ظاهرة التضمين في اللغة العربية في ضوء نظرية السياق التي ترى

---

[135])- ذهيبة بورويس، حروف المعاني عند ابن هشام، ص 232.

[136])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 306 -307.

[137])- المرجع السابق، ج 2، ص 308.

أنّ معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، و أنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفه أو تحديده إلاّ بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة له، و معنى الكلمة على هذا يتحدد تبعاً لتعدد السياقات التي ترد فيها[138].

و المحدثون و إن كانوا محقين في السياق الحالي و المقامي يحمل من القرائن ما ينبغي عن فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود[139]، و أنّ السياق أو الظروف القولية ـــ بقرائنها اللفظية والحالية ـــ هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية، وترشحها لزمن بعينه[140]، فإنّ في آرائهم هذه أحكاماً أنهم مبالغون فيها؛ لأنّ تناول الزمن و غيره من الظواهر النحوية في السياق ككلّ هو ميدان علم آخر، كان ينبغي له أن يتقارب مع النحو أكثر؛ و هو علم البلاغة العربية، و سوف نعرف هذا في المبحث الآتي.

[138])- ينظر: عبد الجبار توامة، التعدية و التضمين في الأفعال في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 118-120.

[139])- المرجع السابق، ص 232 – 236.

[140])- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية، ص 10.

2. 4. المبحث الرابع: السياق عند البلاغيين.

في بداية هذا المبحث، يجدر بنا أن نتأمل العلاقة بين البلاغة و الدلالة من خلال كتابات البلاغيين، و أول ما يطالعنا من ذلك ما نقله "**الجاحظ**" عن "**العتابي**" من أنّ « كلّ من أفهمك حاجته فهو أي أنّ الأصل في ذلك هو القدرة على الإبلاغ و إيصال الدلالة.

و لكن "**الجاحظ**" ــ لأمر ما ــ لا يلبث أن يعقب على قول "**العتابي**" في صورة المفسر لقصده، الشارح لما يعنيه، فقال: «... و إنّما عني "**العتابي**" إفهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء»[142]، أي أنّ أمر تبليغ الدلالة ليس مطلقاً أو ممكنا كيفما اتفق، و لكن له طرائق يجب أن تتفق سنن العرب الفصحاء و مجاري كلامهم.

و القيد الذي ذكره "**الجاحظ**" هنا للكلام البليغ نجده عند "**أبي هلال العسكري**" تقييدا بالحسن، عند تعقيبه على كلام "**العتابي**" نفسه، فيقول: « و قال "**العتابي**": كلّ من أفهمك حاجته فهو بليغ، و إنّما عني: إن أفهمك حاجته بالألفاظ الحسنة، و العبارة النيرة فهو بليغ»[143]، و بذلك يشير "**العسكري**" إلى الجانب الجمالي، و أنّه لا يمكن فصله عن جانب الدلالة في البلاغة العربية، و منذ بداية كتابه نجده يعرف البلاغة بأنّها « كلّ ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة

---

[141])- الجاحظ أبو عمرو عثمان بن بحر، البيان و التبيين، تحقيق: علي أبو ملجم، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1408 هـ، 1988 م، ج 1، ص 148.

[142])- المرجع السابق، ج 1، ص 148.

[143])- العسكري أبو هلال، كتاب الصناعتين، تحقيق: محمد علي البيجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1406 هـ، 1986 م، ص 11.

ومعرض حسن»[144]، فجمع بين الجانب الدلالي و الجانب الجمالي، ذلك أنّ الكلام إذا كانت عبارته رثة ومعرضه خلقاً، لم يسم بليغاً، و إن كان مفهوم المعنى مكشوف المغزى[145].

و ظاهر ما يفهم من جملة "**العتابي**" في تعريف البلاغة ـــ و قد حذر منه "**الجاحظ**" و "**العسكري**" ـــ يبدو أنّ هناك من ناصره فاكتفى من البلاغة بجانب الدلالة و المعنى، ولكن هذا الرأي ضعيف السند ـــ برأي "**الجاحظ**" ـــ لأنّ « من زعم أنّ البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة و اللكنة و الخطأ و الصواب و الإغلاق و الإبانة و الملحون و المعرب، كلّه سواء»[146].

و هكذا استقر مفهوم البلاغة بعد ذلك على أنّها « الاختيار الأمثل للمعطيات اللغوية من جانب المستعمل للغة، بالنظر إلى الإمكانيات اللانهائية التي تتيحها اللغة في جميع مستوياتها، الصوتي و المعجمي والصرفي و التركيبي»[147].

و من هنا كان من الأدوات اللازمة للبليغ التوسع في معرفة العربية و وجوه الاستعمال لها و العلم بفاخر الألفاظ و ساقطها و متخيرها و رديئها، و معرفة المقامات وما يصلح في كلّ واحد من الكلام[148]، فلا يكفي التوسع في معرفة العربية وحده دون الإلمام بوجوه الاستعمال لها، و لا يغني العلم بالألفاظ متخيرها و رديئها، إن لم ينضف إليه معرفة المقامات و ما يصلح في كلّ واحد منها من كلام... و هذا هو لب البلاغة الذي عبّر عنه البلاغيون بعد ذلك بقولهم (لكلّ مقام مقال).

---

144)- العسكري أبو هلال، كتاب الصناعتين، ص 10.

145)- المرجع السابق، ص 10

146)- الجاحظ، البيان و التبيين، ج 1، ص 148.

147)- عبد الرحمن حاج صالح، التحليل العلمي للنصوص بين علم الأسلوب و علم الدلالة و البلاغة العربية، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، عدد 6، جويلية 1996 م.

148)- العسكري، كتاب الصناعتين، ص 21.

و لا شك أنّ المقام يقصد به كلّ ما يحيط بالموقف الكلامي من ظروف وملابسات، و هو ما عرف الآن بـ: "**سياق الحال**" لدى الغربيين، يقول "**تمام حسان**": « و حين قال البلاغيون لكلّ مقام مقال، و لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كلّ اللغات لا في العربية الفصحى فقط، و تصلحان للتطبيق في إطار كلّ الثقافات على السواء، و لم يكن "**مالينوفسكي**" و هو يصوغ مصطلحه الشهير (**سياق الحال**) "context of situation"يعلم أنّه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها»[149].

و فكرة "**المقام**" كانت محور أعمال البلاغيين بعد ذلك، فـ"**العسكري**" يؤكد على مراعاة حال المخاطبين و ظروف الخطاب، و مكاتبة كلّ فريق منهم على قدر طبقتهم وقوتهم في المنطق[150]، و على ذلك من فعل النبي ﷺ فإنّه: « لما أراد أن يكتب إلى أهل فارس كتب إليهم بما يمكن ترجمته... فسهل الألفاظ كما ترى غاية التسهيل حتى لا يخفى منها شيء على من له أدنى معرفة في العربية، و لّما أراد أن يكتب إلى قوم من العرب فخّم اللفظ، لِما عرف من فضل قوتهم على فهمه و عادتهم لسماع مثله»[151].

و لا يختلف الأمر عند "**قدامة بن جعفر**" فعند حديثه عن المدح يختلف بحسب الممدوح و مرتبته، فـ« أمّا مدح ذوي الصناعات، فإن يمدح الوزير و الكاتب بما يليق بالفكرة و الروية، و حسن التنفيذ والسياسة... و أمّا مدح القائد فبما يجانس البأس والنجدة، و يدخل في باب الشدّة و البطش و البسالة... و أمّا مدح السوقة من البادية و الحاضرة فينقسم بحسب انقسام السوقة إلى المتعيشين بأصناف الحرف وضروب المكاسب، و إلى الصعاليك و الخراب و المتلصصة، و من جرى مجراهم»[152].

---

[149])- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 372.

[150])- العسكري، كتاب الصناعتين، ص 154.

[151])- المرجع السابق، ص 155.

[152])- ابن جعفر قدامة، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1979 م، ص 85- 87.

و لا يقتصر الأمر في أمر المقام على مراعاة حال المخاطبين فحسب، بل إنّ الغرض الذي يكتب فيه يتحكم كذلك في خصائص الخطاب فإنّ: « سبيل ما يكتب به في باب الشكر ألا يقع فيه إسهاب... وسبيل ما يكتب به التابع إلى المتبوع في معنى الاستعطاف و مسألة النظراء ألاّ يكثر من شكاية الحال ورقيتها... بل يجب أن يجعل الشكاية ممزوجة بالشكر و الاعتراف بشمول النعمة و توفير العائدة»[153]، و في قوله " ما يكتب به التابع إلى المتبوع" إشارة إلى عنصر آخر ضمن عناصر المقام و هو العلاقة بين المشتركين في الخطاب، التي أولى لها الغربيون عناية كبرى في نظرية السياق.

يقول "**العسكري**" مؤكداً هذا الأمر«... فأمّا ما يكتبه العمال إلى الأمراء و من فوقهم، فإنّ سبيل ما كان واقعاً منها في إنماء الأخبار و تقرير صور ما يلونه من الأعمال... أن يمد القول فيه حتى يبلغ غاية الشفاء و الإقناع»[154].

و ملخص الأمر أنّ ما نقله "**الجاحظ**" عن "**أبي الأشعث**" من أنّ «... مدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم و الحمل عليهم على أقدار منازلهم»[155].

و هكذا أجمع البلاغيون على أنّ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال التي يورد فيه[156]، على أنّ الباحثين يضطربون في التفريق بين مفهومي الحال و المقام، فبينما يؤكد بعضهم على بعض أنّهما متقاربان في المفهوم، و أنّ التغاير بينهما أمر اعتباري[157] يذهب البعض الآخر إلى أنّهما أمر واحد و هو ما يدعو

153)- العسكري، كتاب الصناعتين، ص 157 – 158.

154)- الرجع السابق، ص 157.

155)- الجاحظ، البيان و التبيين، ج 1، ص 95.

156)- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار إحياء التراث الإسلامي، ط 1، 1992 م، ص 36.

157)- عبد الستار حسين زموط، من سمات التراكيب مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط 1، 1992 م، ص 27.

المتكلم إلى إيراد خصوصية في التركيب، أمّا مقتضى الحال فهو« صورة خاصة ترد في الكلام زائدة على أصل معناه قد اقتضاها الحال و استدعاها المقام»[158].

و ما نطمئن إليه أنّ الحال و المقام أمر واحد؛ هو ما يتصل بالموقف الكلامي من ظروف مختلفة وجهة معينة.

✸عناصر المقام:

يمكن أن نجمل ــ من خلال ما سبق ــ عناصر المقام في ثلاثة:

1). المخاطب. 2). المخاطب. 3). الخطاب.

فهذه العناصر الثلاثة و ظروف كلّ واحد منها تتحكم في دلالة الخطاب و مدى مناسبته « فهناك أحوال ينظر فيها المتكلم؛ أي أنّ المتكلم يكيف كلامه في بعض الأحيان استجابة لحالته هو التي يحس بها... كما أنّ هناك أحوالاً لا ترجع إلى المخاطب بل إلى غيره، و بهذا يتضح أنّ صاحب الحال قد يكون ذات المتكلم، و قد يكون مخاطباً و هو الغائب، و قد يكون غيرهما»[159].

و هناك أمر ذو بال؛ و هو أنّ العناصر السابقة متشعبة و مترابطة يشكل تفاعلها جميعاً "**سياق الحال**" أو المقام الذي يتحقق ضمنه عملية الإبلاغ و التواصل، ذلك أنّ أحوال المخاطبين تمتد لتشمل «جميع الظروف التي يتأثرون بها و تشكل أمزجتهم واتجاهاتهم، كتحديد البيئة التي يسكنونها و حالة المناخ السائد فيها، و نوع المهنة التي يشغلون بها، و أحوالهم المعيشية، و السياسية التي يخضعون لها و المذاهب التي يعتنقونها، و غير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر في أجسام النّاس و عقولهم، والوقوف عليها أمر مهم للبليغ»[160].

---

158)- المراغي، علوم البلاغة، ص 36 – 37.

159)- عبد الستار حسين زموط، من سمات التراكيب، ص 28.

160)- فتحي فريد، المدخل إلى دراسة البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978 م، ص 56.

و قضية اشتمال ظروف المخاطبين على كلّ ما يتصل بحياتهم الاجتماعية والثقافية أشار إليها "**السكاكي**" في "مفتاح العلوم" عند حديثة عن مناسبة الجمع بين بعض الألفاظ دون بعض، بالنظر إلى كونها تنتمي إلى حقل واحد، يعرف من خلال الخلفيات الاجتماعية و الثقافية للمخاطب، فقال: «... ولصاحب علم المعاني فضل احتجاج في هذا الفن إلى التنبيه لأنواع هذا الجامع و التيقظ لها... فمن أسباب تجمع بين صومعة و قنديل وقرآن، و من أسباب تجمع بين دسكرة و إبريق و خلان»[161].

ثمّ يضرب "**السكاكي**" لذلك مثل من القرآن الكريم و هو قوله تعالى: ﴿ **أَفَلاَ يَنْظُرُون إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ و إِلَى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ و إِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ و إِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ**﴾ [الغاشية: الآية: 17-20]، فمن لم يكن من الأعراب أو يعرف ما يتعلق بحياتهم و ما عليه معاشهم، فإنّه سوف يستغرب لهذا الجمع بين الإبل و السماء والجبال و الأرض؛ و ذلك « لبعد عن جانبه في مقار النظر، ثمّ لبعده في خياله عن السماء و بعد خلقه عن رفعها و كذا البواقي»[162].

و لكن بالتعرف على حياة العرب في مختلف نواحيها الاجتماعية و بإدراك السياق الاجتماعي يزول عجبه من الجمع بين هذه الأشياء و ذلك إذا نظر إلى « أنّ أهل الوبر إذا كان مطعمهم و مشربهم وملبسهم من المواشي، كانت عنايتهم مصروفة ــ لا محالة ــ إلى أكثرها نفعًا، ثمّ إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلاّ بأن ترعى و تشرب كان جل مرمى غرضهم نزول المطر، و أهم ومسارح النظر عندهم السماء، ثمّ إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يؤويهم، و إلى حصن يتحصنون فيه، فلا مأوى إلاّ الجبال»[163].

---

[161])- السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزورة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1407 هـ، 1987 م، ص 157.

[162])- المرجع السابق، ص 157.

[163])- م س، ص 168.

و هكذا تجمع الألفاظ و المعاني إلى بعضها في سياق (مقام) دون آخر، و قد لا يسوغ لنا الجمع بينها إذا تغير السياق، و هو ما عناه "**السكاكي**" بقوله: « ثمّ إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام»[164].

و لعلّه لأجل هذا التعدد الهائل في المقامات أو السياقات، كان المعول عليه في الحكم على الكلام، و إبراز حسنه و دلالته، هو الذوق في الكثير من الأحيان كما قال "**السكاكي**": « و كان شيخنا "**الحاتمي**"... يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام إذا راجعناه فيها على الذوق... و ها هو الإمام "**عبد القاهر**" ــ قدّس الله روحه ــ في "**دلائل الإعجاز**" كم يعيد هذا»[165].

و إذا كانت البلاغة العربية قد قامت ــ أساساً ــ على فكرة الإعجاز القرآني فإنّ قضية المقام كانت عاملاً هاماً في تبيان أوجه الإعجاز البلاغي و الأسلوبي؛ حيث « إنّ إدراك الأسرار البلاغية لا يكون إلاّ بعد تحديد المقام الذي نزلت فيه الآيات، ليتسنى بعد ذلك الوقوف على ملائمة الآيات لما استلزمه المقام»[166]، لأجل هذا قام اتجاه هام في التفسير، هو الاتجاه البياني الذي يقوم على أساس الاحتكام إلى النصوص و الاهتداء به في توضيح مبهم أو تخصيص عام، أو تقييد مطلق أو غير ذلك»[167].

و على الرغم من هذا البعد الهام الذي أولاه البلاغيون للمقام فإنّنا وجدنا من الدّارسين المحدثين من ينقدهم لعدم توسيعهم فكرة المقام، و أنّ مراعاة مقتضى الحال تفتح آفاقاً من البحث رحيبة و لكنها لم تفتح[168].

---

164)- السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 170.

165)- المرجع السابق، ص 170.

166)- فتحي فريد، المدخل إلى دراسة البلاغة، ص 107.

167)- المرجع السابق، ص 12. و ما أشرنا إليه سابقاً مع المفسرين.

168)- ينظر: محمد حسين عبد الله، مقدمة في النقد الأدبي، دار البحوث العلمية، بيروت، ط 1، 1975م ، ص 69.

و يرى "**تمام حسان**" أنّ المقام له ديناميكية لم ينسبها إليه البلاغيون فهو ليس إطـــاراً و لا قالبـــاً، وإنّما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءً منه، كما يعتبر السامع و الكلام نفســـه وغير ذلك ممّا له صلة بالمتكلم و كلّ جوانب الاتصال من الإنسان و المجتمع و التاريخ و الجغرافيا و الغايات و المقاصد[169].

و لكن هذه الجوانب التي ذكرها "**تمام حسان**" قد أشار إليها البلاغيـــون و تنـــاثرت في آثـــارهم وكانت تبحث عمن يواصل عملهم و يتمم ما لم يتم، و لكن ذلك لم يتحقق إلاّ على أيدي علماء الغـــرب و قد اعترف "**تمام حسان**" بذلك حين قال: «... أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عمّا أفهمه من المصطلح الحديث "**سياق الحال**" (**context of situation**) الذي يستعمله اللّسانيون المحدثون»[170].

و لما كانت نظرية النظم أهم نظرية في البلاغة العربية فإنّنا نتناول مكانة السياق في هذه النظريـــة بالذات.

2. 4. 3. السياق في نظرية النظم:

يرى "**شوقي ضيف**" أن "**الجاحظ**" أول من وضع اصطلاح النظم و علّل به الإعجـــاز القـــرآني وتمسك به "**الأشاعرة**" بعد ذلك[171]، و مهما يكن من أمر فإنّ "**عبد القاهر الجرجاني**" هو الذي عـــرَّف بنظرية النظم بعد ذلك، و اشتهر بها من خلال كتابه "**دلائل الإعجاز**".

و لم تكن نظرية النظم ـــ عنده ـــ إلاّ تنظيراً لفكرة (المقام) السالفة و محاولـــة لرصـــد مختلـــف السياقات، و ما يناسبها من أساليب التعبير، فمطابقة الكلام لمقتضى الحال هو ما يسميه الإمام "**عبد القاهر**

[169])- تمام حسان، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982 م، ص 338 – 339.
[170])- المرجع السابق، ص 339.
[171])- شوقي ضيف، البلاغة تطور و تاريخ، المعارف، القاهرة، ط 8، 1990 م، ص 161.

الجرجاني" باسم (النظم) الذي هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام.

فالفصاحة لا يمكن أن توصف بها الكلمة (مفردة) إلاّ ضمن مجموع السياق الذي ترد فيه؛ و يقول "**الجرجاني**": « و من المعلوم أنّ لا معنى لهذه العبارة و سائر ما يجري مجراها، ممّا يفرد في اللفظ بالنعت والصفة و ينسب فيه الفضل و المزية إليه دون معنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة و تمامها فيما كانت له دلالة»[172].

و يؤكد "**الجرجاني**" في موضع آخر أنّ لا معنى لتفاضل الكلمات من غير النظر إلى السياق الذي وردت فيه « و هل يقع في وهم ـــ و إن جهد ـــ أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف و النظم... و هل تجد أحداً يقول هذه اللفظة فصيحة إلاّ و هو يعتبر مكانها من النظم، و حسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها و فضل مؤانستها لأخواتها»[173].

و هذه هي الفكرة التي ظل "**الجرجاني**" يؤكدها في "**دلائل الإعجاز**" و لا يمل من إعادة شرحها في كلّ مرّة من « أنّا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، و لكن نوجبها لها موصولة بغيرها، و معلقا معناها ما يليها»[174]. فالسياق العام هو الذي يحكم للفظة بالفصاحة أو

أمّا الدلالة فلا يمكن ـــ برأي "**عبد القاهر الجرجاني**" ـــ أن تستخلص من خلال اللفظة المفردة، بل المعنى يتحصل من مجموع الخطاب، و تبعاً لهذا لا يمكن أن تكون الكلمة أبسط عنصر لغوي ذي دلالة؛ لأنّ الدلالة حالة نفسية لا يمكن تجزئتها[175].

---

[172])- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 44.

[173])- المرجع السابق، ص 402.

[174])- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 402.

[175])- وليد محمد مراد، نظرية النظم و قيمتها العلمية، دار الفكر، دمشق، 1983م، ص 195.

و يرى بعض الباحثين أنّ "**الجرجاني**" يقرر ـــ بذلك ـــ ما قرره المحدثون اليوم من أنّ اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل هي مجموعة من العلاقات[176]؛ هذه العلاقات قد تولد انطلاقاً من الأجزاء صفات و خصائص ليست لأجزائها بالأصل، يقول "**المسدي**": « و ممّا لا شك فيه أنّ الكلام من الظواهر التي تخضع لقانون تفاعل الأجزاء، و لّما كان الكلام نتاج المفردات الداخلة في تركيبه فإنّه قد يبدو حاملاً في مجمله للسمة النوعيّة التي تحملها جميع أجزائه... غير أنّه بموجب قانون الجدلية بين الجزء والكلّ فإنّه يحصل الكلام ـــ انطلاقاً من مجموع أجزائه ـــ سمات ليست لأجزائه»[177].

و قد نظر "**الجرجاني**" إلى الخطاب ككلّ متكامل لا يمكن فصل الجانب اللّغوي فيه عن المقام الذي يرد فيه، و بذلك يتعاضد السياق اللّغوي و سياق الحال على إبراز الدلالة و فهم مرامي الكلام.

فالمخَاطَب ـــ و هو أحد عناصر المقام ـــ حظي بالأهمية الكبرى في هذه النظرية، سواء عند "**عبد القاهر**" أم عند لبلاغيين من بعده[178]، إذْ إنّ دراسة الأنماط النحوية للجملة خارج السياق الكلامي غير كافية لتبيان كيف تؤدي اللغة وظيفة الاتصال، و يعني ذلك أنّه يجب دراسة كيف تحمل الأنماط النحوية للجملة فائدة بالنسبة للسامع (المُخَاطب) تتجلى في حصوله على شيء جديد حين يدرك غرض المتكلم من كلامه، و يتم ذلك بربط دراسة الأنماط النحوية للجملة بقضية الإبلاغ حسب المقام أو الموقف الكلامي[179]؛ إذن فنظرية النظم إنبنت ـــ أساساً ـــ على قضية السياق و الموقف الكلامي الذي يتطلب كلّما تغير ـــ نمطا معينا من التركيب، و يدخل ضمن الموقف الكلامي كلّ ما يتصل بظروف عملية الإبلاغ

176)- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، 1980، ص 75.

177)- عبد السلام مسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م، ص 174.

178)- عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 25.

179)- صالح بلعيد، التراكيب النحوية و دلالاتها في السياقات الكلامية عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1407 هـ، 1987م، ص 87.

من مخَاطِبٍ و مُخَاطَبٍ و خطاب و سوف يتضح هذا أكثر في المطلب الموالي؛ حيث نرى تطبيقات السياق في علم المعاني و علم البيان.

2. 4. 2. تطبيقات السياق في علم المعاني:

مرَّ بنا أنَّ تحديد المقام (أو السياق) ليس بالأمر الهين، و قد يكون هذا لتعدّد محاوره، ممّا يتصل بالمخاطب و المخاطب و وظيفة الخطاب، و ظروفه و ملابساته وغيرها، و هذا يقتضي ذهناً يقضاً و فكراً ثاقباً، و انتباهاً عجيب الشأن ــ كما يقول "**السكاكي**" ــ في التصفح لمقتضيات الحال[180].

و يظهر هذا جلياً في علم المعاني، لاسيما حذف المسند و المسند إليه أو إثباتهما. ففي حذف المسند إليه ذكر "**السكاكي**" أنّ ذلك قد يكون « إذا كان السامع مستحضراً له، أو لضيق المقام...» و عدّد "**السكاكي**" ثمانية مقامات ثمّ قال: « و إمّا لأغراض غير ما ذكر»[181].

و أمّا في إثبات المسند إليه فقد عدّد "**السكاكي**" تسعة مقامات ثمّ قال: « أو ما جرى هذا المجرى»[182]، أي أنّ السياقات هي من الكثرة بحيث لا يمكن حصرها بدقة، و الإحاطة بها جميعاً. و لأجل هذا وجب في علم المعاني استنباط ما يستفاد من الكلام ضمناً بمعرفة القرائن، و هناك أمر آخر و هو أنّ الكلام يفيد بأصل وضعه معنا أصلياً قد يخرج عن المعنى الذي وضع له أصلاً ليؤدي معنى جديداً يفهم من السياق، و ترشد إليه الحال التي قيل فيها[183].

من ذلك أنّ « الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين:

أ)- إفادة المخاطب الحكم الذي تتضمنه الجملة و يسمى ذلك فائدة الخبر.

---

[180])- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 155.

[181])- المرجع السابق، ص 176.

[182])- م س، ص 177 – 178.

[183])- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة، بيروت، 1405 هـ، 1985م، ص 40.

ب)- إفادة المخاطب أنّ المتكلم عالم بهذا الحكم و يسمى ذلك لازم الفائدة.

و لكن لا يقصد ربما من إلقاء الخبر أحد ذينك الغرضين، بل يلقى لأغراض أخرى تستفاد من سياق الكلام»[184].

كما أنّ ترجيح دلالة الجملة الاسمية و الفعلية يعتمد على السياق؛ فالجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها ثبوت الحكم فحسب، بلا نظر إلى تجدد و لا استمرار.

و لكن قد تحف بها قرائن أخرى تستفاد من سياق الكلام كأن تكون في معرض مدح أو ذم أو حكمة أو نحو ذلك، فتفيد الدوام و الاستمرار حينئذ.

و عليه قول "**النظر بن جؤبة**" يمتدح بالغنى و الكرم:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ۞ لكن يمر عليها و هو منطلق.

فهو يريد أنّ دراهمهم دائمة الانطلاق كما يرشد إلى ذلك ما قبله:

إنّا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا ۞ ظلت على طرق المعروف تستبق[185].

فالبيت الأخير هو قرينة في السياق بيّنت أنّ الجملة الأولى تفيد الدوام و الاستمرار.

كما أنّ الجملة الفعلية تدلّ بأصل وضعها على التجدد في زمن معين، و قد تفيد الاستمرار التجددي شيئاً فشيئاً، بمعونة القرائن إذا كان الفعل مضارعاً مثلاً[186]. و منه قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا سَخَّرْنَا مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالعَشِي و الإِشْرَاق**﴾ [ص: الآية: 18].

أمّا الأساليب الإنشائية فإنّها قد تخرج عن أصل وضعها ـــ أيضاً ـــ في كثير من السياقات التي ترد فيها لتدل على غير ظاهر لفظها.

---

184)- المراغي، علوم البلاغة، ص 46.

185)- المرجع السابق، ص 55.

186)- م س، ص 56.

فالاستفهام بالأصل « طلب فهم شيء لم يتقدم به علم، و لكن قد تخرج ألفاظ الاستفهام عن أصل وضعها فيستفهم بها عن الشيء مع العلم به لأغراض تستفاد من سياق الحديث و دلالة

و كذلك الشأن مع الأمر، فهو « طلب حصول الفعل على جهة الاستعلاء... والأصل في صيغته أن تفيد الإيجاب أي طلب الفعل على وجه اللزوم، و لكنه قد يفيد أغراضاً أخرى تستفاد من سياق الحديث»[188].

و النهي كذلك هو بالأصل « طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، و لكنه يستعمل لمعاني أخرى تفهم بالقرائن من سياق الحديث تجوزاً و اتساعاً في الاستعمال كالدعاء و التمني و الإرشاد و غير ذلك»[189]، و نخلص إلى أنّ ظواهر علم المعاني ذات صلة وطيدة بالسياق؛ فهو الذي يساهم في تغيير معنى الجمل و الأساليب و يساعد في تحديد دلالتها.

2. 4. 3. السياق في علم البيان:

يتجلى أثر السياق في علم البيان في كون الصور البيانية لا يمكن فيها الاعتماد على ظاهر اللفظ وحده، لاستخلاص المعنى، و الدلالة فيه لا تحصل بمعرفة المعاني المعجمية للألفاظ، بل المعنى هو الدلالة الثانية في العموم، يقول "**الجرجاني**": « الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... و ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، و لكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، و مدار هذا الأمر على الكناية و الاستعارة و التمثيل»[190].

187)- المراغي، علوم البلاغة، ص 65 – 66.
188)- المرجع السابق، ص 71 - 72.
189)- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 74.
190)- المرجع السابق، ص 262.

و لعلّ هذا ما كان يقصده "**الزمخشري**" بلفظ المجاز في معجمه "**أساس البلاغة**"؛ إذ كان يضمنه كثيراً من الصور البيانية كالاستعارة و الكناية؛ أي أنّ القضية تكمن في التجوز في اللغة حتى تصبح دلالتها تتجاوز ظاهر اللفظ، و هنا يصبح من الضروري فهم اللغة في سياقها الاجتماعي، و ما يعنيه مستعملوها بها ألفاظاً و تراكيب.

ثمّ إنّ هناك العنصر الآخر الهام في كلّ هذا هو اجتماعية اللغة، أو السياق الاجتماعي لها، ذلك أنّ الصور البيانية في العادة هي عادات استعمالية درج عليها أصحاب اللغة، و لا يمكن فهم مغزاها خارج إطارها الذي تستعمل فيه بالاعتماد على ظاهر اللفظ وحده؛ و هو ما عناه "**الجرجاني**" بقوله: « و من عادة قوم ممن يتعاطون التفسير بغير علم أن يوهموا أبداً في الألفاظ الموضوعة على المجاز و التمثيل أنّها على ظواهرها فيفسدوا المعنى بذلك»[191].

و لّما كان عامل التطور اللغوي هو الآلية التي يتكون من خلالها المجاز، كلن لابد من مراعاته، فالمجاز يعتمد في تقريره على أصول أهمها معرفة التطور الدلالي الذي مرّت به حياة اللفظة، كما أنّ مراحل هذا التطور، لا يمكن تحديدها إلاّ بتحديد النسبة بين اللفظ المتجوز فيه و بين السياق الذي ورد فيه[192].

فالاستعارة ـــ و هي نوع من المجاز ـــ لابد لها من قرينة تفصح عن الغرض و ترشد إلى المقصود، و يمتنع معها إجراء الكلام على حقيقته، و هذه القرينة إمّا حالية تفهم من سياق الحديث، أو مقالية تعرف من اللفظ.

ففي قول الشاعر:

فإن تعافوا العدل و الإيمانا ۞ فإنّ في أيماننا نيرانا.

191)- الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 305.

192)- ينظر: خليل سيد أحمد، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 م، ص 70.

فإنّ كلمتي "**العدل**" و "**الإيمان**" قرينة تدل على أنّ الغرض من النيران السيوف[193].

و قد تحدث "**الجرجاني**" عن أنّ الاستعارة لابد لها من قرينة معنوية أو لفظية من دليل الحال أو من فحوى الكلام، فإذا قال قائل: (رأيت أسداً) و دلّ الحال على أنّه لم ير السبع علمت أنّه أراد التشبيه.

أمّا الكناية فهي ألصق بالسياق الاجتماعي و الثقافي، و تختلف عن الاستعارة في كون القرينة في الكناية غير واضحة تماماً، و يمكن للسامع حملها على حقيقتها، و هنا يتحتم النظر إليها من خلال استعمالاتها و ما تدل عليها من قبل مستعمليها، يقول "**المراغي**" متحدثاً عن الكناية: « إنّ العرب تلفظ أحياناً بلفظ لا تريد منه معناه الذي يدل عليه بالوضع، بل تريد منه ما هو لازم في الوجود، بحيث إذا تحقق الأول تحقق الثاني عرفاً و عادة، فنقول فلان رحب الصدر و نقصد أنّه حليم من قبل أنّ الحليم يكون ذا أناة وتؤدة و لا يجد الغضب إليه سبيلاً، لما في صدره من السعة لاحتمال كثير من الحفائظ و يشرح "**الجرجاني**" الكناية مبيناً أنّ الدلالة فيها استنتاجية، لا تتحصل من مجرد اللفظ، « فإذا قلنا (كثير الرماد) أو (طويل النجاد) أو قلنا في المرأة (نؤوم الضحى) فإنّنا في جميع ذلك لا نفيد غرضاً من مجرد اللفظ، و لكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثمّ يعقل السامع ذلك المعنى على سبيل الاستدلال»[195].

و بهذا تكون اللغة قد تدرجت من رمزية إلى رمزية، و من دلالة إلى دلالة؛ الدلالة الظاهرة هي معنى اللفظ القريب، و الدلالة الحقيقية (المقصودة) هي معنى معناه كما قال "**الجرجاني**": «... و إذا قد عرفت هذه الجملة، فها هنا عبارة مختصرة و هي أن تقول: "**المعنى**"، و "**معنى المعنى**"؛ المعنى المفهوم من

193)- المراغي، علوم البلاغة، ص 244.

194)- المرجع السابق، ص 279-280.

195)- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 262.

ظاهر اللفظ أو الذي تصل إليه بغير واسطة، و معنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[196].

و بهذا نكون قد أنهينا كلامنا عن السياق في البلاغة العربية؛ حيث رأينا أنّ السياق قد اعتمد بشكل واضح ــ في كثير من الأحيان ــ في فهم الدلالة و الحكم على الكلام بالصحة و الاستقامة، أو معرفة ما فيه من حسن و فصاحة.

و بعد استعراض لأهم المواطن التي يتجلى فيها السياق عند علماء التراث من مفسرين و أصوليين ونحاة و بلاغيين أجد أنّه من الضرورة بمكان الانتقال إلى إبراز السياق في النظريات اللّسانية الحديثة.

[196])- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 263.

الفصل الثاني
السياق في الدّرس اللّغوي الحديث

3. الفصل الثاني: السياق في الدّرس اللّغوي الحديث.

3. 1. المبحث الأول: علم الدلالة مفهومه و موضوعاته.

3. 1. 1. اللّسانيات و علم الدلالة:

يجمع اللّسانيون الآن على ألاّ معنى للأصوات ـــ في حالة انفرادها و انفصال بعضها عن بعـــض ـــ إلاّ إذا حملت فكرة ما، أو كان لها معنى، يقول "**دي سوسير**": «لنأخذ بفكرة أنّ الصوت هو شيء بسيط، فهل هو صانع اللغة؟ نعتقد أنّ الأمر ليس كذلك، فما هو بأكثر من أداة للفكر، و لا وجود له لذاته، و هنا يبرز تقابل جديد و خطير، إنّ الصوت و على كونه وحدة سمعية فمية معقدة، ليشكل بدوره مـــع الفكـــر وحدة فيزيولوجية و ذهنية معقدة»[197]. و لعلّ هذا التلاحم بين الصوت و الفكر هـــو مـــا حمـــل "**دي** على تشبيه اللغة بورقة، يكون الفكر وجهها الأول، و الصوت و جهها الثاني، حيث لا نستطيع فصل أحد وجهيها عن الآخر في آن»[198].

و هكذا يفرض الجانب الدلالي من اللغة نفسه على الدارس اللساني، حيث لا يجد معنى لعمله مـــن دون أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار.

---

[197])- فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي و مجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1406 هـــ، 1986 م، ص 20.

[198])- المرجع السابق، ص 138.

و هذا المظهر الثاني من اللغة قابله "**دي سوسير**" بمفهوم الدال و المدلول، اللذان تتكون من إتحادهما العلامة اللغوية؛ مادة الألسنية، إذ أنّه: « لا يوجد للماهية الألسنية إلا بالترابط بين الدال و المدلول... و إذا اعتبرنا المقطع الصوتي في ذاته، فإنّه لا يمس إلا مادة دراسة فيزيولوجية»[199].

و من هنا فإنّ « اللسانيات ـــ و إن كانت تتخذ من الدراسة العلمية للسان البشري، ميداناً لها ومن الوصف اللغوي وسيلتها ـــ فإنّها تعتبر اللغة نظاماً خاصاً من العلامات اللسانية... حيث العلامة اللسانية هي اتحاد صورة سمعية و تصور ذهني»[200].

و يفرق "**دي سوسير**" بين قيمة الكلمة و دلالتها، و يعتبرهما شيئين متمايزين، وإن اعترف بدقة التمييز بينهما، بقوله: « عندما نتكلم عن قيمة كلمة فإنّنا نفكر عادة قبل كل شيء بخاصتها في تمثيل فكرة ما، و هنا يكمن أحد مظاهر القيمة الألسنية، فإذا كان الأمر كذلك، ففي أي شيء تختلف هذه القيمة عمّا نسميه بالدلالة؟ أتكون هاتان الكلمتان مترادفتين؟ إنّنا لا نرى ذلك على الرغم من كون الاختلاط سهلاً، ... ليس فقط بسبب تشابه العبارات و إنّما بسبب دقة التمييز بينهما»[201].

و هذه الفكرة ـــ التي فتحت آفاقاً واسعة أمام المباحث اللسانية عموماً، و المباحث الدلالية خصوصاً ـــ كان "**دي سوسير**" يرمي من ورائها إلى رد فكرة أنّ اللغة مجرد مدونة (corpus) حيث بنى نظريته على اعتبارات نفسية أكثر تجريداً ينشطر كلّ من الدّال والمدلول بموجبها إلى مظهرين (الصورة والجوهر)، و بذلك تكون الدلالة اللسانية ـــ حسب "**دي سوسير**" ـــ الجانب المعاكس للصورة السمعية والمتصور الذهني، و جوهر الدلالة هو الآلية التي تربط بين الصورة و المتصور الذهني[202].

---

[199])- فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة ، ص 125.

[200])- christian baylan, paul fabre, la sémantique, nathan, paris, 1978, p 7.

[201])- فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص 139.

[202])- يرى الدكتور/ عبد الرحمن الحاج صالح أنّ هذه الاعتبارات النفسية ـــ في نظرية دي سوسير ـــ لها صلة بالنزعة النفسانية التي سادت في أوساط اللغويين و المناطقة و الاجتماعيين في أواخر القرن التاسع عشر، و التي حصل رد فعل

و مهما يكن من أمر، فإنّ علم الدلالة هو جزء من علم اللغة، أو مستوى من مستوياته، كعلم الأصوات، و علم النحو، حيث « يقبل علماء اللغة كلّهم تقريباً ــ صراحة أو ضمناً ــ النموذج اللغوي الذي يكون علم الدلالة فيه "**طرف**" و علم الأصوات في طرف آخر، أمّا علم النحو فيقع في مكان بينهما»[1].

و يبدو أنّ المستوى الدلالي أعقد بكثير من المستويات الأخرى، كالمستوى الصوتي بالتحديد، وهذا لتعدد الأبعاد التي تكتنف دلالة اللغة، التي تستمد معناها ــ إلى حد كبير ــ من خلال استعمالها في مواقف في الحياة الواقعية، و ليس لها وجود مستقل عن مستعمليها، و مواضع استعمالها، و جوانب عديدة من تجربتنا في الحياة[2].

3. 1. 2. أسباب تغير المعنى:

لقد تساءل "**كوهين**"(Cohen) في صدر كتابه"**The diversity of meaning**" قائلاً: « هل يتغير المعنى؟، ثمّ أجاب قائلاً:إنّ نفس الكلمات ــ بسبب تطور اللّغة خلال الزمن ــ تكتسب معنى آخر، و تشرح فكرة أخرى، و على هذا فإنّ ما نعنيه بتغير المعنى هو تغيير الكلمات لمعانيها»[3]، و يقول

عليها، في بداية القرن العشرين، في أمريكا خاصة. ينظر في ذلك: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، رقم 3، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية و الصوتية، مجلد 2، الجزائر، 1972م، ص 5.

[1])- بالمر، علم الدلالة، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص 16.

[2])- ينظر: دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة، ترجمة: حلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 2، 1993 م، ص 131.

[3])- A.Arlotto, introduction to historical linguistics; U S A,1972; p 165. نقلا عن أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ، 166.

"**أولمان**": « لقد سبق أن عرّفنا المعنى بأنّه علاقة متبادلة بين اللّفظ و المدلول... و على هذا يقع التغـــيير في المعنى كلما وجد أي تغير في العلاقة الأساسية»[4].

و معنى هذا أنّ تغير المعنى يمس اللّفظ بصورة أساسية، و أنّنا حينما نعالج موضوع تغـــير المعـــنى لا نعالجه منعزلاً، و إنّما في ضوء الألفاظ التي ترتبط بالمعاني المتغيرة و تعبّر عنها[5].

و لعلّ أهم الأسباب التي تؤدي إلى تغير المعنى ما يأتي:

1. ظهور الحاجة. 2. التطور الاجتماعي و الثقافي. 3. المشاعر العاطفية والنفسية. 4. الانحراف اللّغوي. 5. الانتقال المجازي. 6. الابتداع. و في هذا السياق و تحديداً في التطور الاجتماعي و الثقافي فإنّ « لا أحد يساوره شكٌ في أنّ الإسلام كان أبرز عامل دفع قوي خلفي لشحن آلاف الكلمات شحناً دلالياً جديداً دون أدنى تغيير لدال العلامة اللّسانية... فضرورة التمييز بين علامة غيرت دلالتها كلياً و أخـــرى لم تحول إلاّ جزئياً أو بنسب دلالية يحدد مداها طبيعة السياق...»[6].

3. 1. 3. مصطلح علم الدلالة:

لقد اصطلح القواعديون و منذ بداية القرن التاسع عشر على المصطلح (**sémasiologie**) أو"**دراسة المعاني**"، و هو مصطلح مأخوذ عن الأصل اليوناني (**séma**) أي معنى[7].

[4])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 235، نقلاً عن استيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، ط 1، د ت ط.

[5])- المرجع السابق، ص 236.

[6])- عبد الجليل مرتاض، دراسة سيميائية و دلالية في الرواية و التراث، منشورات ثالة، 2005، د ت ط، ص 49.

[7])- ينظر: بيير غيرو، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ط 1، 1988 م، ص 19.

و في سنة 1883 م، ظهر مصطلح (**sémantique**) لأول مرّة على يد اللغوي الفرنسي "**ميشال بريال**" الذي صاغ المصطلح و أبرزه إلى الوجـــود في كتابـــه "**محاولـــة في علـــم الدلالـــة**" (**Essai de sémantique**)[8].

و بذلك عدّ "**ميشال بريال**" مؤسس علم الدلالة و صاحب المصطلح الذي كتب لـــه أن يشـــتهر فيما بعد.

و قد برر "**ميشال بريال**" استحداث هذا الفرع من الدراسة اللغوية بقوله: « إنّ الدراســـة الـــتي نقدمها للقارئ هي نوع جديد إلى درجة أنّها لم تأخذ اسمها بعد، و إنّ معظم اللغويين مارسوا اجتـــهادهم على جسم و شكل الكلمات، و أمّا القوانين التي تحكم تحول المعاني في اختيار التعابير الجديدة، و نشـــأتها وموتها فقد تركت الظل، أو لم يشر إليها عرضاً، و لكن مثل هذه الدراسة لا تقل شأناً عن علم الأصوات و علم التراكيب، وتستحق هي الأخرى أن تأخذ اسمها و سوف نسميها السيمانتيك أي علم الدلالة»[9].

و لكن يبدو أنّ هذا المصطلح لم يستخدم في الإشارة إلى علم الدلالة بمفهومه الآن بل إلى التطـــور الدلالي، فدراسات "**بريال**" تميّزت بأمرين:

1. كانت تطورية حيث بقي وفياً لمنهج النحاة الجدد، المتمثل في الدراسة التاريخيـــة القائمـــة على العلمية.
2. وضع مختلف أشكال التطور الدلالي ممثلاً في شكل قوانين[10].

[8])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 10. و بيير غيرو، علم الدلالة، ص 19.

[9])-Maurice Leroy, les grands courants de la linguistique moderne, 2 eme édition, université de bruxelles. Belgique, 1980, p 45 – 46.

[10])- Maurice Leroy, les grands courants de la linguistique moderne, p 46.

و هكذا نرى "**بريال**" و إن اعتبر المؤسس الحقيقي لعلم الدلالة الحديث فإنّ منهجه لم يكن بعيداً عمّا كان سائداً في عصره؛ حيث « الدراسة التاريخية للغة التي ستتحول إلى فرع من فروع علم الدلالة وهو "**علم الدلالة التاريخي**"»[11].

3. 1. 4. موضوعات علم الدلالة:

إذا كان علم الدلالة هو أحد فروع علم اللّغة، فإنّه غاية الدراسات الصوتية، والفونولوجية، والنحوية و القاموسية، إنّه قمة هذه الدراسات[12].

و من هنا « تحولت النظرة إلى علم الدلالة على أنّه حقل محير و كبير و غير مبني على مبادئ واضحة و سليمة إلى اعتباره هو المبحث اللّساني و أساسه»[13].

و لمّا كان ميدان علم الدلالة غير قاصر على اهتمام اللّغويين به، بل هو محل اهتمام غير اللغويين أيضاً من أصحاب العلوم و الأفكار المختلفة، فإنّ نظريات كثيرة ومناهج عدّة قد ظهرت فيما يتعلق بالمعنى من حيث تحصيله، و ماهيته و دراسته[14].

و هذا التعدد في المناهج و النظريات هو صعوبة أخرى تضاف إلى صعوبة تطبيق الملاحظة والتجربة العلمية على ميدان الدلالات، حيث « إنّنا نستطيع أن نصنف ما تقوم به أعضاء النطق، أو نستطيع أن نقيس بدقة و بمساعدة الآلات العلمية الخصائص الطبيعية للأصوات الصادرة، غير أنّ الأمر ليس كذلك مع علم الدلالة»[15].

---

[11])- بالمر، علم الدلالة، ص 10.

[12])- ينظر: محمود السعران، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، ص 261.

[13])- بيير غيرو، علم الدلالة، مقدمة المترجم، ص 12.

[14])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 17 – 18.

[15])- محمود السعران، علم الدلالة، ص 261.

لقد فتحت التقابلات الثنائية التي أوضحها "**دي سوسير**" آفاقاً أمام علم الدلالة؛ هـــذه الثنائيـــات هي: اللغة / الكلام، الوصفية / التاريخية، الدال / المدلول، المعنى / القيمة، وبفضل هذه التقابلات فقد قدر لعلم الدلالة أن يتخلص من النظرة الضيقة و الحادة التي كان موسوماً بها، و القائمة على معالجـــة جزئيـــة وتاريخية تدرس تطور معاني الكلمات معزولة و منفردة لا رابط بينها[16]، و فيما يأتي سوف نبين كيـــف استفاد الدّرس الدلالي من ثنائيات "**دي سوسير**" السابقة ليوسع مجالات اهتمامه و ميادين دراساته.

أ) المحور التركيبي و المحور الاستبدالي:

إنّ الوصف الدلالي للغة يمكن أن يكون دراسة وفق المحور الاستبدالي تكشف الوحدات الدلاليـــة بالنسبة لبعضها بعضاً، أو دراسة تركيبية (نظمية) تبحث كيفية حصول المعنى الكلي للمنطوقات انطلاقاً من معاني عناصرها الجزئية[17].

و هكذا يتكشف لنا قسمان من أقسام التناول الدلالي، حيث يمكن للدارس الـــدلالي أن يـــدرس مدلول الكلمات، و يمكن أن يدرس مدلول الجمل، هذه الجمل التي ليس معناها بحـــال مجمـــوع معـــاني الكلمات التي تكونها، و لكن معنى الجملة يتولد ـــ أساساً ـــ عن طريق توالي الكلمات و نظمهـــا داخـــل الجملة[18].

و واضح ممّا سبق أنّ الاهتمام بدلالة الكلمة المفردة هو اتجاه نحو المحور الاستبدالي، في حين يعقب تناول دلالة الجملة ككل و انطلاقاً من دلالة مكوناتها، اعتماداً للمحور التركيبي.

---

[16])- ينظر: دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، مقدمة المترجم، ص 6.

[17])- Christian baylon, Paul fabre, la sémantique, p 11.

[18])- لقد شرح "دي سوسير" هذه الفكرة بعمق عند تحدثه عن العلاقات التركيبية و الاستبدالية، ينظر، محاضرات في الألسنية العامة، ص 150 و ما بعدها.

و قد وجدنا هذين المنهجين في التناول الدلالي في تراثنا العربي، حيث اهتم علماء المعاجم بالألفاظ المفردة و دلالتها، و اهتم من تناولوا النصوص بالشرح و التفسير بدلالة العبارات و الجمل ككل، و هذا في أعمال الشراح و النقاد و المفسرين و غيرهم...

ب) الوصفية التاريخية:

يرى "**بالمر**" أنّ كلّ اللغويين بوجه عام يقبلون التمييز الواضح الذي وضعه "**دي سوسير**" بين علم اللغة التاريخي و علم اللغة الوصفي، فالأول يهتم باللغة عبر الزمن، أمّا الثاني فيفي بها كما هي، أو كما كانت في زمن معين[19].

و كذلك الشأن في دراسة الدلالة، تدرس من الناحية الوصفية معاني الكلام في لغة من اللغات، في فترة من فترات استعمالها، في مكان محدود، و تدرس من الناحية التطويرية تغير معاني الكلام في لغة من اللغات من عصر إلى عصر آخر من مراحل تاريخها[20].

و قد لاحظ بعض الدارسين أنّ علم الدلالة قد غلبت عليه سمة التاريخية[21]، و يبدو هذا صحيحاً إلى حدٍ بعيدٍ؛ فقد نال الجانب الصوتي من اللغة الحظ الأوفر من الدراسات الوصفية و وجد التاريخيون والتطوريون ضالتهم في الدراسات الدلالية، إذ الغالب على الوحدات الدلالية التغير المستمر، بخلاف الجانب الصوتي الذي لا يعتريه التبدل بالدرجة نفسها، و لكن المحور الوصفي في الدلالة بدأ يأخذ حقه من الاهتمام به الآن.

ج) اللغة و الكلام:

فرّق "**دي سوسير**" بين اللغة (الاجتماعية)، و الكلام (الفردي)، و تأكيداً لهذين المفهومين يذهب

[19])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 29.

[20])- محمود السعران، علم اللغة، ص 262.

[21])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 24 و ما بعدها.

"**بالمر**" إلى أنّنا في علم الدلالة لن نهتم بالمعنى الذي يرغب أي فرد أن يعرضه على كلماته، إذ المعنى الخاص بالفرد ليس جزء من الدراسة العامة لعلم الدلالة؛ إي أنّ علماء الدلالة لن يكونوا معنيين بمعنى المنطوقات وإنّما فقط بمعنى الجمل[22].

كما أنّ الألوان الخاصة التي يضيفها الأفراد على معاني المنطوقات و تأثيراتهم النفسية التي يمارسونها على الدوال في عملية التواصل، كلّ هذا يجب أن يتخلص منه علم الدلالة، حتى يمكنه الوقوف على أرضية علمية صلبة و يضمن لنفسه النجاح[23].

و يجمل الدكتور "**فايز الداية**" محاور الاهتمام الدلالي في ثلاثة هي:

1. **العلاقة الرمزية بين الدال و المدلول.**
2. **التطور الدلالي، أسبابه و قوانينه.**
3. **المجاز و تطبيقاته الدلالية و صلاته الأسلوبية**[24].

د) الدال و المدلول:

هذه الثنائية نجدها في علم الدلالة الذي يشمل على مسائل تتعلق بالمفردات، ومسائل أخرى تتعلق بالمعنى. و لكن دراسة المعنى ليست بالأمر البسيط دوماً، و ذلك لأسباب أهمها:

أ- أنّ قضية المعنى تتصل بكلّ شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز، هذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات على الطريق، و قد تكون إشارة باليد أو إيماءة بالرأس، كما قد تكون كلمات و جملا[25].

---

[22])- بالمر، علم الدلالة، ص 138.

[23])- و هذا ما يختلف فيه علم النفس عن علم الدلالة، فهذه الدراسات هي اختصاص علماء النفس.

[24])- فايز الداية، علم الدلالة العربي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1988 م، ص 9.

[25])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، 1992 م، ص 11.

ب- أنّ المعنى يرتبط ـــ في جانب منه ـــ بالمجموع الكلي للمعرفة الإنسانية، فتكون مهمة اللغوي أن يحدد مجال دراسته، و يجيء بترتيب للفوضى والتعقيد الظاهرين[26].

ت- أنّ تغيرات المعنى، حتمت على الدلاليين الاهتمام بالظروف الخارجية للشعوب التي يدرسون لغاتها[27]، أي الاهتمام بالحياة الثقافية و الاجتماعية و الحضارية ككل.

و لعلّ هذه المشكلات التي تواجه محاولة الباحثين في الدلالة تحديد مجال عملهم، جعلتهم يتطلعون إلى استيعاب كلّ التغيرات المتصلة بالمعنى، و هي قضية أبرزت فكرة "**المقام**" إلى الوجود، و أصبحت المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، إذْ « المعنى الدلالي يتكون من عنصرين أساسيين هما: **المقال**: و يشتمل على المعنى الوظيفي و المعجمي و السياقي.

المقام: و يشتمل على ظروف أداء المقال و القرائن الحالية»[28].

و من هنا يتم فهم النص أو المقال تبعاً للقرائن و الملابسات و الظروف التي تحيط بالمعنى وتحدده[29].

---

[26])- بالمر، علم الدلالة، ص 235.

[27])- محمود السعران، علم اللغة، ص 292.

[28])- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 19863 م، ص 281.

[29])- و هذه القضية هي الأساس الذي قامت عليه نظرية السياق ـــ موضوع البحث ـــ

3. 2. المبحث الثاني: نظريات علم الدلالة.

3. 2. 1. النظرية الإشارية:

أ- النظرية الإشارية:

تتناول النظرية الإشارية اللّغة كمجموعة من الوحدات التي تعكس تماماً العناصر المقابلة لها في الواقع... و هذا التوافق الكلي بين عالم الأشياء و عالم الكلمات يجعل الاسم يعني الشيء و الشيء هو معنى الاسم نفسه[30].

و يفرق "**بالمر**" بين الإشارة التي هي العلاقة بين العناصر اللغوية (الكلمات والجمل...) و عالم التطبيق غير اللغوي، و بين الحس الذي يخص النظام المعقد من العلاقات التي تنعقد بين العناصر اللغوية (وهي في غالب الأحيان الكلمات) فهو معني بالعلاقات اللغوية الواقعة داخل اللغة فقط[31].

و لكن ما سماه "**بالمر**" بالحس ــ و هو عمل المعاجم عموماً ــ الذي يربط الكلمة بكلمة أو كلمات أخرى، هو حلقة فقط في سلسلة الإحالات التي تنتهي بنا إلى الإشارة، لذلك نجد "**بالمر**" يعود فيقرر أنّ « المعجم الذي يهتم عادة بالارتباطات الحسية أي بربط الكلمات... من الممكن ــ رغم هذا ــ أن نزعم أنّ الهدف الجوهري منه هو أن يمدّ مستخدمه بالمعنى الإشاري، و إنّه يفعل هذا عن طريق ربط الكلمة غير المعروف معناها بكلمة أو كلمات تكون إشارتها مفهومة»[32].

---

[30])- C.Baylon et Fabre, la sémantique, p 67.

[31])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 52.

[32])- المرجع السابق، ص 53.

و قد أرجع الدكتور "**أحمد مختار عمر**" "**فكرة الإشارة**" إلى "**دي سوسير**" الذي « أكد الطبيعة المزدوجة للرمز، عن طريق مثاله القياسي، الذي قدمه حيث شبهه بقطعة من الورق ذات وجهين»[33].

لكن "**دي سوسير**" في الحقيقة رفض كون قيمة الكلمة هي دلالتها المباشرة، لأنّ هذا يجعل اللغة مدونة (corpus) و هو ما لم يكن "**دي سوسير**" يؤمن به، بصريح قوله: « إذا ما ردت اللغة إلى أصلها الأول، فإنّها في نظر البعض مدونة، أي قائمة عبارات توافق قدراً من الأشياء... لكن هذا التصور قابل للنقد في جوانب عديدة منه»[34].

و لهذا لا نستطيع أن نعتبر "**دي سوسير**" ضمن أنصار النظرية الإشارية، كما ذهب إليه "**أحمد مختار عمر**" و ~~سير~~" أن يبيّن العلاقة بين الملفوظ و الشيء أوضح أنّ هذا الملف

لا يتجه إلى الشيء المشار إليه، بل العملية تتطلب المرور عبر نقطتين أخريين، وفق الشكل الآتي:

المتصور الذهني **الصورة السمعية**

الشيء في الواقع **المنطوق الفعلي**

فالسهم الذي ينطلق من المنطوق لا يصل إلى الشيء المشار إليه إلاّ بعد المرور عبر الصورة السمعية و المتصور الذهني، و أثناء هذه المسافة الطويلة لا يبقى معنى للإشارة المباشرة.

و يبدو أنّ هذا التجريد المبالغ فيه جعل "**أوجدن**" و "**ريتشاردز**" يدمجان الصورة السمعية والملفوظ الفعلي في عنصر واحد هو الرمز، فتوصلا إلى مثلثيهما المعروف

[33])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 54.

[34])- فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص 87.

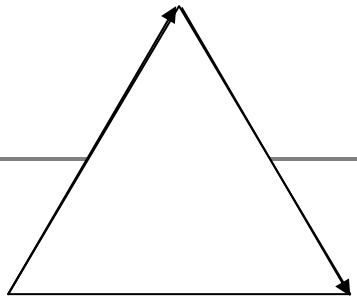

و نلاحظ أنّ السهم الذي ينطلق من الرمز يصل على الشيء المشار إليه بعد المرور بالمرجع، ولذلك فمثلث "**أوجدن**" و "**ريتشاردز**" هو أقرب إلى تمثيل النظرية التصورية، لأنّ الإشارة هنا غير مباشرة بخلاف ما يذهب إليه "أحمد مختار عمر"، و قد وصلا بين الرمز و الشيء بنقاط بدل الخط، دلالة على عدم وجود علاقة إلاّ من خلال الفكرة أو التصور.

و نظراً إلى ذلك التنوع الواسع الذي يوقعنا في الحرج إذا ما قصرنا نظرنا على الأشياء المشار إليها الذي لمسه أصحاب هذه النظرية، و نظراً إلى التنوع الواسع للمدلولات الذي يقصر عنه عالم الدوال، كما في كلمة قلم، التي لا تشير إلى قلم معين، لأنّها يمكن أن تطلق على أي قلم، فإنّ بعضهم اقترح أن يقال أنّها إشارة إلى طبقة أقلام[35].

و لكن ذلك لم يق النظرية سهام النقد الذي وجه إليها من أنّها « تدرس الظاهرة اللغوية خـــارج إطار اللغة، و أنّها تقوم على أساس دراسة الموجودات الخارجية المشار إليها، و أنّه لكي تعطي تعريفاً دقيقاً للمعنى لابد أن تكون على علم دقيق بكلّ شيء في عالم المتكلم، و هذا شيء تقصر عنه المعرفة الإنســـانية بكثير»[36].

[35])- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 56.
[36])- المرجع السابق، ص 56.

و يذكر "**بالمر**" من بين مشاكل هذه النظرية « أنّ بعض الأسماء يرتبط بمخلوقات غير موجـــودة، وبناء على ذلك فهي لا ترمز إلى أشياء في الحياة، و هناك أسماء أخرى تشير إلى موضـــوعات خياليـــة و لا تشير إلى أشياء مادية على الإطلاق»[37].

و مهما يكن من أمر فإنّ النظرية الإشارية قد أثارت حقيقة هامة جداً في اللغة تتصل بارتباط عالم الدوال بعالم آخر يختلف عنه، و عن عالم اللغة أيضاً، هو عالم المدلولات في الواقع.

ب- النظرية التصورية:

هناك اتجاه آخر مخالف للاتجاه الإشاري يذهب أصحابه إلى أنّ « اللغـــة أداة لتوصـــيل الأفكـــار، والعلامات اللغوية ليس لها معنى بنفسها، و أنّ معناها لا يحصل بواسطة أشياء موجودة خارجها... و لكن الأشكال اللغوية لها معنى لأنّها استعملت من طرف الأشخاص، هذا الاستعمال هو الذي يضمن لها صـــلة بمدلول محدد، أي أنّ الكلمات أو الجمل ليست هي التي "**تعني**" و إنّما الأشخاص هم الذين يعطونها معـــاني بالاستعمال، لذلك فإنّ المعنى هو وظيفة الاستعمال، و لكنه استعمال متفنن من طرف المجتمع»[38].

و من هنا كانت النظرية التصورية تجرد الوحدات اللغوية من كلّ معنى سوى المعنى الذي يقترن بها في ذهن مستعمليها، و ما يريدون بها، كما أنّها « تركز على الأفكار و التصورات الموجـــودة في عقـــول المتكلمين و السامعين بقصد تحديد معنى الكلمة، أو ما يعنيه المتكلم بكلمة استعملها في مناسبة معيّنة، سواء اعتبرنا معنى الكلمة هو الفكرة أو الصورة الذهنية أو اعتبرناه العلاقة بين الرمز و الفكرة»[39].

---

[37])- بالمر، علم الدلالة، ص 40 – 41.

[38])- C. Baylon et P. fabre, la sémantique, p 68.

[39])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 57 – 58.

و بصورة أكثر تقريباً لمفهوم النظرية التصورية يرى "**بالمر**" أنّها تلك النظرية الـــتي « تـــربط بـــين الأشكال اللغوية و معانيها من خلال توسط مفاهيم العقل»[40].

و يرى "**بالمر**" أنّ فكرة العلامة عند "**دي سوســـير**" و مثلـــث العلامـــات عنـــد "**أوجـــدن**" و "**ريتشاردز**" هما صدى لهذه النظرية[41].

و قد مرَّ بنا أنّ "**دي سوسير**" اعتبر العلامة اللغوية مكونة من دال و مدلول، هما علـــى المســـتوى الذهني، صورة صوتية و تصور ذهني، و معنى هذا أنّ كلا من الأصوات التي ننطقها و الأشياء التي توجد في الحياة و نتحدث عنها تعكسها كائنات تصورية. و أمّا في مثلث "**أوجدن**" و "**ريتشـــاردز**" فـــالرمز هـــو العنصر اللغوي (كلمة أو جملة...) والمشار إليه هو الشيء الموجود في عالم التطبيق، في حين أنّ الفكـــرة أو الإشارة هي التصور، لذلك فالصلة ـــ طبقاً لهذا ـــ ليست مباشرة بين الرمز و المشار إليه، و لكنها تكـــون عن طريق الفكرة أي عن طريق تصورات عقولنا[42].

لكن مبالغة هذه النظرية في التركيز على الجانب العقلي التصوري للدلالة كان محل نقد خاصة من قبل **السلوكيين** الذين قالوا: « إذا سلمنا أنّ المعنى هو الفكرة فكيف يتسنى للمتكلم أن يخاطـــب الســـامع وينقل المعنى إليه مع أنّ الأفكار تعد ملكاً خاصاً بالمتكلم»[43]، كما أنّ المشكلة في علم الدلالة ليست هـــي البحث عن كيان مجرد يسمى المعنى كما يقول "**بالمر**": « إنّها بالأحرى لفهم كيف يمكن لهذه الكلمـــات

[40])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 46.

[41])- المرجع السابق، ص 46.

[42])- و هذا ما يؤكد ما قلناه بأنّ مثلث أوجدن و ريتشاردز أقرب إلى تمثيل النظرية التصورية للمعنى.

[43])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 58.

والجمل أن تعني على الإطلاق »[44]، أي أنّ القضية الأساسية هي كيفية الارتباط بين الوحدات اللغوية ودلالاتها.

و يظهر أنّ هذا الجدل بين التصور و الإشارة كان محل اهتمام علماء اللغة والدلالة منذ القديم، يقول "**السيوطي**" في "**المزهر**": «... و اختلف هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية... أو بإزاء الماهيات الخارجية، فذهب الشيخ "**أبو إسحاق الشيرازي**" إلى الثاني، و هو المختار، و ذهب الإمام "**فخر الدين** " و أتباعه إلى الأول، و استدلوا عليه بأنّ اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن»[45]، و بعد أن ساق "**السيوطي**" أدلة الفريقين نقل عن "**الأسنوي**" قوله: «... و يظهر أن يقال إنّ اللفظ موضوع بإزاء المعنى من حيث هو، مع قطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً، فإنّ حصول المعنى في الخارج، و الذهن من الأوصاف الزائدة عن المعنى»[46]، و هو اعتراف صريح بعدم جدوى هذه المسألة التي لا يمكن الجزم فيها بشيء.

3. 2. 2. لمحة عن نظرية الحقول الدلالية:

لاحظ علماء الدلالة المحدثون أنّ طريقة بناء المعاجم اللغوية القائمة على التصنيف الألفبائي لا تسمح لنا بتصور نسق واضح للوحدات الدلالية في اللغة، فسعوا إلى تصنيف آخر للكلمات وفق نسق دلالي بدل النسق الصوتي، إذ إنّ « كلّ لغة تنظم في حقول دلالية، يكون مدلول الكلمة ــ فيها ــ مرتبطاً بالكيفية التي تعمل بها كلمات أخرى في نفس الحقل المعجمي لتغطية الحقل الدلالي»[47].

---

[44])- بالمر، علم الدلالة، ص 51.

[45])- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى و آخرون، المكتبة المصرية، بيروت، 1408 هـ، 1987 م، ج 1، ص 42.

[46])- المرجع السابق، ج 1، ص 42

[47])- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات و اللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط 2، 1989 م، ص 370.

و إذن نستطيع تعريف الحقل الدلالي بأنّه: « مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها و توضع عـــادة تحت لفظ عام يجمعها، مثل: كلمات الألوان في اللغة العربية»[48]، و يكون هذا في زمن واحد محـــدد و في لغة واحدة معيّنة.

و فكرة جمع الكلمات وفق المعنى العام الذي يشملها عرفها علماء العربية قديماً في تصـــنيف مـــا عرف بالرسائل اللغوية التي سبقت التأليف المعجمي.

و أعاد "**دي سوسير**" ـــ حديثا ـــ الاعتبار لفكرة الحقول الدلالية و كانت من بين أسس نظريته اللغوية فهو يقول: « تتسم الكلمات ـــ خارج الخطاب ـــ بشيء مشترك، وتترابط في الـــذاكرة مشـــكلة مجموعات تسودها علاقات مختلفة»[49].

بل إنّ مفهوم الحقل الدلالي عند "**دي سوسير**" يرتبط بمفهوم القيمة اللسانية ذاتها عنـــده، فقيمـــة الكلمة كما يقول: « ليست ثابتة و لا محدّدة،... و بوسعه تبدليها بهذا التصور أو ذاك، أي أنّ لهـــا هـــذه الدلالة، أو تلك، كما ينبغي مقارنتها بقيم مماثلة أي بالكلمات الأخرى التي تقابلها، إنّ مضـــمونها لـــيس محددًا إلاّ بفضل ما يوجد خارجاً عنها»[50].

و من هنا كانت « قيمة أي عبارة إنّما هي محدّدة بمحيطها»[51]، أي بمكانها داخل الحقل الدلالي، وفق المحور الاستبدالي الذي اقترحه مقابل المحور التركيبي.

و إذا كان التركيبيون الأمريكيون المتأثرون بـــ"**بلومفيلد**" تجاهلوا دراسة المعجم، لأنّه في نظـــرهم يعالج مفردات غير تركيبية فإنّ علم الدلالة التركيبي قد أعاد الاعتبار لدراسة المعجم، عن طريق فكرة الحقل

---

[48])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 79.

[49])- فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص 149.

[50])- المرجع السابق، ص 140 – 141.

[51])- م س، ص 141.

الدلالي، باعتبار أنّ هذه الفكرة تعطي مفردات اللغة شكلاً تركيبياً، تستمد فيه الكلمة قيمتها من مركزها داخل النظام[52].

و يبيّن "**بيير غيرو**" أنّ « الفكرة الجوهرية لمنهج الحقول الدلالية تكمن في أنّ المضمون المعنوي للكلمة يرتبط بعلاقة مع أصل الكلمة»[53].

لذلك كان هدف التحليل (**الحقولي**) هو « جمع كلّ الكلمات التي تخص حقلاً معيناً و الكشف عن صلاتها الواحد منها بالآخر، و صلاتها بالمصطلح العام»[54].

و من أجل تحديد منزلة الكلمة داخل الحقل الدلالي ـــ و هو السبيل إلى تحديد مدلولها ـــ، يهتم أصحب هذا المنهج بتبيان العلاقات المختلفة التي تنشأ بين عناصر الحقل.

و يفرق "**الفهري**" بين نوعين من المفاهيم:

1. مفاهيم مركزية مثال اللون و القرابة و الحركة و الملكية و الإدراك...
2. مفاهيم ثانوية تزودنا بالبنية الداخلية لهذه الحقول، كالفضاء و الزمن والمكان و العلّة...

أمّا الدكتور "**أحمد مختار عمر**" فيحصر هذه العلاقات في:

1. **الترادف.**
2. **الاشتمال أو التضمن.**
3. **علاقات الجزء بالكل.**
4. **التضاد.**
5. **التنافر.**

---

[52])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 82.

[53])- بيير غيرو، علم الدلالة، ص 182.

[54])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 80.

إنّ أهمية المنهج الحقولي تتجلى في أنّه « يكشف عن العلاقات بين أوجه الشبه والخلاف بين الكلمات التي تنضوي تحت حقل معيّن، كما يمدّنا بالأسس المشتركة التي تحكم اللغات في تصنيف مفرداتها و يبيّن أوجه الخلاف بين اللغات... و هو ما يساعدنا على كشف الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل»[55].

و لّما كان الحقل الدلالي لمجال معين في لغة ما يعكس ملامح ثقافية و حضارية هامة فإنّ « سدّ الثغرات في اللغة غالباً ما يكون سداً للثغرات في الثقافة»[56].

و بهذا تتضح لنا أهمية التصنيفات (الحقولية) التي تمكننا من إدراك كثير من الخصائص الثقافية والاجتماعية و الحضارية لدى المجتمع اللغوي.

[55])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 111 – 112.

[56])- الفهري، اللسانيات و اللغة العربية، ص 371.

3. 2. 3. مناهج التحليل الدلالي:

استفاد بعض العلماء من النظرية البنيوية و النتائج التي حققتها التطبيقات المتعدّدة لها في مجال علم الأصوات، و نظرية الفونيم، و أرادوا توظيف الاتجاه التحليل البنيوي في علم الدلالة، و استطاعوا أن يعطوا البحث الدلالي وجهة جديدة حيث « أخذ على عاتقه أن يعيد بناء "**نسق المعاني**" و ذلك أنّ الكلمة على مستوى الدال عبارة عن "**صورة من الأصوات**" و إذا كانت كذلك فلم لا تكون على مستوى المعنى "صورة الوحدات الأولية للمعنى"»[57].

و تحليل الكلمات يبدأ ــ برأي بعض الدارسين ــ مرحلة تالية لتحديد الحقول الدلالية إذْ « بعد أن ينتهي تحديد الحقول الدلالية و حشد الكلمات داخل حقل كبير يبدأ هذا التحليل»[58]، و ذلك لما عرفناه قبل سد احتياج الباحث بعد تكوين حقل دلالي ما إلى تبيين العلاقة التي تربط مختلف عناصره، لتحديد موقع الكلمة بالنسبة إلى جارتها في الحقل لأنّه بهذا يحدد إلى حد كبير ملامحها المعنويّة، لذلك «اعتبر بعضهم التحليل إلى عناصر المعنى امتداد لنظرية الحقول الدلالية، و محاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتاً»[59].

و لا يكتفي الاتجاه التحليلي بالاشتغال داخل الحقل الدلالي و لكنه يمكن أن يمارس أيضاً على كلمات المشترك اللفظي أو تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميّزة.

إنّ تحليل المعنى إلى عناصره الأولية يمكن أن يفيدنا كذلك في تحليل الكلمات المتقاربة الدلالة، لتمييز الفروق الدلالية بينها، و لعلّه لأجل هذا السبب كان هذا التحليل «مشكلة كلّ المعجميين الذين

---

[57])- بيير غيرو، علم الدلالة، ص 166.

[58])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 121.

[59])- المرجع السابق، ص 121

يبحثون على تعريف، كما يقول "**غيرو**"[60] و لكن (التعريف) هو من أصعب الأشياء تحقيقاً، خاصة مع عزل الكلمة عن سياقها النصي، والتركيبي، ... لذلك « لا يمكن أن يتحقق دون الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الأخرى التي تسبقه و التي تلحقه في نفس المجال المعجمي»[61].

و إذا كان مطمح أصحاب المنهج التحليلي هو الاستفادة منه في التنبؤ بالتغيرات الدلالية، كما هو الحال بالنسبة لنظرية الملامح التمييزية التي تعتبر التغيرات الفونولوجية على أساس تغير ملمح في وقت ما، فإنّ مطلبهم المتواضع الذي حققوه هو ربط المعاني المتعدّدة للكلمة على أساس بيان اشتقاق أحدهما من الآخر[62].

و يضرب "**غيرو**" مثالاً لذلك أعمال "**جاردان**" ــ و هو باحث في الآثار ــ الذي اقترح أن تصنف و تبرمج مجموعة واسعة من المواد، كما تصنف الأدوات و الآنية وغيرها، و قد صمّم من أجل هذا معجماً اصطلاحياً، تستطيع فيه كلّ مادة أن تحدد، و ذلك إمّا بحضور بعض السمات الملائمة أو بغيابها، مثل: آنية مع أو دون مقبض، بعنق أو من غير عنق[63]...

و لكن "**جاردان**" بذلك يصنف الأشياء و ليس الكلمات، بالإضافة إلى أنّ هذه الواسمات الدلالية ليست شيئاً آخر غير الفئات المنطقية لـ"**أرسطو**" و من الصعب أن نحكم على ملاءمتها ما لم نبن فعلاً قاموساً من هذا النوع[64]، و يمكن أن نضيف إلى ما يؤخذ على هذه النظرية التحليلية تحجيمها للمعنى في قوالب جامدة، و بذلك تهمل بعض الجوانب الهامة جداً في اللغة كالإيحاء و الدلالات الهامشية التي تبقى حاضرة، وخصوصاً في النصوص الأدبية.

---

[60])- بيير غيرو، علم الدلالة، ص 167.

[61])- C. Baylon et P. Fabre, la sémantique, p 236 – 238.

[62])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 119.

[63])- بيير غيرو، علم الدلالة، ص 170.

[64])- المرجع السابق، ص 170.

بالإضافة إلى أنّ تحقيق الكلمة في الخطاب يجعل معناها يتغير من سياق لآخر، وكلّ كلمة تحتوي نواة دلالية، تضمن لها قدراً من ثبات المعنى، و لكن هذه الكلمات تأخذ تغيرات في وظيفة الدلالات السياقية، التي تضاف إلى تلك النواة[65].

و نظراً إلى هذا القصور حاول منهج آخر أن يتصدى لدراسة الظاهرة الدلالية من خلال نظرية هامة في الدراسات اللّسانية الحديثة في نظرية السياق و هو موضوع المبحث الآتي.

[65])- C.Baylon et P.Fabre, la sémantique, p 236 – 238.

3. 3. المبحث الثالث: السياق و ملامحه في بعض النظريات اللّسانية الحديثة.

3. 3. 1. التوزيعية و السياق:

الفكرة التي ينبني عليها التوزيع أنّ معنى الكلمة يمكن أن يحدد بالنظر إلى السياق الذي تقع فيه، وترجع أصول هذه الفكرة إلى الرأي القائل بأنّ التحليل اللغوي معني أساس بتوزيع العناصر اللغوية، و هو رأي ارتبط بـ"**هاريس**" و كانت لفكرة التوزيع أهمية كبرى عند المدرسة البنيوية في علم اللغة[66]، التوزيعي يحدد و يصنف الكلمات ومعانيها عن طريق علاقات مع الكلمات الأخرى ضمن المجموع، و هذا ما يقودنا إلى القول بأنّ الأشكال التي توضع في سياق متماثل لها خصائص مشتركة يحددها هذا

و تظهر علاقة هذه الفكرة بنظرية السياق في كون معنى الكلمة ــ عند التوزيعيين ــ لا يتحدد إلاّ بالسياق الذي ترد فيه، و هو الذي يعطيها معناها الأول و الأخير.

و ظاهر أنّ التوزيعيين اعتمدوا بشكل شبه كلّي على السياق الذي ترد فيه الكلمة، و هذه المبالغة في الاعتداد بالسياق اللغوي، و ربط المعنى به بصفة آنية، جعل النظرية التوزيعية تتعرض إلى كثير من سهام النقد من قبل اللغويين، و يعتبر "**بالمر**" أبرز من نقد هذا الاتجاه التوزيعي، و يتلخص نقد التوزيعيين في النقاط التالية:

أ- هذا الاتجاه لا يقوم بأكثر من الدلالة على تماثل المعنى أو اختلافه (بالنظر إلى تماثل التوزيع و اختلافه) و لا يؤدي إلى تعيين المعنى أصلاً، و معنى هذا أنّ القول بترادف الكلمات أو العبارات لا يعني تحديداً لمعناها.

---

[66])- بالمر، علم الدلالة، ص 142.

[67])- بيير غيرو، علم الدلالة، ص 158.

ب- ليس واضحاً على الإطلاق كيف يمكن أن يقال ما المعنى إلاّ بحصر المحيطات التي يقع فيها العنصر.

ت- لا يرتبط تماثل المعنى و اختلافه بتماثل التوزيع و اختلافه، لأنّ الأضداد على وجه الخصوص توجد عادة في توزيع مماثل تقريباً، في حين أنّ ما يبدو مترادفاً يكون له توزيع مختلف تماماً؛ (و مثال هذا، الكلمتين لآ"**واسع**"، "**ضيق**" مع كلمة "**طريق**"و غيرها؛ حيث يتشابه التوزيع رغم التضاد في المعنى، في حين نقول رجل حاد الطبع و لا نقول رجل ضيق الطبع، رغم تقارب المعنى بين "**حاد**" و "**ضيق**".

ث- إنّ تحديد المعنى بالنظر إلى التوزيع هو بمثابة وضع العربة أمام الحصان، فالكلمات يختلف توزيعها لأنّ لها معان مختلفة، و ليس العكس[68].

3.3. 2. السلوكية و السياق:

بالغت "**السلوكية**" بالاعتداد بـ"**سياق الحال**" كما بالغت التوزيعية في الاعتماد على السياق اللغوي، لتفسير الوحدات اللغوية و الدلالة.

فالنظرية السلوكية ترى أنّه من الممكن تفسير معنى العناصر اللغوية بالنظر إلى الموقف الذي تستخدم فيه، و أنّ هذا الموقف قابل للتعريف بحدود تجريبية أو فيزيائية[69].

و قد ارتبطت السلوكية بـ"**بلومفيلد**" الذي أكد بالدليل أنّ القوانين العامة الوحيدة المفيدة بالنسبة للغة هي "**القوانين الاستقرائية**" و عرف معنى الصيغة اللغوية بأنّه «الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بالمعنى،

[68])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 144.

[69])- المرجع السابق، ص 81.

والاستجابة التي يحدثها المعنى في السامع»[70].

و يكمن الفرق بين موقف "**بلومفيلد**" و الموقف عند "**مالينوفسكي**" و "**فيرث**" ــ كما سنراه ــ أنّ هذين قد حددا صياغات المعنى بالنظر إلى الموقف، و "**بلومفيلد**" عرّف المعنى ــ أساساً ــ باعتباره الموقف [71].

إنّ التحليل الذي جاء به "**بلومفيلد**" و السلوكيون للحدث اللساني، يستند على كون الكلمات هي بدائل للمثير و الاستجابة[72]، و المثال الذي ضربه "**بلومفيلد**" للحدث الكلامي كان كما يأتي:

(جاك) و (جيل) سائران في الطريق، ترى (جيل) تفاحة على الشجرة، فتسأل (جاك) أن يحضرها لها، يتسلق (جاك) الشجرة، و يعطيها التفاحة، تأكل (جيل) التفاحة.

فــ« جوع (جيل) ورؤيتها التفاحة يشكلان المثير (م) و بدلاً من استجابتها المباشرة (س) بتسلقها الشجرة، عملت استجابة بديلة (سَ) في شكل منطوق معين، و هو المثير البديل»[73].

و في النظرية السلوكية أمر هام، هو أنّ المثير الكلامي و الاستجابة هما أحداث فيزيائية، فالأمر بالنسبة لـ(جيل) هو أنّ موجات ضوئية تنفذ إلى عينيها، و أنّ عضلاتها تتقلص، و مواد سائلة تفرز من معدتها... و مع هذا فإنّ « "**بلومفيلد**" لم ينكر أنّ لديها مثل هذه الصورة الذهنية و المشاعر لكنه فسرها على أنّها مصطلحات شائعة خاصة بالحركات الجسمية»[74].

---

[70])- بالمر، علم الدلالة، ص 81.

[71])- المرجع السابق، ص 81.

[72])- Jean Lyons, éléments de sémantique, traduction de J.Durand, librairie Larousse, paris, 1978, p 230.

[73])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 62.

[74])- بالمر، علم الدلالة، ص 82.

و السلوكية بهذا جنحت إلى التطرف أيضاً، إذ لا يمكن بحال اختصار اللغة الإنسانية في أحداث فيزيائية آلية، لأنّ هذا يلغي كثيراً من الجوانب المحملة بالعواطف والمشاعر و الأفكار و التصورات.

و لذلك تعرض الاتجاه السلوكي إلى عدّة انتقادات من بينها « أنّ الأغلبية العظمى من الكلمات لا يمكن القيام إزاءها بمثل التحليل العملي لكلمة "**الجوع**" عند "**بلومفيلد**"، فالحب و الكراهية ليست طيعة عليها على أساس فيزيائي، كما أنّ هذه النظرية قامت على أساس تجارب أجريت على تعلم السلوك في الحيوانات الدنيا، ثمّ نقلت نتائجها إلى الإنسان في استعماله للغة... و هذه من أكبر الأخطاء، إذ إنّ ما ينطبق على الحيوان قد لا ينطبق على الإنسان»[75].

3. 3. 3. الوظيفية و السياق:

يمكن القول أنّ الوظيفية من أقرب المناهج اللّسانية اعتباراً للسياق، حيث نظر الوظيفيون إلى الوحدات اللغوية على أساس وظيفتها في سياق معين، فـ"**مارتيني**" رائد المدرسة الوظيفية يقول: « خارج السياق لا تتوفر الكلمة على معنى»[76]، و رغم ما نلمس في هذا التصريح من مبالغة فإنّه يطلعنا على أهمية السياق لدى الوظيفيين.

و قد أكد "**مارتيني**" قيمة السياق حيث إنّ مدلول الوحدة الدالة يختلف حسب السياق، شأنه في ذلك ـــ كما يقول ـــ شأن الأداء اللفظي لإحدى الوحدات الصوتية[77]. و يضرب "**مارتيني**" لذلك مثلاً

[75])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 62 – 63.

[76])- سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة: محمد يحراين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م ، ص37.

[77])- أندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، الطبعة الجديدة، دمشق، 1404 هـ، 1984 م، ص 103.

لذلك الفعل "**جرى**" الذي يتغير مدلوله في الأمثلة الآتية: "**جرى خلف العربة**"، "**جرى نحو حتفه**"، "**جرى على ألسنة النّاس**"، "**جرى النهر**"، "**الشهر الجاري**"[1].

و يذهب "**مارتيني**" إلى حد أن ينفي عن الوحدات اللغوية أي مدلول خارج السياق كما أوردنا، و قد لجأ إلى مقارنة تتابع الوحدات الدّالة بالتسلسل الذي تظهر وفقه أرقام هاتف معين، ففي رقم الهاتف (2413) مثلاً، فإنّ الرقم (2) لا يمثل و لا يرمز إلى أية حقيقة بمفرده، و بقية الأرقام، فقط (2413) هي التي تمثل رقم هاتف ما، و تبعاً لذلك فإنّ المجموع (2413) فقط هو الذي يملك قيمة دالة [2].

كما يلتقي الوظيفيون مع نظرية السياق في قضية التركيز على ما يصاحب الكلام من حركات وأفعال ليست لغوية بحتة و لكنها ذات أهمية في فهم الخطاب، كالتنغيم والنبر اللذين يحددان وظيفة الجملة، فعلى سبيل المثال قد تنطق الجملة التالية: "**سأعطيك خمسة دنانير**" في السياق على شكل وعد أو تنبؤ، وقد تنطق الجملة "**اجلس**" على شكل طلب أو أمر أو إذن بالجلوس»[3].

و من المعلوم في البلاغة العربية أنّ الأمر و النهي و الاستفهام لا تفيد دوماً معانيها الأصلية، بل تأخذ معاني كثيرة تتعدّد و تستنتج من خلال السياق[4].

---

[1])- أندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، ص 103، و الأمثلة المذكورة استبدلت بالأمثلة الفرنسية من طرف المترجم. المترجم.

[2])- André martinet, la linguistique synchronique, presse universitaire de France, paris, 1974, p 176 – 177.

[3])- جون ليونز، اللغة و المعنى و السياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص 227.

[4])- ينظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني (السياق عند البلاغيين).

3. 3. 4. فرضية "وورف"و"سابير" و السياق:

يمتد السياق في مفهومه الشامل ــ كما مرّ بنا سابقاً ــ ليشمل كلّ الظروف غير اللغوية التي يمكن أن تتحكم في إنتاج نص ما و فهمه، و من أهم الوسائل غير اللغوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب اللغوي، عامل الثقافة التي تشكل نتيجة رؤيتنا للحياة إلى حد ما و « إنّ جزء من صعوبة ربط اللغة بالعالم الخارجي قد ينشأ من حقيقة أنّ الطريقة التي نرى بها الحياة تعتمد ــ إلى حدّ ما ــ على اللغة التي نستخدمها»[1].

لقد أصر "**إدوارد سابير**" على أنّه ليس بالإمكان فصل اللغة على عن ثقافة البيئة التي تتكلمها... وهو يستعمل كلمة ثقافة بمعناها الشامل للدلالة على مجموعة التصورات و التمثلات التي تؤلف النظرة التي يكونها الشعب عن العالم المحيط به، فاللغة هي جزء أساسي من هذه الثقافة بل أحد مكوناتها الأساسية[2].

غير أنّ هذه الفكرة قد أخذت شكلاً متطرفاً بعد ذلك، فقد كتب "**وورف**" بالتفصيل عن وجهة النظر السابقة و شرحها و صارت معروفة بفرضية "**وورف**" و "**سابير**" وزعم "**وورف**" أنّنا لسنا على علم بخلفية لغتنا، مثلما أنّنا لا نكون على علم بوجود الهواء، إلى أن نشعر باختناق، و أنّنا لو نظرنا إلى لغتنا لأدركنا أنّ اللغة لا تعبر عن أفكار فقط بل تجسد الأفكار، و أنّنا نحلل الطبيعة عبر خطوط ترسمها لغتنا الأصلية[3].

[1])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 86.

[2])- ميشال زكريا، الألسنية المبادئ و الأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 2، 1983 م، ص 220.

[3])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 86.

و الفرضية في شكلها هذا، تؤدي إلى نتيجة مفادها أنّ ليست هناك أية قيود على كم التباين القائم بين اللغات المختلفة، بل لا توجد أية قيود على التباين القائم بين النّاس في أسلوب تفكيرهم و المفاهيم التي يكونونها[1].

و هذه الفرضية لا يمكن قبولها كما هي، فـ« تأثير الثقافة ينحصر في مجال المفردات فقط، أمّا قواعد اللغة (**الفونولوجيا و الصرف و النحو**)، فهي لا ترتبط في الحقيقة بالثقافة، و لا توجد أية قيود ملحوظة بينها و بين تصور المجتمع للعالم»[2].

هذا من جهة و من جهة أخرى فإنّنا « لو لم تكن لدينا صورة العالم نفسها مثل متكلمي اللغات الأخرى، فلدينا ــ رغم هذا ــ الصورة التي يمكن أن ترتبط إلى حد ما بالصورة التي لدى الآخرين وتصورها بالتفصيل»[3].

و لكن على الرغم من النظرة المتطرفة لنظرية "**وورف**" و "**سابير**" فإنّها نبهت إلى جانب هام و هو صعوبة بل استحالة فصل اللغة عن سياقها الاجتماعي و الثقافي لدى الجماعة التي تتكلمها.

و إنّ "**فيرث**" نفسه كان من الذين يقولون بوجود علاقة أساسية، لاسيما بين النظام اللساني وثقافة المجتمع المستعمل لذلك النظام، و بذلك تسمى الملفوظات اللسانية عسيرة التفسير دون ردها إلى سياقها الثقافي[4]، و هو ما نتحدث عنه الآن:

---

[1])- هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة : محمد عياد، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1990، ص 354.

[2])- ميشال زكريا، الألسنية المبادئ و الأعلام، ص 221.

[3])- بالمر، علم الدلالة، ص 88.

[4])- ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللّسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 138.

3. 3. 6. نظرية السياق في المدرسة الإنجليزية:

إنّ النظرية اللّغوية المتميّزة، و الاعتراف بعلم اللّغة العام باعتباره موضوعاً أكاديمياً في بريطانيا لمدينان بالكثير لـ"**فيرث**" أستاذ علم اللّغة العام في جامعة لندن من 1944 م إلى 1956 م، و أول حامل للقب في علم اللّغة في هذا البلد[1]، و « قد كان لـ"**فريث**" اهتمام خاص باللّغات الشرقية، فقد عاش فترة من الزمن في الهند و تأثر بجهود علماء الهنود القدماء... كلّ ذلك أهله لوضع نظرية لغوية قامت على أصولها مدرسة مستقلة في تاريخ الفكر اللّغوي عرفت باسم "**المدرسة الاجتماعية البريطانية**" و حجر الزاوية في هذه النظرية هو فكرة السياق»[2].

و المدرسة الإنجليزية مدرسة قائمة بذاتها تختلف تماماً عن النزعات و المدارس التي انبثقت أو تأثرت بصفة مباشرة بأفكار "**دي سوسير**"، أو تلك التي لم تنبثق عنها مباشرة، و لكنها استفادت من أفكاره البنيوية.

لقد اعتمد "**فيرث**" ـــ مثل اللغويين الأمريكيين ـــ على عمل الأنتروبولوجيين وتفكيرهم، و تأثر خصوصاً بالأنتروبولوجي "**مالينوفسكي**" الذي واجه مشاكل في ترجمة اللغات القديمة، و وجد أنّ من الضروري وضع الكلمات في السياق داخل العبارة الكاملة في موقفها؛ أي السياق من خلال الموقف... هذا الموقف الذي لا يجب أن ننظر إليه ـــ برأي "**مالينوفسكي**" ـــ على أساس أنّه غير متعلق بالتعبير اللغوي[3].

و ينتقد "**فيرث**" المنطقيين و الفلاسفة الذين يرون أنّ الكلمات و العبارات لها معنى في ذاتها منفصل عن الشخصيات في النص، فيقول: « اعتقد أنّ الأصوات لا ينبغي أن تكون مفصولة نهائياً عن

---

[1])- ينظر: روبر، موجز تاريخ علم اللغة، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، عدد 287، رجب 1418 هـ، نوفمبر 1997، ص 349.

[2])- حلمي خليل، العربية و علم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 م، ص 231 – 232.

[3])- Archibeld A Hill, linguistics, voice of america forum lecture, july, 1969, p 250.

النظام الاجتماعي الذي توجد فيه، و هكذا فإنّ كلّ نصوص اللغات الحديثة المنطوقة يجب أن ينظر إليها على أساس أنّها إنتاج أشخاص معينين في سياق شامل من خلال الموقف»[1].

و اعتبر "**فيرث**" المعنى مجموعة مركبة من العلاقات السياقية، والصوتية، والصرفية، والمعجمية، والدلالية[2]... وهو يشبه المعنى و انتشاره عبر المستويات اللغوية المختلفة، بانتشار الضوء المركب من أطوال موجية مختلفة في موشور زجاجي[3].

و يعلق "**جون لويتز**" على هذا التشبيه بقوله: « إنّ هذا التشبيه لا يعنينا في شيء، و لكنه يبيّن كيف أنّ "**فيرث**" اعتبر المعنى كشيء ذي مكونات مختلطة إلى درجة أنّه لا يمكن تمييزها دون تقسيمها إلى صيغ مختلفة بواسطة التحليل اللّساني»[4].

و تبعاً لهذا فإنّ السياق عند "**فيرث**" ينقسم إلى نوعين:

أ ــ السياق اللّغوي:

و يتمثل في العلاقات الصوتية و الفونولوجية و المرفولوجية و النحوية و الدلالية.

ب ــ سياق الحال:

و يمثله العالم الخارج عن اللغة، بما له صلة بالحديث اللغوي، و يتمثل في الظروف الاجتماعية والبيئة النفسية و الثقافية للمتكلمين أو المشتركين في الكلام[5].

---

[1])- Ebid, p 251.
[2])- Firth, papers in linguistic, oxford university, press new york, toronto 1957, p 19.
[3])- Ebid, p 19.
[4])- John lyons, élément de sémantique, p 234.
[5])- ينظر: حلمي خليل، العربية و علم اللغة البنوي، ص 135.

فإن كان السياق اللغوي هو مجموع العناصر اللغوية التي تحيط بجزء من الملفوظ فإنّ السياق غير اللغوي أو المقام، هو مجموع العوامل غير اللغوية التي تتحدد بمقتضاها رسالة ملفوظ في لحظة معطاة في زمان و مكان معطيين[1]، و هذه العوامل تتصل بالمخاطب و المُخَاطَب و ظروف الخطاب المختلفة.

و من هنا نرى أنّ المقام لا يمكن إلاّ أن يكون معقداً لاشتماله على العناصر غير اللغوية و غير المحدودة، و قد مثله "**كريستيان بيلون**" و "**بول فابر**" كما يأتي[2]:

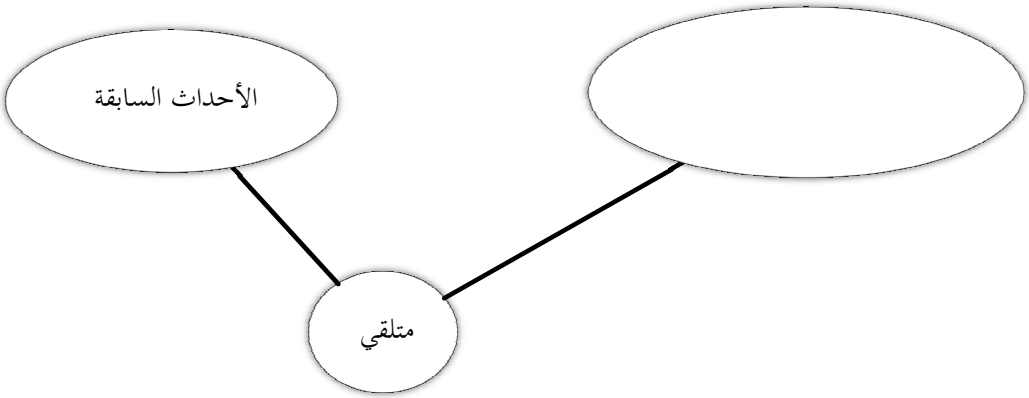

ولعلّ هذا يبرز تعقد المقام و أهميته معاً في تعريف المحتوى الدلالي للخطاب[3].

وهكذا ارتبط المصطلح بعالمين اثنين هما "**مالينوفسكي**" و "**فيرث**"، حيث كان كلاهما معنياً بإبراز المعنى بالنظر إلى السياق الذي تستخدم فيه اللغة، و قد أدت دراستهما إلى نظرات قيمة في اللغة، فيما يتعلق

[1])- Christian Baylon, et Paul Fabre, la sémantique, p 138.
[2])- Ebid, p 138.
[3])- في معجم المصطلحات اللغوية يعرف "سياق الحال" بأنّه « الخلفية غير اللغوية للكلام (أو النص) و من خلالها يأخذ تمام معناه في الاستعمال و من هذه العناصر: الكلام السابق، الإطار الاجتماعي الذي يتم فيه الكلام، و مستوى العلاقة بين طرفي الكلام اجتماعياً و ثقافياً» ينظر: رمزي منير بلعبكي، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1990، مادة (س و ق).

بدراسة الكلام الحي بوجه خاص، و توصلا إلى أنّ اللغة ليست كما يرى التعريف التقليدي وسيلة من وسائل توصيل الأفكار أو الانفعالات أو التعبير عنها، أو نقلها، فمثل هذا لا يعدو أن يكون وظيفة واحدة من وظائف اللغة، و لكن اللغة كما يمارسها المتكلمون هي نوع من السلوك و ضرب من العمل، يؤدي وظائف كثيرة غير التوصيل[1].

و عمد "**فيرث**" من جهته إلى تطوير هذه المفاهيم و التوسع فيها، فإذا كان "**مالينوفسكي**" قد اعتبر أنّ المعطيات الاجتماعية هي بمثابة الخلفية التي يجب الرجوع إليها لتحديد القصد من تلك الكلمات أو الجمل التي توحي بأكثر من معنى، فإنّ "**فيرث**" يذهب إل أبعد من ذلك، حيث ربط اللغة بالمجتمع برباط أوثق، و اعتبر أنّ الإنسان إنّما يتخاطب مع غيره ضمن مواقف اجتماعية مختلفة تحدد شكل الأسلوب الذي عليه أن يعتمده و نوعية الكلمات التي عليه اختيارها[2].

و يرى "**فيرث**" أنّ حياة الإنسان في المجتمع تتطلب القيام بأدوار مختلفة، ومعايشة مواقف متنوعة، ممّا يفرض عليه تكيفاً لغوياً مع هذه الأدوار و المواقف؛ فالطريقة التي يتخاطب بها والد مع أولاده مثلاً تختلف عن طريقته في مخاطبته رؤساءه في مجال حياته المهنية و هكذا... و يحدد "**فيرث**" مهمة البحث اللغوي بأنّها متابعة الإنسان في مختلف مواقفه الحياتية، للتعرف على مدى اختلاف أسلوبه وفقاً لاختلاف تلك المواقف[3].

و هكذا تبدو وثاقة الارتباط بين عملية التحليل اللغوي و الظروف الخارجية للخطاب عند "**فيرث**" من خلال اهتمامه بالفرد و محيطه و كليهما في عملية التحليل اللغوي، فمن ناحية يهتم بالفرد المتكلم كعنصر هام من عناصر المقام حيث إنّ اللغة كما يقول: « تحتف بالنشاطات الإبداعية للأشخاص

[1])- ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص 310.

[2])- عبد السلام مسدي، اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، ط 1، 1984، ص 175 – 176.

[3])- المرجع السابق، ص 175.

المتكلمين، و حيثما يتكلم إنسان فإنّه يتكلم كشاعر إلى حد ما، و قد أكد الشعراء دائماً بأنّ جزء كبيراً من جمال الشعر و معناه هو في الصوت و النغمة التي توجد فيه، و هذا المعنى الفونولوجي لا يمكن ترجمته من لغة إلى أخرى»[4].

و في الوقت ذاته يهتم "**فيرث**" بالعناصر الأخرى التي تتصل بالخطاب، يقول: «إذا أخذنا جملة مختصرة تمثل لهجة الجهة الشرقية من إنجلترا فإنّنا نحصل على مقام معين، الجملة هي سأخذ واحدة لـ"**بيرت**"»، و يشرع "**فيرث**" بعد هذا في طرح العديد من الأسئلة التي تميط اللثام عن المعنى من خلال تقريبنا من المقام، يقول: « ما هو العدد الأدنى للأشخاص؟ 3 أو 4؟ أين يحدث هذا؟ أين يكون "**بيرت**"؟ في الخارج؟ أو يلعب في الداخل؟ ما هي الأشياء التي لها علاقة مع الموقف؟ ما هو أثر الجملة؟ ثمّ يقول: إذن كلّ هذه العناصر الاجتماعية تتدخل في المقام الذي هو تجريد المستوى الاجتماعي في تحليل المعنى»[5]، وبهذا فإنّ العناصر الأكثر أهمية للغة عند "**فيرث**" هي وظيفتها الاجتماعية[6].

عناصر المقام عند "فيرث":

يقول "**فيرث**": « إنّ سياق الحال يقودنا إلى الحديث عن العناصر الآتية:

أ- **الأشخاص و الشخصيات التي لها علاقة بالموضوع (أفعال الأشخاص المترجمة بالأقوال، الأفعال غير المترجمة بالأقوال).**

ب- **الأشياء التي لها علاقة بالموضوع.**

ت- **تأثير الأفعال المصحوبة بالأقوال»**[7].

4)- Firth, papers in linguistics, p 25.
5)- Firth, papers in linguistics, p 25.
6)- John lyons, éléments de sémantique, p 232.
7)- Firth, papers in linguistics, p 30.

هذه العناصر التي لابد من الرجوع إليها للاقتراب من سياق الحال أو المقام عند "**فيرث**"، غـــير أنّ بعض الذين تناولوا نظرية "**فيرث**" بالشرح، توسعوا في هذه العناصر و فصلوها أكثر فأصبحت تشمل[1]:

أ- طبيعة المشاركين و علاقاتهم فيما بينهم.

ب- عدد المشاركين.

ت- أدوار المشاركين؛ أستاذ/ طالب، طبيب/مريض، بائع /زبون...

ث- وظيفة فعل الكلام؛ إثبات، طلب، تمن، إغراء...

ج- طبيعة الوسيلة؛ كلام، كتابة: كلام مكتوب، كلام محقق بالحركات.

ح- صنف الخطاب؛ كلام سياسي، شعر ملحمي...

خ- موضوع الخطاب؛ تجربة علمية، رياضية، أدبية...

د- الوضعية الحالية؛ ضجيج، هدوء...

و إنّ كلّ محاولة لتحديد دلالة الكلمة أو الملفوظ لابد أن تمرّ على هـــذه الأصـــناف أو العناصـــر المقامية التي تشكل في مجموعها الخلفية الاجتماعية للموقف، أو عناصر المقام عند "**فيرث**".

أمّا السياق اللغوي، فهو ذو أهمية بالغة عند "**فيرث**"، حيث يميز بين العلاقـــة القائمـــة في المحـــور التركيبي و التي يطلق عليها اسم "**البنية**" و بين العلاقة القائمة في المحور الاستبدالي و التي يطلق عليها اســـم "**التنظيم**"[2].

[1])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 77، و حلمي خلال، العربية و علم اللغة البنيوي، ص 132.

[2])- ينظر: ميشال زكريا، الألسنية المبادئ و الأعلام، ص 283.

و يشرح "**موريس لوروي**" معنى هذين المصطلحين، بأنّ « البنية تعني سلسلة العناصر ذات العلاقة التركيبية فيما بينها، أما التنظيم فهو التجميع الاستبدالي للعناصر المسموح بها»[1].

و انطلاقاً من المحور التركيبي و مفهوم البنية، يمكن أن نشرح وجهة نظر "**فيرث**" بـأنّ: « المعنى الكامل لكلمة هو دائماً مرتبط بالسياق، و لا يمكن أن تؤخذ أي دراسة بعين الاعتبار إذا لم يهتم بهذا الجانب؛ أي السياق»[2].

و يذهب "**جاك كوهن**" إلى « أنّ معنى الكلمة ـــ وفق النظرية السياقية ـــ هو مجموع السياقات التي تشكل الكلمة جزء منها، حيث تلحق الدلالة بالتركيب... لذلك تسعى بعض المعاجم عند تعريف الكلمة إلى مجرد جرد الجمل الأنماط، حيث تندرج هذه الكلمة كعنصر، إذ إنّ معرفة معنى كلمة ما هو إلاّ معرفة الجمل التي يمكن تشكيلها انطلاقاً منها»[3].

و هو ما يؤكده "**روبنز**" بقوله: « إنّ معنى الكلمة يمكن اعتباره الطريقة التي تستعمل بها كعنصر تتركب منه جملة مختلفة، و عمل المعجم هو محاولة جرد شامل ـــ إزاء كلّ كلمة ـــ لاستعمالاتها الممكنة، حسب أنواع الجمل التي يمكن أن توجد ضمنها»[4].

و سوف نرى أنّ هذا المنهج السياقي كان هو المعتمد في كلّ المعاجم العربية القديمة التي تناولت الكلمات بالشرح و البيان، لاسيما لدى "**الزمخشري**" في أساس البلاغة الذي كرسه لإيراد الكلمات في السياقات و العبارات البليغة المختلفة.

---

[1])- Maurice Leroy, les grands courants de la linguistique moderne, l'université de bruxelles, Belgique, 1980, p 133 – 134.

[2])-Firth, papers in linguistics, p 15.

[3])- جان كوهن، اللغة الشعرية، ترجمة: محمد الولي و محمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1986، ص 107.

[4])- R. H. Robins, linguistique général, librairie Armand Colin, Paris, 1973, p 33.

و كلّ هذا يؤكد أهمية السياق اللغوي في تمييز معنى الوحدات اللغوية حيث لا يمكن أن نعطيها معناها التام إلاّ من خلال السياق الذي ترد فيه.

و يعزو" **بالمر**" أهمية السياق اللغوي إلى أمرين:

أولاً: أنّنا غالباً نستطيع أن نميز المعاني المختلفة بالنظر إلى السياقات اللغوية للكلمات؛ و ذلك أنّ الكلمة تأخذ في سياق ما معنى يختلف عن معناها في سياق آخر.

ثانيا: أنّ الكلمات يكون لها معنى أكثر تحديداً في حالة تضام معين[5].

لقد رأينا ــ قبل ــ أنّ التوزيعيين قد بالغوا في التعويل على توزيع العناصر اللغوية لاستخلاص معناها، و كانت نظرتهم هذه محل انتقادات لاذعة... و لكن نظرة "**فيرث**" ــ كما يقول "**بالمر**" ــ أقل تطرفاً لأنّها ترى أنّنا نعرف الكلمة بالمجموعة التي تلازمها، لكن بالنسبة لـ"**فيرث**" التزام الصحبة ــ الذي يسميه التضام ــ كان جزء من معنى الكلمة فحسب، إذ المعنى يوجد أيضاً في سياق الحال، و في مستويات التحليل الأخرى، لذلك لم يكن "**فيرث**" معنياً بالتوزيع الشامل و إنّما بالوقوع المشترك الأكثر وضوحاً وأهمية[6].

و فكرة الوقوع المشترك هذه طورها "**فيرث**" في أعماله المتأخرة، ليتحدث عن الرصف كعنصر في نظريته الكلية للمعنى[7].

---

[5])- بالمر، علم الدلالة، ص 146 – 147.

[6])- المرجع السابق، ص 145.

[7])- John Lyons, éléments de sémantique, p 237.

و الفكرة التي تنبني عليها نظرية الرصف« أنّ العديد من الكلمات لها معاني خاصة، لا تظهر إلاّ في استعمالاتها مع كلمات أخرى، حيث تكون معرفة معناها شيئا مستحيلاً خارج إطار هذه التركيبات الخاصة»[8].

و من ميزات هذه النظرية أنّها:

أ- تعطينا معياراً لتمييز المشترك اللفظي، يمكن أن تساعدنا في تحديد التعبيرات، فإذا كان لفظ يقع في صحبة آخر دائماً فمن الممكن أن يستخدم هذه التوافق في الوقوع كمعيار لاعتبار هذا التجمع مفردة معجمية واحدة.

ب- أنّها تحدد مجالات الترابط و الانتظام بالنسبة لكلّ كلمة، ممّا يعني تحديد استعمالات هـــذه الكلمة في اللغة، و هذا يساعد على كشف الخلاف بين ما يعد ترادفاً في اللغة، لأنّه مـــن النادر أن تأخذ الكلمات التي تعتبر مترادفة في لغة أخرى التجمع أو السياق اللغوي نفسه.

ت- أنّ طرق الرصف تتميز بصفة العملية، و لذا تتسم بالدقة و الموضوعية[9].

و هكذا كان السياق بنوعيه (اللغوي و غير اللغوي) جزء من عمل "فيرث" في تحليل المعنى، حيث اجتنب نظرة التوزيعيين التعميمية، و اهتم بتصنيف نماذج للتضام، والتعبيرات و الوقوع المشترك للكلمات، لذلك اختلف تحليله عن التحليل التوزيعي، كما أنّ سياق الحال عنده يختلف عن الاتجاهات السلوكية، وهو ما يحمد لـــ"فيرث" حين لم يغال في التعميم و الأحكام النظرية الصرفة.

الانتقادات التي وجهت إلى "فيرث" و نظريته:

لم تسلم نظرية السياق ـــ كغيرها من النظريات ـــ من سهام النقد الموجهة إليها، ويمكننا تلخيص ما وجه إليها من نقد فيما يأتي[10]:

[8])- R.H.Robins, linguistique général, p 34.

[9])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 69.

[10])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 70 – 80.

أ- لسنا في حاجة إلى السياق لمعرفة المعنى، و يمكننا أن نعرف معنى الكلمة أو الجملة دون أن نستخدمها في السياق.

ب- أنّ نظرية السياق ـــ باعتبارها تعرف المعنى بالنظر إلى الإشارة (أي ما تشير إليه الكلمة) ـــ تجعل مجال علم الدلالة غير متناه.

ت- أنّ "**فيرث**" نفسه كان غامضاً في استخدامه لكلمة (معنى)، خاصة عندما قرر أنّ المعنى يتوزع على المستويات اللغوية، و أنّ سياق الحال هو أحد هذه المستويات.

ث- أنّ نظرية "**فيرث**" ليس لها إلاّ قيمة محدودة للغاية، فسياق الحال قد يكون صحيحاً بالنسبة للهجة معيّنة... و لكن ليس للأغلبية الضخمة من الجمل التي نصادفها.

و قد تولى "**بالمر**" الردّ على معظم هذه الاعتراضات، و يتلخص ردّه فيما يأتي:

أ- إنّ الزعم بأنّنا يمكننا أن نعرف المعنى دون الرجوع إلى السياق يفترض سؤالاً مفاده بأي معنى يمكن أن نزعم أنّنا نعرف معنى جملة دون اعتماد على السياق.

إنّ الافتراض أنّ هذا ممكن هو بمعنى أنّنا نستطيع أن نأتي بجملة أخرى لها معنى مشابه... و لكن تقرير تساوي المعنى ليس تقريراً للمعنى، و ليس هناك دليل على أنّ معرفة معنى جملة لا يستلزم معرفة السياق الذي تستخدم فيه[11].

و يبرز هذا أكثر في تحليل الخطابات و النصوص حيث يكون من الضروري الرجوع إلى سياق النص أو الخطاب لفهم جملة أو عبارة ما ترد فيه، و قد نستطيع الإتيان بجملة ترادف الجملة الأولى، و لكن الإحاطة بمعناها الدقيق لابد فيه من الرجوع إلى السياق.

[11])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 71.

ب- إنّ من المستحيل أن نرسم خطاً واضحاً بين معنى كلمة أو جملة و المعلومات الوثيقة الممكنة عنها... إلاّ إذا قصرنا اهتمامنا على العلاقات المنطقية الضيقة، لكن هذا سوف يمدنا بنظرية دلالية ضيقة لا يمكن بسهولة أن تتعامل مع المعنى كما ينبغي، و ليس في علم الدلالة شيء كالقدرة اللغوية التي ترتبط بمعرفة الحياة، و إنّ من الخطأ أن تظن أنّنا نستطيع أن نحدد علم الدلالة بمجال لغوي معين[12].

و هكذا يؤكد ما ذكر في الفقرة الأولى من أنّ حصر الاهتمام في العلاقات بين الكلمات دون الرجوع إلى الخلفية المرتبطة بها سوف لن يمدنا بطائل في المعنى.

ت- إذا كان من غير الممكن أن نقرر ماذا في الحياة و ماذا في اللغة، فإنّ علينا أن نمدح "**فيرث**" لا أن ننقده، لرفضه أن يضع تمييزاً واضحاً داخل مستويات الوصف الذي يعالج اللغة والحياة، و المستويات التي تكون كلية داخل اللغة، أي أنّ ما عدّه البعض نقطة ضعف في نظرية "**فيرث**"؛ ألا و هو عدم وضوح الحدود بين مجال لغوي خالص و مجال غير لغوي ترتبط به الدلالة أيضاً، جعله "**بالمر**" من مزايا منهج "**فيرث**" في التحليل اللغوي، حيث إنّ "**فيرث**" ــ و إدراكاً منه لهذا التداخل ــ آثر أن يراعي كلا المستويين (اللغوي و غير اللغوي) في تحليله، قصد الإحاطة بأكبر قدر ممكن من العوامل المتحكمة في الدلالة و المعنى، و إن كان قد اتهم بأنّه لم يقدم أي نموذج لغوي يتكشف عن وحدة متراصة و تناغم كلي يمكنه أن يصف اللغة وصفاً تاماً، فإنّه ــ أي "**فيرث**" ــ لم يعتقد أنّ نموذجاً كهذا كان ممكناً حتى من حيث المبدأ، و لكن اللغوي ــ قياساً

[12])- بالمر، علم الدلالة، ص 71 – 73.

إلى "**فيرث**" ــ يضع صياغات جزئية للمعنى فقط، قائلا ما يستطيع عن المعنى، و حيثما يستطيع [13].

ث- إذا كنا لا نستطيع أن نذهب بعيداً مع سياق الحال فإنّ هذا ربما لا يكون أكثر من انعكاس لصعوبة قول أي شيء عن علم الدلالة، و أن نقول قليلاً خير من أن لا نقول أي شيء على الإطلاق، و يجب أن نذكر أنّ "**فيرث**" اعتقد أنّنا لا نستطيع أن نفوز بالمعنى كلّه... إنّ مزية اتجاه "**فيرث**" أنّه شرع في صياغات جزئية للمعنى وحسب، و قد يكون هذا هو ما نأمل الوصول إليه في أي وقت[14].

و نخلص إلى أنّ أهم ما وجه إلى "**فيرث**" و نظريته من نقد يتلخص في عدم جدوى السياق اللغوي، و كذا لا محدودية سياق الحال، غير أنّنا إذا أمعنا النظر في هذه الانتقادات، وجدناها تطمح إلى نظرية (جامعة مانعة) في اللغة، يكون بمقدورها التصدي لتفسير كلّ ظواهر اللغة الإنسانية المعقدة، لكن ذلك أمر عسير إن لم يكن مستحيلاً، ويكفي نظرية "**فيرث**" أنّها تستطيع أن تفسر و توضح الكثير من القضايا الدلالية، و أنّها أعادت الاعتبار إلى الجوانب الأخرى غير اللغوية، فأثبتت أنّ الدلالة لا يمكن أن نظفر بها بالاقتصار على العلاقات النحوية و الصرفية وحدها.

وبعد الإشارة إلى تفاصيل نظرية السياق بين التراث و النظريات اللّسانية المعاصرة بقي لزاماً علي أن أبرز معالم هذه النظرية في جانبها التطبيقي و تجليات ذلك في أحد أهم كتب فيلسوف اللغة "**أبي الفتح عثمان بن جني**" و الموسوم بـــ"**الخصائص**".

[13])- ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص 78 – 79.

[14])- المرجع السابق، ص 79 – 80.

الفصل الثالث

مظاهر السياق في كتاب "الخصائص"

4. الفصل الثالث: مظاهر السياق في كتاب الخصائص. (دراسة تطبيقية).

4. 1. المبحث الأول: بين السياق و الاستعمال:

4. 1. 1. المشترك اللفظي و التأويل:

إنّ المتأمل لكتاب "**الخصائص**" ليقف على العديد من الملاحظات التي تدل، على تنبه "**ابن جـــني**" لأهمية الجوانب السياقية، و دورها الوظيفي في تحديد المعاني، و كشف الغموض عن المقاصد، و الأغـــراض من الكلام، و إزالة اللّبس الذي قد يكتنفه، و من ذلك الإشارة إلى المشترك اللّفظي الـــذي حـــدّده أهـــل الأصول، بأنّه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللّغـــة[15]، ومعلوم أنّ التمييز بين المعاني المشتركة في اللفظ الواحد يكون من خلال السياق الذي يرد فيه اللفظ، فمن الأسماء التي وقعت مشتركة «(الصدى)، فإنّه ما يعارض الصوت، و هو بدن الميت، وهو طائر يخرج فيمـــا يدَّعون من رأس القتيل إذا لم يأخذ بثأره...»[16].

و قد وقعت الأفعال مشتركة ـــ أيضاً ـــ و ذلك نحو: « وجدت في الحزن، و وجدت في الغضب، و وجدت في الغنى، و وجدت في الضالة، و وجدت بمعنى علمت، و نحو ذلك»[17].

و كذلك فقد جاء في الحروف « ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد، نحو: (من) فإنّها تكـــون تبعيضاً و ابتداء، و (لا) تكون نفياً و نهياً و توكيداً، و (إنّ) فإنّها تكون نفياً وشرطاً و توكيداً» [18].

---

[15])- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، شرح و تعليق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د ت ط، ج 1، ص 369.

[16])- ابن جني، الخصائص، ت: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955 م، ج 3، ص 110 – 111.

[17])- المرجع السابق، ج 3، ص 111.

[18])- م س، ج 3، ص 110

و يبيّن "**ابن جني**" أنّ اللّبس الحاصل نتيجة اشتراك الألفاظ في الدلالة على أكثر من معنى، «يسقطه تأمله»[19]، و ذلك بالنظر إلى القرائن المختلفة التي ترد في السياق اللغوي الذي ورد فيه اللفظ المشترك، ثمّة يحدد بالمعنى الذي يقصده المتكلم من اللفظ.

و لم يفصل "**ابن جني**" الحديث في المشترك اللفظي، و لم يكثر من إيراد الشواهد فيه لأنّ « هذا الضرب من الكلام... كثير في كتب العلماء، و قد تناهبته أقوالهم، و أحاطت بحقيقته أغراضهم»[20]، و ركز عليها في كتب الشروح، فنراها عنده في: "**الفسر الكبير**" و "**الفسر الصغير**"، و "**شرح أرجوزة أبي نواس**"، و "**التمام في تفسير بقي أشعار هذيل**"، و "**الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي**"[21].

و من إشاراته إلى أهمية مراعاة السياق في توجيه المعاني، ما أورده في باب (توجيه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين)، حيث « يتفق اللفظ البتة، و يختلف في تأويله...، نحو قولهم: هذا أمر لا ينادى وليده، فاللفظ غير مختلف فيه، لكن يختلف في تفسيره، فقال قوم: إنّ الإنسان يذهل عن قومه لشدته...، و قال قوم: أي هو أمر عظيم...، و قال آخرون: ...ليس هذا اليوم بيوم أنس و لهو...، و قال آخرون: لا وليد فيه، فينادى، و إنّما فيه الكفاة و النهضة»[22]، و ليس هذا الاختلاف إلاّ لأنّ هذه العبارة تحمل جميع هذه الأوجه، وتخصيص كلّ معنى منها يتعلق بالموقف الذي قيلت فيه الجملة.

4. 1. 2. توجيه معاني ما يحتمل التضارب أو الزيادة من الكلام:

لقد أكد "**ابن جني**" على أهمية مراعاة السياق في توجيه الكلام الذي يمكن أن يلاحظ فيه شيء من التضارب، كتذكير المؤنث، أو تأنيث المذكر، فينبغي أن يحمل على المعنى، و ذلك نحو: « قول **الله** ﷻ

[19])- ابن جني، الخصائص،، ج 3، ص 110.
[20])- المرجع السابق، ج 2، ص 93
[21])- فايز الداية، علم الدلالة العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 83.
[22])- ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 104 – 105.

﴿**فَلَمَّا رَأَىَ الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبّي**﴾ [الأنعام: الآية: 78]، أي هذا الشخص، أو هـــذا المرئـــي، أو نحوه، و كذلك قوله ﷻ : ﴿ **فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ**﴾ [البقرة: الآية: 275]، لأنّ الموعظة و الوعظ واحد، و قالوا في قوله سبحانه و تعالى: ﴿ **إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين**﴾ [الأعراف: الآيـــة: 56]، إنّه أراد بالرحمة هنا المطر»[23].

و من تأنيث المذكر ما حكاه "**الأصمعي**" عن "**أبي عمرو**" « أنّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقـــول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟، فقال: نعم، أليس بصحيفة. قلت: فما اللغوب؟، قال: الأحمق»[24].

و ممّا ورد في هذا الباب من الشعر قول "**النابغة**"

إذا تغنى الحمام الورق هيجـــــني ۞ و لـــو تغربت عليها أم عمار

لأنّه لّما قال: هيجني، دلّ على: ذكرني فنصبها به[25]، فكأنّه قال: ذكرني أم عمار وليس هـــذا إلا حملاً على المعنى، انطلاقاً من القرائن السياقية المختلفة.

و يبيّن "**ابن جني**" ـــ مرّة أخرى ـــ أهمية مراعاة كلّ لفظة وردت في سياق الكلام لتحديد المعاني تحديداً دقيقاً، فقد يبدو ورود اللفظة في الكلام من قبيل الزيادة، و لكن المتأمل في المعنى العام يدرك دورها الوظيفي في تخصيص المعنى و تحديده فإذا تأملت قوله سبحانه و تعالى: ﴿ **أَوْ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْه**﴾ [الأنعام: الآية: 38]، « فيكون قوله تعالى (يطير بجناحيه) على هذا مفيداً، أي ليس الغرض تشـــبيهه بالطـــائر ذي الجناحين بل هو الطائر بجناحيه البتة»[26].

---

[23])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 412.
[24])- المرجع السابق، ج 2، ص 416.
[25])- م س، ج 2، ص 425.
[26])- م س، ج 2، ص 270.

و مثله ــ أيضاً ــ قوله تعالى: ﴿ **فَخَرَّ عَلَيْهُم السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِم**﴾ [النحل: الآية: 26]، فعلى هذا لو قيل: فخر عليهم السقف، و لم يقل فوقهم، لجاز أن يظن به أنّه، كقولك: قد خربت عليهم دارهم، و قد أهلكت عليهم مواشيهم و غلاتهم، و قد تلفت عليهم تجاراتهم، فإذا قيل: (من فوقهم) زال ذلك المعنى المحتمل، و صار معناه أنّه سقط وهم من تحته، فهذا معنى غير الأول»[27].

4. 1. 3. نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ:

إنّ فكرة السياق اللغوي تقوم على أنّ معاني الوحدات اللغوية لا يمكن أن توصف وتحدد، إلاّ بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، فهي متأتية بالأساس من ارتباط السياق اللغوي بالتأليف الذي ينتج من تجاور الكلم[28]، و « معلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو، و لا تحزن، و لا تتملك القلب السامع، إنّما ذلك فيما طال الكلام»[29]، حيث نلاحظ العديد من الظواهر الناتجة عن التضام، و ما له من أثر في توجيه المعاني، و مثال ذلك قول الشاعر"**أفنون التغليبي**":

«أنّي جزوا عامرا سيئا يفعلهم ۞ أم كيف يجزونني السوء من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطي العَلوق به ۞ و رئمان أنف إذا ضن باللبن.

فأم في أصل الوضع للاستفهام، كما أنّ (كيف) كذلك، و محال اجتماع حرفين لمعنى واحد، فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام، و ينبغي أن يكون ذلك الحرف (أم) دون كيف، حتى كأنّه قال: بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة (بل) في الترك والتحول»[30].

---

[27])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 271.

[28])- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 69.

[29])- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 27.

[30])- المرجع الساق، ج 2، ص 184.

و من ذلك استعمال (أو) بمعنى الواو، و لا يمكن أن نطلق هذا الحكم، إلاّ إذا دلّت قرينة في السياق على ذلك، و من ذلك: « قولهم: جالس "**الحسن**"، و "**ابن سيرين**": و لو جالسهما جميعاً، كان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، و إن كانت (أو) إنّما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، و إنّما جاز ذلك في هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، ببل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، و ذلك لأنّه قد عرف أنّه إنّما رغب في مجالسة "**الحسن**" لما لمجالسته في ذلك الحظ، و هذه الحال موجودة في مجالسة "**ابن سيرين**" أيضاً، و كأنّه قال: جالس هذا الضرب من النّاس، و على ذلك جرى النهي في هذا الضرب من قوله تعالى: ﴿ **وَ لاَ تُطِعْ مِنْهُم آثِمًا أوْ كَفُورًا**﴾ [الإنسان: الآية: 24]، و كأنّه ــ و الله أعلم ــ قال: لا تطع هذا الضرب من النّاس»[31].

و قد تنقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها، « من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب، استحال خبراً، و ذلك قولك: أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل و لست مستفهماً...، ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً، و إذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً، و ذلك كقول الله سبحانه و تعالى: ﴿ **أَأَنْتَ قَلْتَ لِلنَّاس**﴾ [المائدة: الآية 116]، أي ما قلت لهم... و أمّا دخولها على النفي كقوله ﷻ: ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُم**﴾ [الأعراف: الآية: 172]، أي أنا كذلك»[32].

و من الجوانب الدّالة على أهمية مراعاة السياق اللغوي أنّ لكلّ من الماضي والمضارع، صيغته المعروفة، و لكن قد توجد ضميمته في التركيب تبين أنّ تلك الصيغة دالة على غير الزمن الذي وضعت له، « و منه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بلفظ المضارع، و إذا كان معناه معنى الماضي... كذلك قولهم: إنْ

[31])- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 347 – 348.
[32])- المرجع السابق، ج 3، ص 269.

قُمتَ قُمتُ، فيجيء بلفظ الماضي، و المعنى معنى المضارع»[33]، و ما إدراك هذه المعاني، و توجيه الأزمنة مثل هذه التراكيب، إلاّ بمراعاة القرائن اللفظية، و المعنوية الواردة في الكلام.

4. 1. 4. سياق الحال:

لقد تنبه "**ابن جني**" إلى أهمية معرفة سياق الحال، في تحديد المعاني، فلا يكتفي بتحديد المعنى في العديد من الأحوال بالسماع فقط، بل ينبغي أن يحيط السامع بالظروف التي تحيط بالكلام، فيجمع بين السامع و الظروف التي تنوب عن المشاهدة و الحضور[34]، و مثال ذلك قولهم: « "**رفع عقيرته**"، إذا رفع صوته... و إنّما هو أنّ رجلاً قطعت إحدى رجليه، فرفعها و وضعها على الأخرى، ثمّ نادى و صرخ بأعلى صوته، فقال النّاس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة...، ألا تستفيد بتلك المشاهدة و ذلك الحضور، ما لا تؤديه الحكايات، و لا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، و غوامض ما في أنفاسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة، لكان عند نفسه و عند جميع من يحضر حاله صادقا فيه غير متهم بالرأي و النحيزة و العقل، فهذا حديث ما غاب عنا، فلم ينقل إلينا، و كأنّه حاضر معنا مناج لنا»[35]، «و مثل هذه العبارات: "لو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو

[33])- ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 105.
[34])- يراجع: الراجحي، فقه اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، د ت ط، ص 167.
[35])- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 248.
[36])- المرجع السابق، ج 1، ص 246.

و لا شك في أنّ « الكلام الحي لا ينفصل عن الموقف الذي يكون فيه، و ما يلابس ذلك من حركات باليد و تعبير الوجه...، و قد تنبه النحاة إلى هذا الجانب، فأجازوا الحذف بناء على فهمه من قرائن الأحوال، و لكن "**ابن جني**" بسط القول في ملابسات الحال بما يستحق من أجله الثناء»[37].

و ممّا لا يخفى « أنّ اللغة المكتوبة تخلو من عنصر مهم من عناصرها، و هو ملابسات الحال، أو الموقف الذي قيلت فيه، أو عنصر المقام، فكانت توجيهات النحاة بمثابة تقديم عدّة احتمالات

[37])- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، مطبوعات جامعة الكويت، ط 1، 1994، ص 293.

[38])- المرجع السابق، ص 294.

4. 2. المبحث الثاني: السياق الصوتي.

4. 2. 1. النبر و التنغيم:

لقد أشار "**ابن جني**" إلى أثر النبر و التنغيم في تغيير المعنى، حيث أنّ كلّ نوع من أنواع الجمل يتفق مع هيكل تنغيمي خاص[39]، و يستطيع السامع أن يفرق بين المعاني التي يقصدها المتكلم من خلال ارتفاع درجة الصوت، و انخفاضه أثناء الكلام[40]، فقد تتعدد الأغراض و المقاصد من العبارة الواحدة تبعاً لاختلاف النغمة التي ترد بها، فقد تكون دالة على الإخبار، أو السخرية، أو الإنكار، أو النفي، أو التأكيد، و مثال ذلك: ـــأيضاً ـــ ما يمكن أن يفهم من سؤال السائل بحسب الأحوال المختلفة للمتكلم، فقد لا يكون غرضه السؤال عن مجهول الحال، « و ذلك أنّ المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء، منها أن يري المسؤول أنّه خفي عليه ليسمع جوابه عنه، و منها أن يتعرف حال المسؤول هل هو عارف بما السائل عارف به، و منها أن يرى الحاضر غيرهما بأنّه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض، و منها أن يعد ذلك لما بعده، ممّا يتوقعه حتى إن حلف بعد، أنّه قد سأله عنه، حلف صادقا، فأوضح بذلك عذراً، و لغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عمّا يعرفه لأجلها و بسببها»[41].

و يرى "**ابن جني**" أنّ هذا ما أجاز ـــ في الحقيقة ـــ « أن تقع (هل) في بعض الأحوال موضع قد، كما جاز لـــ(أو) أن تقع في بعض الأحوال موقع واو»[42].

---

[39])- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983 ، ص 308.

[40])- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ت ط، 1986، ص 198.

[41])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 464 – 465.

[42])- المرجع الساق، ج 2، ص 465.

و قد يحدث أن يركز المتكلم على جزء من الجملة ممّا يقوي العلاقة بين إحدى كلمات السياق وبين معناها الذي سيقت له، فإذا قال: مثلاً« "بلاد بعيدة" عبّر عن شدّة البعد بمد الياء مداً طويلاً، وكذلك الفتحة التي بعدها من كلمة بعيدة»[43]، و ليس هذا المد في الصوت إلاّ ما عبّر عنه علماء اللغة حديثاً حيث يكون الصوت المنبور، أطول منه حين يكون غير منبور، و انسجام الكلام مع الغرض الذي سيق له، يتطلب طول بعض الأصوات، و قصر البعض الآخر، حيث يعمد المتكلم إلى كلمة في جملة فيزيد من نبرها، و يميّزها عن غيرها من كلمات الجملة، رغبة منه في تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص[44].

و النبر من الخصائص الصوتية التي تظهر قيمتها في التمييز بين المعاني في الكلام المتصل، و ذلك نتيجة بروز كلمة من سائر الجملة[45]، ممّا يساهم في توجيه دلالة الجملة، و تحديد معناها الأخص، و هذا أشار إليه "**ابن جني**" بقوله: « و أنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، و ذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان و الله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بـ: (الله) هذه الكلمة، و تتمكن في تمطيط اللام و إطالة الصوت بها و عليها، أي رجلاً فاضلاً و شجاعاً، أو كريماً أو نحو ذلك، و كذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، و تمكن الصوت بـ(إنسان) فتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سماحاً أو جواداً، أو نحو ذلك، و كذلك إذا ذممته و وصفته بالضيق، قلت: سألناه وكان إنساناً، و تزوي وجهك و تقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك»[46].

و من خلال هذا تتجلى قيمة النبر في تحديد المعنى الذي يقصده المتكلم تبعاً لاختلاف المواقع التي يقع عليها النبر في الجملة، و يستفاد منه إدراك "**ابن جني**" لسياق الحال من خلال حديثه عن تقطيب

---

[43])- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 310.

[44])- يراجع: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دار الطباعة الحديثة مكتبة الأنجلومصرية، ط 1، 1979، ص 174.

[45])- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، د ت ط، ص 188.

[46])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 371.

الوجه، و ما يلاحظ من إشارات و حركات ــ أثناء الحديث ــ التي تساعد في الكشف عن أغراض المتكلم، و الإبانة عن مقاصده، و تغني بالتصريح بالألفاظ التي تعبر عن تلك المعاني.

و نبه "**ابن جني**" إلى إشارة "**سيبويه**" للدلالة التي تستفاد من الحال، يتجلى ذلك في « قولهم: سيراً عليه ليل، و هم يريدون: ليل طويل، و كأن هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح، و التفخيم، و التعظيم، ما يقوم مقام قوله: (طويل) أو نحو ذلك»[47].

فطريقة نطق الجملة، و الكيفية التي تصل بها إلى السامع، لها دخل في إضفاء نوع من الدلالة الإضافية، التي ما كانت لتستفاد لو أنّها صدرت بكيفية مخالفة، فرفع الصوت، و خفضه أثناء الكلام، يساهم في إعطاء دلالات مختلفة للجملة الواحدة [48].

4. 2. 2. مطل الصوت و دلالته على التذكر:

على الرغم من أنّ اللغويين القدماء لم يدرسوا النبر بمعنى الضغط على بعض مقاطع الكلام صراحة، و لكن هذا لا يعني أنّهم لم ينتبهوا إلى أثره في المعنى، فقد لاحظ "**ابن جني**" أثره في تطويل بعض حركات الكلمة، فيما سماه (مطل الحركات)[49].

يقول "**ابن جني**" في ذلك: « و الحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللّينة المصوتة، و هي الألف الياء و الواو، اعلم أنّ هذه الحروف أين وقعت، و كيف وجدت... ففيها امتداد و لين، نحو: قام، و سير به... إلاّ أنّ الأماكن التي يطول فيها صوتها، و تتمكن مدّتها ثلاثة و هي أن تقع بعدها ــ و هي سواكن

[47])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 370.

[48])- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1996، ص 106.

[49])- المرجع السابق، ص 105.

ـــ توابع لما هو منهن (و هو الحركات من جنسهن) الهمزة، أو الحـــرف المشـــدد، أو أن يوقـــف عليهـــا التذكير»[50].

و مثال ما مطل لوقوع الهمزة بعده، قولهم: كساء، و رداء، و مقروءة، ومخبوءة...، و مثال ما وقع بعد الحرف المشدّد: شابّة، دابّة، فهذا و نحوه يقتضي مطل حرف اللين لكي يسهل النطق بهذه الكلمة، وأمّا مدّها عند التذكير، نحو قولك: أخواك ضربا، إذا كنت متذكراً[51]للمفعول به أو الظرف، أو نحو ذلك، أي ضربا زيداً أو نحوه، وكذلك تمطل الواو إذا تذكرت في نحو: ضربوا، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك: أي ضربوا زيداً، أو ضربوا يوم الجمعة قياماً، فتتذكر الحال، و كذلك الياء في نحو: اضـــربي أي اضربي زيداً و نحوه»[52].

فلقد بيّن "**ابن جني**" أنّ التذكر أحد دواعي مد الصوت عند الحديث، حيث يكتشف الســـامع أنّ المتكلم ناسٍ في تلك اللحظة، باحث عن بقية الخبر، و ليس ذلك إلاّ من زيادة مد الصوت الموقف، وبكيفية معيّنة، و هذا لا يتعلق بما آخره حرف لين فقط، فكذلك «الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفـــا، فإذا صرفها، جرين مجرى الحروف المبتدأة توام، فيمطلن أيضاً حينئذ، كما تُمطل الحروف، و ذلك قـــولهم عند التذكر مع الفتحة في: قمتَ، قمتَا، أي قمت يوم الجمعة، و نحو ذلك، و مع الكسرة، أنتِ، أي أنـــت عاقلة، ونحو ذلك، و مع الضمة قمتو، في قمت إلى زيد، و نحو ذلك»[53].

و يرى "**ابن جني**" أنّ سبب مد الصوت عند التذكُر، « أنّك لو وقفت عليها غـــير ممطولـــة، و لا ممكنة المد... و أنت مع ذلك متذكر، لم توجد في لفظتك دليلاً على أنّك متذكر شيئاً، و لأوهمـــت كـــلّ

[50])- ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 125.
[51])- متذكرا: أي يحاول التذكر.
[52])- المرجع السابق، ج 3، ص 128.
[53])- ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 129 – 130.

الإيهام أنّك قد أتممت كلامك، و لم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنّك لّما وقفت و مطلت الحـــرف عُلم بذلك أنّك متطاول في الكلام تال للأول، منوط به، معقود ما قبله على تضمنه و خلطه بجملته»[54]، وهذا لا يوقف عليه إلاّ بالمشاهدة و الحضور فيما يسمى بسياق الحال.

[54])- ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 128.

4. 3. المبحث الثالث: السياق و التركيب.

4. 3. 1. دلالة السياق على الحذف:

من أهم الأبواب التي يلاحظ فيها دور السياق، باب الحذف، حيث تدل القرائن الواردة فيه على المعنى المحذوف، و قد قسمت العرب دلالة الألفاظ على المعاني، إلى أقسام ثلاثة:

الأول: أن يكون المعنى مساوياً للفظ.

الثاني: أن يكون اللفظ زائد عن المعنى فاضلاً عنه.

الثالث: أن يكون المعنى زائداً على اللفظ. أي أنّه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة و اللمحة، و المعتبر في الإيجاز« أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير، دلالة واضحة ظاهرة، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمطته»[55].

و لقد تحدث "**ابن جني**" عن الحذف و فصل فيه القول، بما يبيّن إدراكه لأهمية السياق في استنباط المعاني المحذوفة، فلقد « حذفت العرب الجملة، و المفرد، و الحرف، و الحركة، و ليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه...، فأمّا الجملة، فنحو قولهم في القسم: و الله لا فعلت، و تا الله لقد فعلت، و أصله: أقسم بالله، فحذف الفعل و الفاعل، و بقيت الحال ــ من الجار و الجواب ــ دليلاً على الجملة المحذوفة، وكذلك الأفعال في الأمر، والنهي، و التحضيض...، و كذلك الشرط في نحو قوله: النّاس مجزيون بأفعالهم، إن خيراً فخيراً، و إنْ شراً فشراً، أي أنّ فعل المرء خيراً جزي خيراً، و إنْ فعل شراً جزي شراً»[56].

---

[55])- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، شرح و تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة و مطبعة محمد علي صبح و أولاده، مصر، ط 1، 969م ،ص 199 – 200.

[56])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 306.

و ممّا ورد فيه الحذف و دلّ عليه الدليل، قول **الله** ﷻ: ﴿ **فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً**﴾ [البقرة: الآية : 60]، أي فضرب فانفجرت، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ**﴾ [البقرة: الآية: 196]، و المقصود بدليل السياق، الذي وردت فيه الآية، فحلف فعليه فدية، حيث تقدم النهي عن الحلف[57]، و من حذف الاسم حذف المضاف في مثل تعالى: ﴿ **يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنْ الْمَوْتِ** ﴾ [الأحزاب: الآية: 19]، أي كدوران عين الذي يغشى عليه الموت، و من ذلك ــ أيضاً ــ حذف المضاف إليه، في مثل قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ [الروم: الآية: 2]، أي من قبل ذلك و من بعده[58].

و ممّا قدر فيه حذف المضاف ــ أيضاً ــ قوله تعالى: ﴿ **و السَّمَاءِ و الطَّارِق** ﴾ [الطارق: الآية: 1]، يقول "**ابن خالويه**": « فإن سأل سائل فقال: ... لم جاز الإقسام أن يقع بغير **الله** ﷻ ؟، فقل: التقدير: و رب السماء، و رب الفجر، فحذف المضاف، و أقيم المضاف إليه مقامه»[59]، و نحو ذلك كثير في القرآن الكريم.

و ممّا ورد فيه الحذف من الشعر قول "**ذي الرمّة**":

فلما لبسنا الليل أو حين نصَّبت ۞ له من خذا آذانها و هو جانح

---

[57])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 361.

[58])- المرجع السابق، ج 2، ص 363.

[59])- ابن خالويه، إعراب ثلاثون سورة من القرآن الكريم، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ت ط، ص 54.

أي: حين أقبل[60]، و ذلك في حديثه عن حمر الوحش، أمّا خـــذا الأذن، فهـــو اســـترخاؤها، و الأساسية في ذلك « أنّ الدليل إذا قام عليه شيء، كان في حكم الملفوظ به، و إن لم يجر علـــى ألســـنتهم استعماله»[61].

و يبيّن "**ابن جني**" بعض المواضع التي لا يجوز فيها الحذف، لّما قد يدخل من اللبس في الدلالة على المعنى المقصود، فمن الأسباب المانعة لحذف الموصوف مثلاً في بعض المواضع، ما يمكن أن يوجد من اللّـــبس و عدم البيان بسبب الحذف « ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هـــذا اللفـــظ أنّ المرور به إنسان دون رمح، أو ثوب، أو نحو ذلك، و إذا كان كذلك، كان حذف الموصوف،إنّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، و كلّما استبهم الموصوف، كان حذفه غير لائق بالحديث»[62].

و قد تحذف الصفة ـــ أيضاً ـــ إذا دلّت الحال عليها « فأمّا إن عريت من الدلالة عليها، من اللفظ أو من الحال، فإنّ حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت: ...، رأينا بستاناً، وسكت، لم تفد بذلك شـــيئاً، لأنّ هذا و نحوه ممّا لا يعرى منه ذلك المكان، و إنّما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعـــل كلفت علم ما لم تدلل عليه، و هذا لغو في الحديث و جور في التكليف»[63].

و غرض أهل العربية من الحذف، السعي إلى الاختصار و الإيجاز، ما لم يؤد إلى اللّـــبس، و مـــن العوامل المساعدة على ذلك، الأحوال المختلفة التي تحيط بعملية الكلام، فالمحذوف إذا دلّت الدلالة عليـــه، كان في حكم الملفوظ به، « من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض، ثمّ أرسله، فتسمع صوتاً، فتقول: القرطاسَ و **الله**، أي أصاب القرطاسَ، فـــ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، و إن لم يوجـــد

60)- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 365.
61)- المرجع السابق، ج 2، ص 343.
62)- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 366.
63)- المرجع السابق، ج 2، ص 371.

في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، و كذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده: زيداً أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به[64]، ممّا يساعد على تحديد الفعل بالنظر الأحوال الواردة في سياق الكلام.

و من ذلك ــ أيضاً ــ أنك إذا « أومأت إلى رجلٍ و فرس فقلت: كلم هذا هذا، فيم يجب، لجعلت الفاعل و المفعول، أيهما شئت، لأنّ في الحال بياناً لما تعني، و كذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة»[65].

و نبه "**ابن جني**" إلى أنّ سياق الحال غير كاف دوماً لتحديد المعاني، فليس كلّ حكاية تروى لنا، و لا كلّ خبر ينقل إلينا، يشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة به[66].

4. 3. 2. أهمية السياق في تحديد المعاني النحوية:

من المعلوم أنّ تحديد وظيفة الكلمة في الجملة، لا يتم إلاّ بعد تظافر مجموعة من القرائن المختلفة، لفظية كانت أو معنوية، و « لذلك يمكن إعراب الكلمة الخالية من العلامة الإعرابية، بحيث لا تظهر فيها علامة على الإطلاق، و إعرابها في هذه الحال لا تقوم به العلامة، و لا تدل عليه، و إنّما الذي يدل عليه فهم قرينة السياق التي تصب فيها من كلّ القرائن»[67].

و إن كانت العلامة الإعرابية ظاهرة، فإنّ ذلك لا يعني إهمال النظر في مدلول الكلمة ــ الذي يستفاد من السياق ــ على تحديد المعاني النحوية، التي يمكن أن تدل عليها، ويكفي في ذلك أن تعلم أنّ الاسم المرفوع صالح لأن يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، أو اسم كان، أو مبتدأ، أو خبر، أو تابعاً مرفوعاً...،

64)- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 284 – 285.
65)- المرجع السابق، ج 1، ص 35.
66)- م س، ج 1، ص 246.
67)- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص 300.

فالاسم المرفوع محتمل لكلّ معنى من المعاني السابقة، فإذا نظر إليه من خلال السياق الوارد فيه، فإنّه لن يفيد إلاّ معنى واحد، تحدده القرائن اللفظية، و المعنوية و الحالية[68].

4. 3. 3. التضمين و علاقته بالسياق:

لقد أشار "**ابن جني**" إلى مسألة التضمين، حيث تحل الأفعال و الأسماء، والحروف (حروف المعاني)، محل غيرها مع قرينة قولية أو حالية، تشير إلى المعنى الذي استعمل[69]، و كثيراً ما يتضح مجال التضمين مع حروف المعاني بوجه خاص، و في حروف الجر بوجه أخص، و مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ** ﴾ [الصف: الآية: 14]، أي مع **الله**، و أنت لا تقول: سرت إلى زيد، أي معه، لكنه إنّما جاء (من أنصاري إلى **الله**) لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى **الله**، فجاز لذلك أن تأتي هنا وكذلك قوله ﷻ: ﴿ **هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى** ﴾ [النازعات: الآية: 18]، و أنت إنّما تقول: هل لك كذا، لكنه لّما كان على هذا دعاء منه[70]، صلى الله عليه و سلم، صار تقديره، أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى، وعليه قول "**الفرزدق**":

كيف تراني قالياً مجني[71] ۞ **أضرب أمري ظهره للبطن.**

قد قتل الله زياداً عني

لّما كان معناه (و قد قتله) قد صرفه عداه بعن[72].

و من أمثلة ذلك أيضاً قول "**القحيف العقيلي**":

---

68)- يراجع: تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 165.

69)- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1983، ص 218.

70)- دعاء موسى عليه السلام لفرعون.

71)- المجن: الترس.

72)- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 309 – 310.

إذا رضيت علي بنو قشيـــــر ۞ لعمرو الله أعجبني رضاها

أراد: عني، و وجهه: إنّها إذا رضيت عنه أحبته و أقبلت عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)، و كان "**أبو علي**" يستحسن قول "**الكسائي**" في هذا، لأنّه قال: لمّا كان (رضيت)، عدَّى (رُضيت) بـــ(علي) حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل نظيره[73]، و مثل البيت السابق قول "**دوس بـــن غسان**":

إذا ما امرؤ ولى علـــي بـــودِّه ۞ و أدبر لم يصدر بإدباره ودي

أي: عني، و وجهه أنّه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه، كقولك: أهلكت علي مالي، وأفسدت علي ضيعتي[74].

و مّما يلاحظ فيه التضمين، من خلال القرائن الواردة في السياق، قول "**عنتـــرة بـــن شـــدّاد**" في معلقته[75]:

بطل كأن ثيابـــــه في سرحـــة ۞ يحذى نعال النسب ليس بتوأم

أي: على، و جاز ذلك من حيث كان معلوماً أنّ ثيابه لا تكون في داخل سرحة[76]،لأنّ السرحة تنشق فتستودع الثياب، و لا غيرها و هي بحالها سرحة، فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى. و ليس كذلك قول النّاس: فلان في الجبل، لأنّه قد يمكن أن يكون في غار من

[73])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 311.
[74])- المرجع السابق، ج 2، ص 311.
[75])- الزرزني، شرح المعلقات السبع، دار الآفاق، الجزائر، د ت ط، ص 112.
[76])- السرحة: الشجرة العظيمة.

أغواره... فلا يلزم أن يكون عليه[77]، فلا يمكن أن نحكم بوجود التضمين إلاّ إذا دلّت دلالة عليه في

و لذلك يرى "**ابن جني**" أنّ التضمين لا يكون في جميع الأحوال،و إنّما يكون «في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، و المصوغة له، فأمّا في كلّ موضع و على كلّ حال فلا، ألاّ ترى أنّك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً، لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، و أنت تريد : معه، و أن تقول: زيد في فرس، و أنت تريد: عليه، و زيد في عمرو، و أنت تريد: عليه في العداوة، و أن تقول: رويت الحديث بزيد، و أنت تريد: عنه، و نحو ذلك ممّا يطول و يتفاحش»[78].

و من أمثلة التضمين أيضاً، قول الله تعالى: ﴿ **و لأُصَلِبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ [طه: الآية: 71]، أي عليها[79]، و قوله أيضاً: ﴿ **أُحِلَّ لَكُم لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم**﴾ [البقرة: الآية: 187]، لا تقول: رفثت إلى المرأة، و إنّما تقول رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى)، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ: (إلى) مع الرفث إذاناً و إشعاراً أنّه بمعناه»[80].

و يبيّن "**ابن جني**" أنّه وجد « في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعلّه لو جمع أكثره لا جميعه، لجاء كتاباً ضخماً»[81]، و الأصل الذي تنبني عليه فكرة التضمين في اللغة، « أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، و كان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين

77)- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 312- 313.
78)- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 308.
79)- المرجع السابق، ج 2، ص 307.
80)- م س، ج 2، ص 308.
81)- م س، ج 2، ص 310.

موقع صاحبه، إذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع مـــا هـــو في معناه»[82]، و يوقف على ذلك من خلال السياق.

4. 3. 4. دور السياق في تخصيص الصفة بالموصوف:

أشار "**ابن جني**" إلى أنّ كثيراً من الصفات قد تتحدد في الدلالة على أشياء مختلفة، لا يتغير لفظهـــا في كلّ منها، و ذلك مثل: « اجتماع المذكر و المؤنث في الصفة المؤنثة، نحو: رجل علاّمة، و امرأة علاّمة، و رجلٌ نسَّابة و امرأة نسَّابة، و رجلٌ هُمَزة لُمَزة وامرأة هُمَزة لُمَزة...، و هو كثير، و هو أنّ الهاء في نحـــو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي، و إنّما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية و المبالغة، سواءً كان ذلك الموصوف مذكراً أو مؤنثاً»[83]، و عليه فإنّ تخصيص الصفة بأحد النوعين (الجنسين)، مرجعه إلى السياق الذي ترد فيه الصفة.

و قد يجتمع المذكر و المؤنث في الصفة المذكرة، « و ذلك نحو: رجل خصِم وامرأة خصِم، و رجلٌ عدّل و امرأة عدّل، و رجلٌ ضيف و امرأة ضيف، و رجل رضا وامرأة رضا، و كذلك ما فـــوق الواحـــد نحو: رجلان رضا، و عدل، و قوم رضا وعدل»[84]، و لا يمكن تخصيص الصفة في مثل هذه الحالـــة، إلاّ بالنظر إلى السياق، نظراً لاحتمالها جميع الأوجه، و هذا سببه المشترك اللفظي لتوارد المعاني المختلفة علـــى اللفظة الواحدة، و قد يكون ذلك في غير الصفة ـــ أيضاً ـــ مثل كلمة الفُلك للدلالة على المفرد والجمـــع، حسب السياق الذي ترد فيه، « ألاّ ترى أنّ قوله عزّ اسمه: ﴿ **فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾ [الشـــعراء: الآيـــة:

---

[82])- م س، ج 2، ص 308.

[83])- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 201.

[84])- المرجع السابق، ج 2، ص 202.

119]، يدل على أنّه واحدٌ، و قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا كُنْتُم فِي الفُلْك و جَرَيْنَ بِهِم**﴾ [يونس: الآية: 22]، فهذا يدل على الجمعية»[85].

4. 3. 5. تخصيص معاني الصيغ التي تحتمل أكثر من دلالة:

تظهر أهمية السياق ــ أيضاً ــ في التمييز بين معاني الصيغ الصرفية التي تحتمل أكثر من مدلول، لأنّ « الصيغ أيضاً صالحة لهذا التعدد و الاحتمال، و يكفي أن ننظر في معنى صيغة مثل (أفعَل) لتجد أنّ معناه يكون للتعدية و مصادفة الشيء على صفة، والسلب و الإزالة...، كما أنّك ستجد (فعَّل) للتكثير، ونسبة الشيء إلى أصل الفعل، والتوجيه إلى الشيء، و قبول الشيء...»[86].

و إذا نظرنا إلى صيغة (فاعِل) باعتبارها مبنى غير موضوع في سياق متصل، فإنّنا سنرى أنّها صالحة لمعنيين:

أ- اسم فاعل من فعل، مثل: كتب ــ كاتِب (اسم فاعل).

ب- الأمر من فاعَل مثل: كاتَب ــ كاتِب (صيغة أمر).

فالكلمة المفردة (كاتب) ساكنة الآخر صالحة للمعنيين جميعاً، و إذا كان الأمر كذلك، فلابد أن نبحث عن القرائن التي تخصص استعمال الكلمة بأحد المعنيين دون الآخر[87].

و عليه فإنّ « المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد و الاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد. مادام غير متحقق بعلامة ما في السياق،

[85])- م س، ج 2، ص 101.

[86])- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 164.

[87])- المرجع السابق، ص 147.

فتحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه، و تحدده القرائن اللفظية، و المعنوية و الحالية، على السواء»[88].

و قد تنبه "**ابن جني**" إلى هذا، ويتجلى ذلك من خلال حديثه عن وجود تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، في اسم الفاعل و المفعول من (افتَعَل، ممّا عينه معتلة، أو ما في تضعيف، فمثال الأول لفظة (مختار) التي قد تدل على اسم الفاعل، نحو: أنت مختار، أو اسم المفعول، نحو: ثوب مختار[89]، ومثال الثاني: لفظة معتد، نحو: أنا معتد لك (اسم فاعل)، و هذا أمر معتد به (اسم مفعول)[90]، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

	صيغة (افتَعل)	
	معتلة العين	**مضعفة**
اسم فاعل	مختار (مختيِر)	معتد (معتدَد)
اسم مفعول	مختار (مختيَر)	معتد (معتدِد)

و لا ريب في أنّ تحديد المراد من كلّ صيغة، لا يكون إلاّ من خلال السياق الذي ترد فيه.

و يبيّن "**ابن جني**" أنّ « ما يخرج إلى لفظ واحد من أصلين مختلفين كثير، و لكن هذا مذهبه وطريقه، فاعرفه و قسه»[91].

و لقد استعمل أهل العربية صيغة موضع أخرى، حيث تخرج الصيغة على أصل دلالتها، للدلالة على معنى آخر يحدده السياق اللغوي الذي ترد فيه، من ذلك أن تدل صيغة المفعول على معنى الفاعلية،

---

[88])- م س، ص 163.
[89])- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 346.
[90])- المرجع السابق، ج 2، ص 103 – 104.
[91])- م س، ج 2، ص 107.

وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿ **و إنّي لأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا**﴾ [الإسراء: الآية: 101]، أي ساحراً، حيث دلّت صيغة المفعول على معنى الفاعل[92]، و قد يأتي المفعول بلفظ الفاعل، فتقول: سر كاتم، أي مكتوم[93].

و نبه "**ابن جني**" إلى ذلك بقوله: « ألا تراهم قالوا: في قول **الله** ﷻ: ﴿ **مِن مَاءٍ دَافِقٍ**﴾ [الطارق: الآية: 6]، أنّه بمعنى مدفوق...، و كذلك قوله تعالى: ﴿ **لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ**﴾ [هود: الآية: 43]، أي لا عصمة، و ذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هذا قبل: أنّ معناه: ى معصوم»[94].

و الأساس في هذا التوجيه عند "**ابن جني**"، أنّ « ذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً... و على هذا قول الله تعالى: ﴿ **فِي عِيشَةٍ رَاضِيَّةٍ**﴾ [الحاقة: الآية: 21]، أي ذات رضا، فمن هذا صارت بمعنى مرضية»[95].

و لذلك فإنّنا نلجأ إلى السياق في تحديد المعاني الصرفية الدقيقة لتجاوز مشكلة الغموض التي يمكن أن تطرأ على دلالات بعض الصيغ، إذن فالسياق أحد أهم الوسائل التي يستعان بها في إيضاح معاني الكلمات التي تحمل أكثر من توجيه[96].

---

92)- أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط 7، ج 2، ص 30.

93)- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية و سنن العربية في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1، 1993، ص 220 – 221.

94)- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 152.

95)- المرجع السابق، ج 1، ص 153.

96)- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 208.

و من الواضح أنّ الجوانب التي تطرق فيها "**ابن جني**" إلى الدلالة السياقية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق. الذي يشير إلى تأثير دلالة الكلمة بغيرها من الوحدات التي تجاورها في السياق ذاته قليلة، و تتجلى بالأساس في إشارته إلى المشترك اللفظي حيث يحتمل اللفظة أكثر من دلالة، و كذا إشارته إلى الفروق التي يمكن أن تلاحظ بين معاني الصيغ التي تثير اللّبس لاحتمالها أكثر من توجيه.

و لكن هناك جوانب عديدة تؤكد إدراك "**ابن جني**" لأهمية السياق، و دوره الوظيفي في اللغة، حيث نبه إلى ضرورة مراعاة الأحوال التي يرد فيها الكلام و ما يصاحبه من أحداث مختلفة، كحركات بالأيدي، و إشارات بالوجه، فرب كلام لا يكفي فيه النقل و السماع فحسب، بل لابد فيه من المشاهدة والحضور أو ما يقوم مقامهما، ممّا يوضح الأحوال التي نشأ فيها الكلام، كما أشار إلى أهمية، النبر و التنغيم في توجيه المعاني بحسب السياق الذي ترد فيه، فقد تكون نغمة الكلام دالّة على التعظيم أو الاحتقار...

و قد يكون مطل الحرف و مده قبل انتهاء الكلام، دالا على التذكر و استحضار المعاني، و أشار إلى مسألة التضمين في اللغة حيث يقع الفعل موقع صاحبه، و لا يوقف على ذلك إلاّ من خلال القرينة المستصحبة للفعل، و غالباً ما يكون الحرف الذي يتعدى به الفعل الأصلي، دالاً عليه.

و تحدث عن مسألة الحذف في اللغة، حيث يقدر المحذوف ــ مفرداً كان أو جملة ــ بالنظر إلى القرائن المختلفة الواردة في سياق الكلام، لفظية كانت أو معنوية، أو حالية، وأشار إلى عدم جواز الحذف إذا كان سبباً في غموض المعنى، فذلك يتنافى مع البيان والوضوح الذي ترمي إليه اللغة، و أكد أيضاً على أهمية مراعاة السياق في تحديد المعاني المستفادة من المجاز اللغوي، فقد يُكتفى بالسبب من المسبِّب أو العكس، و لا يمكن تحديد كلّ منهما إلاّ بالنظر إلى السياق العام للكلام، و نبه أيضاً إلى أنّ بعض الحروف إذا ضامها طارئ من اللفظ قد يتغير معناها، بحيث لا تدل على المعنى الأصلي لها و لكن على معنى جديد تحدده قرائن السياق المختلفة، و تحدث ــ أيضاً ــ عن الصفات المشتركة التي لا تتغير ألفاظها مع الذكر

والأنثى، حيث يستعمل بعضها مذكراً دائماً و بعضها الآخر مؤنثاً دائماً، بل و قد تكون صالحة لوصف المذكر و المؤنث، و المفرد و الجمع على حد السواء، و تخصيص كلّ منها بالدلالة المقصودة لا يستبان إلا من السياق نظراً لاتسامها بتعدد الأوجه.

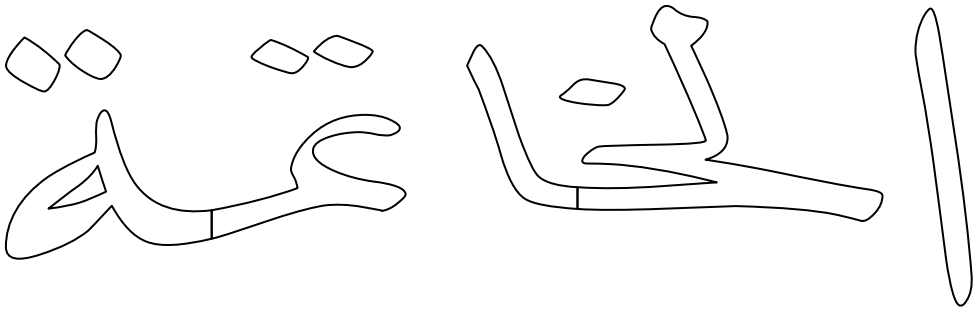
الخاتمة

الخاتمة:

ازدهرت الدّراسات الدلالية في القرن العشرين و عرفت العديد من مناهج التحليل اللّساني، و كان المنهج السياقي أحد هذه المناهج.

لم تكن نظرية السياق نظرية كسائر نظريات اللغة فحسب، بل هي ذات علاقة وطيدة بحقيقة اللغة الإنسانية، التي لا يمكن استنباط الدلالة فيها إلاّ في ضوء السياق، الذي تنتج فيه وحداتها.

قامت المدرسة الإنجليزية على أساس قضية السياق، و كان جزءً أساسياً من منـــهج "**فـــيرث**" في التحليل اللغوي حيث ينقسم عند "**فيرث**" إلى نوعين:

السياق اللغوي و سياق الحال.

إذا كان السياق في مفهومه العام هو ما يسبق أو يلحق الوحدة اللّغوية من وحدات فإنّه في مجـــال اللّسانيات يمتد ليشمل كل الظروف التي تحيط بالنّص ممّا له صلة بالمخاطِب و المخاطَب و المقام ككل.

تطرق التوزيعيون في الاعتماد على السياق اللغوي و على التوزيع، و بالمقابل بالغ الســـلوكيون في الاعتداد بالموقف و اعتبروه هو الدلالة الأولى و الأخيرة، غير أنّ نظرية السياق لـــدى "**فـــيرث**" ســـلكت سبيلاً وسطاً بين هذا و ذاك و كان هذا من مزايا "**فيرث**" لبعده عن التعميم، و الأحكام الكلية التي تلغـــي أبعاد اللغة كثيراً.

إنّ فرضية "**وورف**" و "**سابير**" بالرغم من تطرفها فإنّها نبهت إلى جانب هام هـــو صـــعوبة بـــل استحالة فصل اللّغة عن سياقها الاجتماعي و الثقافي لدى الجماعة التي تتكلمها، و بـــذلك تلتقـــي هـــذه الفرضية مع "**فيرث**" في نظرته إلى سياق الحال (**contexte de situation**) و السياق الثقافي جزء منه.

و وجدنا أنّ الوظيفية من أكثر المناهج اللّسانية اعتداداً بالسياق حيث نظر الوظيفيون إلى الوحدات اللّغوية من منظور وظيفتها في سياق معين.

و لقد تأثرت اللّسانيات التطبيقية بالأصداء التي تركتها نظرية السياق، فكان هذا سبباً في ظهـــور فروع أخرى من علم اللغة، كعلم اللغة الاجتماعي، و بذلك لم تعد نظرية السياق قضية جزئية في علم اللغة الحديث ترتكز على جانب معين من جوانب اللّغة، ولكنها إحدى الحقائق المتصلة بالتواصل اللّغوي، إنبنت عليها الكثير من فروع علم اللغة التطبيقي، كعلم اللغة التعليمي، و صناعة المعاجم و غيرها.

غير أنّ السياق لم يكن وليد المدارس اللّسانية الحديثة، فإنّ جذوره تمتـــد في أعمـــاق الدراســـات اللغوية، و الدلالية الإنسانية عموماً و العربية خصوصاً.

عرّفه قدماء اللّغويين من خلال حرصهم على أخذ اللّغة من منبعها الذي لا يذهب بسياقها، فكان أكثرهم من الرواة الذين رحلوا إلى البادية و مواطن العرب الأقحاح. للإحاطة بسياق الاستعمال و مـــدى التطور الذي لحق اللفظة و دلالتها، لذلك لم يكن واضعوا المعاجم العربية يقدمون الألفاظ عارية من سياقها الكلامي، بل كانوا يوردون اللفظة في سياقها الذي تتحكم دلالتها، و تدور معه و تتغير وفقه.

على أنّ المعاجم العربية لم تكن تقطع الصلة بدلالة الكلمة الأصلية و دلالتها السياقية، بل كانـــت تنطلق من أصل المعنى لتفرعه بعد ذلك وفق السياقات التي ترد فيها الكلمة و تساهم في توســـيع رقعتـــها الدلالية.

و كان قدماء اللغويين يستعينون على شرح اللفظة، لاسيما اللفظة المشتركة بسياقها الذي ترد فيه، و اعتبروا الترادف دليل ثراء للعربية، لا يقدح في سموها و تفوقها، لأنّ اللفظة المترادفة يعرف معناها مـــن السياق، حيث يتقدمها و يأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، أمّا القـــائلون بعـــدم

الترادف فاستندوا إلى السياق نفسه في إبطاله، لأنّ بين الألفاظ التي يتوهم ترادفها فروقاً تعرف من بين ما تعرف به باختلاف سياقاتها و استعمالاتها.

و ارتبط عمل النحاة بالدلالة و السياق من البداية، فكانت الدلالة غايتها في التحليل النحوي والإعراب، وعولوا في ذلك على المعارف المشتركة بين المتكلم و المخاطب، والأدلة الخارجة عن اللفظ، ممّا يدخل ضمن سياق الحال، كهيئة المتكلم و ملامح وجهه وإشاراته، و تمكين صوته، و المكان الذي يكون فيه المخاطبون، و حال المخاطبين أنفسهم و غير ذلك، كما اعتبروا السياق اللغوي هو الذي يمكننا من تعيين معنى الحروف الذي يتغير من سياق إلى آخر.

- أمّا البلاغيون فإنّ السياق كان محور اهتمامهم، من خلال ما عرف لديهم بالمقام، الذي يقترب في مفهومه كثيراً من مفهوم سياق الحال لدى المحدثين، و قد بنى "**الجرجاني**" نظرية "**النظم**" على أساس من المقام بعناصره المختلفة، و هذا ما جعل بعض الباحثين يجعلون مفهوم "**المقام**" لدى قدماء البلاغيين يقابل مصطلح "**سياق الحال**" في المدارس اللّسانية الحديثة، و هذا باعتبار أنّ المقام و سياق الحال كليهما يهتم بدراسة ظروف الخطاب الخارجية، كما يظهر أثر السياق لدى البلاغيين في علم المعاني بأن كثير من أساليب الكلام كالأمر و النهي و الاستفهام و غيرها تفيد بأصل وضعها معنى أصلياً، ولكنها قد تخرج من هذا المعنى لتفيد أغراضاً أخرى تستفاد من سياق الكلام.

- أمّا الأصوليون فهم كغيرهم إلتجؤوا إلى السياق لاستنباط المعنى، فكان أن أولوا القرائن أهمية كبرى في التعامل مع النّصوص، سواء أكانت هذه القرائن حالية كإشارات المتكلم و حركات وتغيرات وجهه و عاداته، أم كانت مقالية ترد في النّص نفسه فتبين المراد منه، و تفيد ترجيح أحد المعاني المحتملة، كتخصيص العام أو تعميم الخاص، لاسيما ما يتعلق بالأمر و النهي اللذين يحتملان الندب و الوجوب والإباحة.

كما تفرد المفسرون عن غيرهم ببحث كثير من القضايا التي هي من صميم السياق، كبحثهم في الجامع و المناسبة و القرائن الحالية و المقالية و طرفي الخطاب، وغيرها من الموضوعات، و الاعتماد على هذه الوسائل عند أصحاب المنهج العقلي، هذا المنهج الذي ناصره المعتزلة فعرفوا به و عرف بهم، و من هؤلاء "**ابن جني**" صاحب "**الخصائص**".

– لقد تنبه "**ابن جني**" إلى السياق، و ما له من أهمية في الإبانة عن أغراض المتكلمين يظهر ذلك من خلال حديثه عن المشترك اللفظي، حيث تتحد صور بعض الألفاظ، و تختلف مدلولاتها، و لا يمكن الوقوف على مقصود المتكلم في الألفاظ المشتركة، إلاّ من خلال السياق، كما نبه إلى دور التنغيم و توجيه الكلام، و الكشف عن المقصود، فقد تدل على تعجب المتكلم من الشيء، أو تعظيمه له، أو احتقاره له، أو محاولة تذكير الشيء... و هنا يظهر مدى إدراك "**ابن جني**" لأهمية سياق الحال ــ أيضاً ــ فقد يحصل لنا عند المشاهدة من الفهم ما لا يحدث عند السماع، هذا فضلاً عن إشاراته إلى العديد من الظواهر الأخرى، التي تكشف عن أهمية السياق، كتوجيه معاني الصيغ التي تتداخل، كدلالة اسم الفاعل على معنى المفعول أو العكس، و كذا الإبانة عن المقصود بالصيغ التي تتشابه لعوارض تصريفية، كما يعتمد على السياق في تقدير المحذوف، وتأويل الكلمة و تحديد مدلولها بحسب ما يجاورها من وحدات، و توجيه معاني ما يحتمل التضارب أو الزيادة من الكلام، و توجيه المعاني النحوية و تخصيص الصفة بالموصوف.

ممّا سبق نقف على مدى إدراك "**ابن جني**"، وغيره من علماء اللّغة، لأنواع الدلالات التي تحملها العربية على مختلف المستويات، و إن كان قد اشتهر بآرائه في الدلالة الصوتية.

إنّ هذه الملاحظات من "**ابن جني**" ــ و غيره من علماء اللغة ــ تكشف لنا عن أوليات المباحث الدلالية في الدّرس اللّغوي العربي، التي زادها الدّرس الدلالي الحديث إثباتاً و تأكيداً، و كشف لنا عن

المستوى العلمي الذي وصل إليه الدّرس اللّغوي العربي منذ وقت مبكر جداً، و هـــذا كلـــه يســـاعدنا في التأصيل لعلم الدلالة العربي.

في الأخير نرجو أن يكون هذا البحث بداية لما هو أجل و أسمى، و أمنية الباحث أن يشكل هـــذا الجهد ـــ في المستقبل ـــ نواة عمل أكبر، يهدف إلى دراسة المستويات الدلالية، و كذا الالتفات بجديّـــة إلى البحث في المجالات الأخرى و ربطها بالتراث العربي و ما خلّفه الأقدمون في العديد من المجالات.

و الله نسأل أن ينفع بهذا العمل و يوفقنا إلى مواصلة مسيرة البحث الشاق و الممتع.

الطالب: محمد حدوارة.

فهرس الآيات القرآنية:

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة	﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾	60	130
	﴿ مَالَهُ فِي الآخِرة مِنْ خَلاَق﴾	102	23
	﴿ وَ كُلُوا و اشْرَبُوا حَتى يَتَبَيَّنَ لَكُم الخَيْطُ الأَبْيَض مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَد مِنَ الفَجْر ﴾	187	22
	﴿ و أَتِمُوا الحَجَّ و العُمْرَةَ للهِ﴾	196	38
	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾	196	130
	﴿ فَلاَ رَفَثَ و لاَ فُسُوقَ ﴾	197	31
	﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَنَاسِكَكُم فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُم آبَاءكم أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾	200	27
	﴿ و الذينَ يُتَوَفَوْنَ مِنْكُم و يَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ و عَشْرا﴾	234	41
	﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾	275	119
	﴿ و المُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوء﴾	288	43
النساء	﴿ أو جَاؤوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهم﴾	90	53
	﴿ و تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَ﴾	127	50
الأنعام	﴿ أَوْ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْه﴾	38	119
	﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾	78	119
المائدة	﴿ و أَيْدِيكُم إلى المرافق ﴾	6	30
	﴿ فَافْرُقْ بَيْنَنَا و بَيْنَ القَومِ الفَاسِقِين ﴾	25	30
	﴿ و قَالَتْ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَة ﴾	64	30
	﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاس﴾	116	121
الأعراف	﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِين﴾	56	119
	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾	172	121
	﴿ أَمْ لَهُم أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا﴾	195	43

التوبة	﴿ و أذَانٌ مِنَ اللهِ و رَسُولِه إلَى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِ الأكبرأنَّ اللهَ بَرِيء مِنَ المُشْرِكِينَ و رَسُولُه﴾	03	51
يونس	﴿ فَاجْمِعُوا أمْرَكُم و شُرَكَاءكُم ثُمَّ لا يَكُن أمْرُكُم عَلَيْكُم غُمَّة ثمَّ اقْضُوا إليَ و لاَ تُنْظِرُون ﴾	15	32
	﴿ حَتَّى إذَا كُنتُم فِي الفُلْك و جَرَيْنَ بِهم﴾	22	37
هود	﴿ لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ الله﴾	43	139
	﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَوَاتُكَ تَأمُرُكَ أنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤنَا أوْ أنْ نَفْعَلَ فِي أمْوَالِنَا مَا نَشَاء إنَّكَ لأنْتَ الحَلِيمُ الرَشِيد ﴾	87	35
الحجر	﴿ قَالُوا سلامًا﴾	52	50
الإسراء	﴿ و قَضَيْنَا إلَى بَنِي إسْرَائِيلَ فِي الكِتَابِ ﴾	4	32
	﴿ و قَضَى رَبُكَ ألاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إيَّاه ﴾	23	32
	﴿ و إنِّي لأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا﴾	101	139
مريم	﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا ﴾	65	23
النحل	﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِم السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِم﴾	26	120
	﴿ و قِيلَ لِلَذين اتَّقُوا مَاذَا أنْزَلَ رَبُكُم قَالُوا خَيْرًا﴾	30	50
طه	﴿ و لأُصَلِبَنَكُم فِي جُذُوعِ النَخْل﴾	71	135 - 56
الحج	﴿ أَلَمْ تَرَ أنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاواتِ و مَنْ فِي الأرْضِ و الشَمْس و القَمَر و النُجُومَ و الجِبَال و الشَجَر و الدَّواب و كَثِيرٌ مِنَ النَّاس﴾	12	42
النور	﴿ و لاَ تَقْبَلُوا لَهُم شَهَادة أبَدًا و أولَئِكَ هُم الفَاسِقُون ﴾	4	31
الشعراء	﴿ فِي الفُلْكِ المَشْحُون﴾	119	136
القصص	﴿ إنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأرْضِ و جَعَلَ أهْلَهَا شِيَعًا﴾	4	52
	﴿ و نُرِيدُ أنْ نَمُنَّ عَلَى الذِينَ استُضْعِفُوا فِي الأرْضِ و نَجْعَلهم أئِمَة و نَجْعَلهم الوَارِثِين﴾	5	52
الروم	﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	2	130
لقمان	﴿يَا بُنَيَ لا تُشْرِك بِالله إنَّ الشِرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيم﴾	13	41
	﴿ و فِصَالُهُ فِي عَامَيْن﴾	14	41

السجدة	﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ﴾	18	30
	﴿ و أمَّا الذِينَ فَسَقُوا فَمَأوَاهُم النَّار ﴾	20	30
الأحزاب	﴿ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنْ الْمَوْتِ﴾	19	130
	﴿ و الحَافِظِينَ فُرُوجَهُم و الحَافِظَات و الذَاكِرِينَ اللهِ كثيراً و الذَاكِرَات﴾	35	51
يس	﴿ و مَا عَمِلَتْهُ أيْدِيهُم ﴾	35	29
الصافات	﴿ و أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَة أَلْفٍ أوْ يَزِيدُون﴾	146	55
ص	﴿ إِنَّا سَخَرْنَا الجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِحْنَ بِالعَشِي و الإشْرَاق﴾	18	69
	﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيْ ﴾	75	30
الزمر	﴿ فَيُمْسِكُ التِي قَضَى عَلَيْهَا المَوْت ﴾	42	32
فصلت	﴿ فَقَضَاهُنَ سَبْعَ سَمَاوات ﴾	12	32
الأحقاف	﴿ و حَمْلُه و فِصَالُهُ ثَلاَثُونَ شَهْرًا﴾	16	41
الفتح	﴿ يَدُ اللهِ فوقَ أيْدِيهم﴾	10	29
الصف	﴿ مَنْ أنْصَارِيَ إِلَى الله﴾	14	133 – 56
الحاقة	﴿ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَّة﴾	21	139
الطلاق	﴿ و أولاَتِ الأحْمَالِ أجَلُهنَّ أنْ يَضَعْنَّ حَمْلَهُنَّ﴾	4	41
المعارج	﴿ عَنِ اليَمِينِ و عنِ الشِمَال عِزين ﴾	37	23
الإنسان	﴿ وَ لاَ تُطِعْ مِنْهُم آثِمًا أوْ كَفُورًا﴾	24	121
النازعات	﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾	18	133
الطارق	﴿ و السَّمَاءِ و الطَّارِق ﴾	1	130
	﴿ مِن مَاءٍ دَافِق﴾	6	139
الغاشية	﴿ أفَلاَ يَنْظُرُون إِلَى الإبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ و إِلَى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ و إِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ و إِلَى الأرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾	20-17	63

فهرس الأشعار:

الأبيات	الشاعر	الصفحة
فإن أصبح بلا نســـــب ۞ فعلمي في الورى نسبي علـــــى أن أءول إلـــى ۞ قروم سادة نجـــــب قياصـــرة إذا نطقـــــوا ۞ أرم الدّهر في الخطـــب أولاك دعا النـــــبي لهم ۞ كفى شرفاً دعاء النبي.	ابن جني	7
يدعون منها بقوم لا خلاق لهم ۞ إلا سرابيل من قطران و أغلال.	أمية بن أبي الصلت	23
أنّي جزوا عامرا سيئـــا يفعلـــــهم ۞ أم كيف يجزونني السوء من الحسن أم كيف ينفع ما تعطي العَلوق بـــه ۞ و رئمـــان أنف إذا ضن باللبـــن.	أفنون التغلبي	120
فجاؤوا يهرعون إليه حتى ۞ يكونوا منبره عزيناً.	عبيد بن الأبرص	23
كيف تراني قالياً مجني ۞ أضرب أمري ظهره للبطن. قد قتل الله زياداً عني	الفرزدق	133
إذا رضيت علي بنو قشير ۞ لعمرو الله أعجبني رضاها	القحيف العقيلي	134
إذا تغنى الحمام الورق هيجني ۞ و لو تغربت عليها أم عمار	النابغة	119
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ۞ لكن يمر عليها و هو منطلق.	النظر بن جؤبة	69
إذا ما امرؤ ولى علي بودّه ۞ و أدبر لم يصدر بإدباره ودي	دوس بن غسان	134
فلما لبسنا الليل أو حين نصَّبت ۞ له من خذا آذانها و هو جانح	ذي الرمّة:	130
فإن تعافوا العدل و الإيمانا ۞ فإنّ في أيماننا نيرانا.		71
أما السمي فأنت منه مكثـــر ۞ و المال مال يغتدي و يروح		24
إنّا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا ۞ ظلت على طرق المعروف تستبق		69

فهرس الأعلام:

ا

ابن الأنباري ..... - 51 -، - 53 -، - 55 -
ابن الجوزي ..... - 28 -، - 30 -، - 31 -
ابن القيم ..... - 20 -، - 36 -، - 37 -، - 40 -
ابن تيميّة ..... - 20 -، - 27 -
ابن جالويه ..... - 130 -
ابن جني... - 3 -، - 4 -، - 5 -، - 7 -، - 9 -، - 10 -، - 11 -، - 12 -، - 17 -، - 48 -، - 49 -، - 50 -، - 56 -، - 117 -، - 118 -، - 119 -، - 120 -، - 121 -، - 122 -، - 123 -، - 124 -، - 125 -، - 126 -، - 127 -، - 129 -، - 130 -، - 131 -، - 132 -، - 133 -، - 134 -، - 135 -، - 136 -، - 137 -، - 138 -، - 139 -، - 140 -، - 146 -
ابن خلدون ..... - 19 -، - 24 -، - 36 -
ابن سيرين ..... - 121 -
ابن عباس ..... - 23 -، - 24 -، - 27 -
ابن قتيبة ..... - 30 -
ابن هشام ..... - 47 -، - 50 -، - 51 -، - 55 -، - 56 -

أ

أبو الفتح بن جني ..... - 2 -
أبو الفتح عثمان بن جنّي ..... - 10 -
أبو حامد الغزالي ..... - 21 -، - 39 -
أبو علي ..... - 134 -
أبي الأسود الدؤلي ..... - 10 -
أبي الأشعث ..... - 61 -
أبي الفتح عثمان بن جنّي ..... - 8 -
أبي علي الفارسي ..... - 7 -
أحمد مختار عمر. - 3 -، - 83 -، - 86 -، - 87 -، - 88 -، - 89 -، - 91 -، - 92 -، - 93 -، - 94 -، - 95 -، - 99 -، - 100 -، - 112 -، - 120 -
أحمد نعيم الكراعين ..... - 3 -
أرسطو ..... - 95 -
أفنون التغلبي ..... - 120 -

ا

الأخفش أحمد بن محمد الموصلي الشافعي ..... - 7 -

الأسنوي ..... - 90 -
الأصمعي..... - 10 -
الثعالبي..... - 11 -
الجاحظ ..... - 58 -، - 59 -، - 61 -، - 65 -
الجرجاني ..... - 66 -، - 67 -، - 70 -، - 71 -، - 72 -، - 73 -، - 145 -
الحكيم الترمذي ..... - 29 -، - 32 -
الدامغاني ..... - 29 -
الرازي..... - 27 -، - 34 -
الزركشي ..... - 19 -، - 20 -، - 21 -، - 22 -، - 25 -، - 34 -، - 35 -
الزمخشري..... - 18 -، - 71 -، - 110 -
السكاكي ..... - 63 -، - 64 -، - 68 -
السيوطي..... - 19 -، - 25 -، - 28 -، - 31 -، - 33 -، - 34 -، - 46 -، - 50 -، - 52 -، - 90 -، - 117 -
الشاطبي..... - 25 -، - 37 -، - 38 -
العتابي..... - 58 -، - 59 -
العسكري..... - 58 -، - 59 -، - 60 -، - 61 -
الفرزدق ..... - 133 -
الفهري..... - 29 -، - 90 -، - 92 -، - 93 -
القادر بالله ..... - 7 -
القحيف العقيلي ..... - 133 -
القرطبي ..... - 18 -
الكسائي ..... - 10 -، - 134 -
المتنبي..... - 11 -، - 118 -
المرادي..... - 54 -، - 55 -
المراغي..... - 61 -، - 62 -، - 69 -، - 70 -، - 72 -
المسدي ..... - 67 -
النابغة ..... - 119 -
النظر بن جؤبة ..... - 69 -
اليزيدي..... - 52 -

أ

أمية بن أبي الصلت ..... - 23 -
أوجدن..... - 86 -، - 87 -، - 89 -
أولمان ..... - 78 -

ب

بالمر- 77 -، - 79 -، - 80 -، - 82 -، - 83 -، - 84 -، - 85 -، - 88 -، - 89 -، - 97 -، - 98 -، - 99 -، - 102 -، - 103 -، - 109 -، - 111 -، - 112 -، - 113 -، - 114 -

بلومفيلد ..... - 91 -، - 98 -، - 99 -، - 100 -
بول فابر ..... - 15 -، - 106 -
بيرت..... - 108 -
بيير غيرو..... - 78 -، - 79 -، - 80 -، - 92 -، - 94 -، - 95 -، - 97 -

ت

تمام حسان ..... - 53 -، - 60 -، - 65 -، - 84 -، - 124 -، - 125 -، - 133 -، - 137 -، - 139 -

ج

جاردان ..... - 95 -
جاك كوهن..... - 110 -
جان ديبوا..... - 15 -
جورج مونان ..... - 17 -
جون لويتز ..... - 105 -

د

دوس بن غسان..... - 134 -
دي سوسير ..... - 75 -، - 76 -، - 81 -، - 82 -، - 86 -، - 89 -، - 91 -، - 104 -

ذ

ذي الرمّة ..... - 130 -

ر

روبتز..... - 110 -
ريتشاردز ..... - 86 -، - 87 -، - 89 -

س

سابير..... - 101 -، - 102 -، - 103 -، - 143 -
سيبويه ..... - 10 -، - 48 -، - 126 -

ش

شمس الدين الخويني..... - 25 -

ع

عبد القاهر الجرجاني..... - 65 -، - 66 -، - 67 -

عبده الراجحي..... - 45 -، - 46 -
عبيد بن الأبرص..... - 23 -
عثمان بن جنّي أبو فتح..... - 11 -
عنترة بن شدّاد ..... - 134 -

ف

فايز الداية..... - 3 -، - 29 -، - 83 -، - 118 -
فتحي أحمد عامر ..... - 32 -
فخر الدين..... - 54 -، - 90 -
فيرث - 103 -، - 104 -، - 105 -، - 106 -، - 107 -، - 108 -، - 109 -، - 110 -، - 111 -، - 112 -، - 113 -، - 114 -، - 115 -، - 143 -

ق

قدامة بن جعفر ..... - 60 -

ك

كريستيان بيلون..... - 15 -، - 106 -
كوهين ..... - 77 -

م

مارتيني..... - 100 -، - 101 -
مالينوفسكي ..... - 60 -، - 99 -، - 104 -، - 106 -، - 107 -
محمد ﷺ ..... - 19 -، - 52 -
موريس لوروي..... - 109 -
ميشال بريال..... - 79 -

ه

هاريس..... - 97 -

و

وورف ..... - 101 -، - 102 -، - 103 -، - 143 -

فهرس المصادر و المراجع:

القرآن الكريم.

المصادر:

1. **الأنصاري بن هشام**، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1411 هـ، 1991 م.
2. **ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد**، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت ط.
3. **ابن تيمية أحمد**، مقدمة في التفسير، مطابع الرياض، السعودية، ط 1، 1381 هـ.
4. **ابن جعفر** ، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1979 م.
5. **ابن جنّي عثمان أبو الفتح**، الخصائص، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1.
   - اللّمع في العربية، ت: حسين محمد شريف، ط 1، 1978، ص 20.
   - المحتسب، .
6. **ابن الجوزي عبد الرحمن**، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه و النظائر، تحقيق: كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1407 هـ، 1987.
7. **ابن خالويه**، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ت ط.
8. **ابن خلدون عبد الرحمن**، المقدمة، تدقيق: عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، ط 4، 1990 م.
9. ابن خلكان، وفيات الأعيان، .
10. **ابن فارس**، الصاحبي في فقه اللغة العربية و سنن العربية في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1، 1993.
11. **ابن قيم شمس الدين محمد بن أبي بكر**، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت.
    - إعلام الموقعين عن رب العالمين، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د ت ط.
12. **ابن سنان الخفاجي**، سر الفصاحة، شرح و تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة و مطبعة محمد علي صبح و أولاده، مصر، ط 1، 1969م.
13. **الثعالبي**، يتيمة الدهر، القاهرة 1304 هـ.
14. **الجاحظ أبو عمرو عثمان بن بحر**، البيان و التبيين، تحقيق: علي أبو ملجم، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1408 هـ، 1988 م.
15. **الجرجاني عبد القاهر**، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد محمود شاكر، مكتبة الجانجي، القاهرة، ط 2، 1410 هـ، 1989 م.

16. **الدامغاني الحسين بن محمد**، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه و النظائر، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2، 1977.
17. **الزركشي بدر الدين**، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
18. **الزرزني**، شرح المعلقات السبع، دار الآفاق، الجزائر، د ت ط.
19. **السكاكي**، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزورة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1407 هـ، 1987 م.
20. **سيبويه**، الكتاب، تحقيق: محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988.
21. **السيوطي جلال الدين** ، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، 1976.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد علي البيجاوي، دار الفكر العربي، بيروت.
- المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى و آخرون، المكتبة المصرية، بيروت، 1408 هـ، 1987 م.
22. **الشاطبي أبو إسحاق**، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز و آخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط.
23. **العسكري أبو هلال**، كتاب الصناعتين، تحقيق: محمد علي البيجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1406 هـ، 1986 م.
24. **الغزالي أبو حامد** ، إحياء علوم الدين، دار الثقافة، الجزائر، ط 1، 1411 هـ، 1991م.
- المستصفى في علم الأصول، المطبعة الأميرية، بولاق، 1323 هـ.
25. **أبو البقاء العكبري**، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن، مطبعة التقدم العلمية، مصر.
26. **المرادي الحسن بن القاسم**، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قبارة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ، 1992 م.
27. **ياقوت الحموي**، معجم الأدباء،.

المراجع:

1. **أحمد حساني**، مباحث في اللّسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
2. **أحمد مختار عمر**، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، 1992 م.
3. **أحمد مصطفى المراغي**، علوم البلاغة، دار إحياء التراث الإسلامي، ط 1، 1992 م.
4. **إبراهيم أنيس**، الأصوات اللغوية، دار الطباعة الحديثة مكتبة الأنجلومصرية، ط 1، 1979.
5. **إبراهيم السامرائي**، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1983.
6. **أبو زهرة محمد**، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت ط.
7. **تمام حسان**، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ت ط، 1986.
- اللغة العربية معناها و مبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 19863 م.
- الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982 م.
8. **رمزي منير بلعبكي**، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1990.

9. **رمضان عبد التواب**، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1996.
10. **حلمي خليل**، العربية و علم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 م.
11. **خالد عبد الرحمن العكك**، أصول التفسير و قواعده، بيروت، 1406 هـ، 1986 م.
12. **خليل سيد أحمد**، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 م.
13. **سالم شاكر**، مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة: محمد يحراين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.
14. **شوقي ضيف**، البلاغة تطور و تاريخ، المعارف، القاهرة، ط 8، 1990 م.
15. **عبد الجليل مرتاض**، دراسة سيميائية و دلالية في الرواية و التراث، منشورات ثالة، 2005، د ت ط.
16. **عبد الجبار توامة**، زمن الفعل في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.
- التعدية و التضمين في الأفعال في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
17. **عبد الفتاح لاشين**، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، 1980.
18. **عبد القادر الفاسي الفهري**، اللسانيات و اللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط 2، 1989 م.
19. **عبد العزيز عتيق**، علم المعاني، دار النهضة، بيروت، 1405 هـ، 1985م.
20. **عبد العال سالم مكرم**، المشترك اللّفظي في القرآن الكريم.
21. **عبد الغفار أحمد السيد**، التصور اللّغوي عند الأصوليين، شركة عكاظ، الرياض، 1401 هـ، 1981.
- القرآن الكريم تاريخه و لغته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
22. **عبد الستار حسين زموط** ، من سمات التراكيب مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط 1، 1992 م.
23. **عبد السلام مسدي**، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.
- اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، ط 1، 1984.
24. **عبده الراجحي**، فقه اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، د ت ط.
- دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2، 1988م.
25. **عباس حسن**، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط 9، د ت ط.
26. **عفت الشرقاوي**، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- غريب القرآن في الشعر، تحقيق: محمد عبد الرحيم و أحمد نصر الله، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1413 هـ، 1993م.
27. **فاضل مصطفى الساقي**، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.
28. **فاضل صالح السامرائي**، ابن جنّي النحوي، دار النذير، د ت ط.
29. **فتحي أحمد عامر**، المعاني في الأسلوب القرآني، دار المعارب، الإسكندرية، 1983.
30. **فتحي فريد**، المدخل إلى دراسة البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978 م.
31. **فايز الداية**، علم الدلالة العربي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1988 م.
32. **محمد أبو زهرة**، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت ط.
33. **محمد عبد الله دراز**، النبأ العظيم، مطبعة السعادة، مصر، 1379 هـ، 1960م.
34. **محمد العيد رتيمة**، دراسة لغوية لمفهوم الآية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1992.

35.**محمد حماسة عبد اللطيف**، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، مطبوعات جامعة الكويت، ط 1، 1994.

36.**محمد حسين عبد الله**، مقدمة في النقد الأدبي، دار البحوث العلمية، بيروت، ط 1، 1975م.

37.**محمد خير الحلواني**، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذيقية، 1979.

38.**محمد فتحي الرديني**، المناهج الأصولية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418 هـ، 1997م.

39.**محمود عبد الرحمن الرمالي**، العربية و الوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.

40.**محمود السعران**، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت.

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، د ت ط.

41.**مهدي المخزومي**، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط 2، 1986.

42.**ميشال زكريا**، الألسنية المبادئ و الأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 2، 1983 م.

43.**وهبة الزحيلي**، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1416 هـ،1996م.

44.**وليد محمد مراد**، نظرية النظم و قيمتها العلمية، دار الفكر، دمشق، 1983م.

45.**يعقوب بكر**، نصوص في فقه اللّغة، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1970.

المراجع المترجمة إلى العربية:

1. **آن إينو**، مراهنات دراسة الدلالة اللغوية، ترجمة: خليل أحمد، دار السؤال، دمشق، 1401 هـ، 1980م.
2. **أندري مارتيني**، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، الطبعة الجديدة، دمشق، 1404 هـ، 1984 م.
3. **بالمر علم الدلالة**، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
4. **بيير غيرو**، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ط 1، 1988 م.
5. **جان كوهن**، اللغة الشعرية، ترجمة: محمد الولي و محمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1986.
6. **جون ليونز**، اللغة و المعنى و السياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.
7. **دافيد كريستل**، التعريف بعلم اللغة، ترجمة: حلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 2، 1993 م.
8. **روبر**، موجز تاريخ علم اللغة، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، عدد 287، رجب 1418 هـ، نوفمبر 1997.
9. **فرديناند دي سوسير**، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي و مجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1406 هـ، 1986 م.
10. **هدسون**، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة : محمد عياد، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1990.

الرسائل الجامعية:

1. **ذهيبة بورويس**، حروف المعاني عند ابن هشام، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1414 هـ، 1994 م.
2. **فطومة سويسي**، مقارنة تحليلية بين لغة التحرير و لغة التخاطب بالفصحى، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988.
3. **عبد الجبار توامة**، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1994-1995.
4. **صالح بلعيد**، التراكيب النحوية و دلالاتها في السياقات الكلامية عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1407 هـ، 1987م.

المجلات:

1. **جان ميشال آدم**، قراءة في اللّسانيات النصيّة، عرض حولة طالب الإبراهيمي، مجلة اللّغة و الأدب، العدد 12، شعبان 1418 هـ، ديسمبر 1997، معهد اللّغة العربية و آدابها، جامعة الجزائر.
2. **عبد الرحمن حاج صالح**، التحليل العلمي للنصوص بين علم الأسلوب و علم الدلالة و البلاغة العربية، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، عدد 6، جويلية 1996 م.

- مدخل إلى علم اللسان الحديث، رقم 3، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية و الصوتية، مجلد 2، الجزائر، 1972م.

المراجع باللّغة الأجنبية:

1. **André martinet, la linguistique synchronique, presse universitaire de France, paris, 1974.**
2. **Archibeld A Hill, linguistics, voice of america forum lecture, july, 1969.**
3. **R. H. Robins, linguistique général, librairie Armand Colin, Paris, 1973.**
4. **Christian Baylon et Paul Fabre, la sémantique,. , nathan, paris, 1978.**
5. **Firth, papers in linguistic, oxford university, press new york, toronto 1957**
6. **George Mounnene, dictionnaire de la linguistique, presse universitaire, France , paris, 1974**
7. **Maurice Leroy, les grands courants de la linguistique moderne, l'université de bruxelles, Belgique, 1980.**
8. **Jean Lyons, éléments de sémantique, traduction de J.Durand, librairie Larousse, paris, 1978.**
9. **Jean dubois et autres, dictionnaire de linguistique, larousse, paris 1989, mot contexte.**
10. **Paul robert, petit robert, (ISBN), paris 1992,.**
11. **Philippe amiel, dictionnaire du français, I S B N, paris 1995.**

فهرس الموضوعات:

المقدمـــــة:..... - 2 -

1. مدخـــل: ..... - 7 -

1. 1. ترجمته:..... - 7 -

2. الفصل الأول: ملامح السياق في التراث العربي..... - 15 -

توطئة:..... - 15 -
أولاً: مصطلح السياق و مفهومه: ..... - 15 -
2. 1. المبحث الأول: أثر السياق في علم التفسير:..... - 18 -
2. 1. 1. السياق عند المفسرين:..... - 18 -
2. 1. 2. السياق في كتب الوجوه و النظائر: ..... - 28 -
2. 2. المبحث الثاني: السياق عند الأصوليين..... - 36 -
2. 2. 1. المشترك عند الأصوليين:..... - 42 -
2. 3. المبحث الثالث: السياق عند النحاة. ..... - 45 -
2. 4. المبحث الرابع: السياق عند البلاغيين. ..... - 58 -
2. 4. 3. السياق في نظرية النظم: ..... - 65 -
2. 4. 2. تطبيقات السياق في علم المعاني: ..... - 68 -
2. 4. 3. السياق في علم البيان: ..... - 70 -

3. الفصل الثاني: السياق في الدّرس اللّغوي الحديث..... - 75 -

3. 1. المبحث الأول: علم الدلالة مفهومه و موضوعاته. ..... - 75 -
3. 1. 1. اللّسانيات و علم الدلالة:..... - 75 -
3. 1. 2. أسباب تغير المعنى:..... - 77 -
3. 1. 3. مصطلح علم الدلالة:..... - 78 -
3. 1. 4. موضوعات علم الدلالة:..... - 80 -
3. 2. المبحث الثاني: نظريات علم الدلالة. ..... - 85 -
3. 2. 1. النظرية الإشارية:..... - 85 -

3. 2. 2. لمحة عن نظرية الحقول الدلالية: ..... - 90 -
3. 2. 3. مناهج التحليل الدلالي: ..... - 94 -
3. 3. المبحث الثالث: السياق و ملامحه في بعض النظريات اللّسانية الحديثة. ..... - 97 -
3. 3. 1. التوزيعية و السياق: ..... - 97 -
3.3. 2. السلوكية و السياق: ..... - 98 -
3. 3. 3. الوظيفية و السياق: ..... - 100 -
3. 3. 4. فرضية "وورف"و"سابير" و السياق: ..... - 101 -
3. 3. 6. نظرية السياق في المدرسة الإنجليزية: ..... - 103 -

4. الفصل الثالث: مظاهر السياق في كتاب الخصائص. (دراسة تطبيقية). ..... - 117 -

4. 1. المبحث الأول: بين السياق و الاستعمال: ..... - 117 -
4. 1. 1. المشترك اللفظي و التأويل: ..... - 117 -
4. 1. 2. توجيه معاني ما يحتمل التضارب أو الزيادة من الكلام: ..... - 118 -
4. 1. 3. نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ: ..... - 120 -
4. 1. 4. سياق الحال: ..... - 122 -
4. 2. المبحث الثاني: السياق الصوتي. ..... - 124 -
4. 2. 1. النبر و التنغيم: ..... - 124 -
4. 2. 2. مطل الصوت و دلالته على التذكر: ..... - 126 -
4. 3. المبحث الثالث: السياق و التركيب. ..... - 129 -
4. 3. 1. دلالة السياق على الحذف: ..... - 129 -
4. 3. 2. أهمية السياق في تحديد المعاني النحوية: ..... - 132 -
4. 3. 3. التضمين و علاقته بالسياق: ..... - 133 -
4. 3. 4. دور السياق في تخصيص الصفة بالموصوف: ..... - 136 -
4. 3. 5. تخصيص معاني الصيغ التي تحتمل أكثر من دلالة: ..... - 137 -

الخاتمة: ..... - 143 -

فهرس الآيات القرآنية: ..... - 148 -

فهرس الأشعار: 151

فهرس الأعلام: ..... - 152 -

فهرس المصادر و المراجع: ..... - 156 -

فهرس الموضوعات: ..... - 161 -

المقدمة: **- 2 -**

1. مدخـــــــــــــــــــل: **- 7 -**

1. 1. ترجمته: **- 7 -**
1. 2. مكانته العلمية و آراء العلماء فيه: - 9 -
1. 3. آراء العلماء فيه: - 10 -
1. 4. ابن جنّي و الخصائص: - 11 -

2. الفصل الأول: ملامح السياق في التراث العربي. **- 15 -**

توطئة: - 15 -
أولاً: مصطلح السياق و مفهومه: - 15 -
2. 1. المبحث الأول: أثر السياق في علم التفسير: **- 18 -**
2. 1. 1. السياق عند المفسرين: - 18 -
أ. القرائن المقالية: - 21 -
ب. القرائن الحالية: - 24 -
2. 1. 2. السياق في كتب الوجوه و النظائر: - 28 -
خاصيتا الاتساق و الترابط: - 32 -
2. 2. المبحث الثاني: السياق عند الأصوليين. **- 36 -**
2. 2. 1. المشترك عند الأصوليين: - 42 -
2. 3. المبحث الثالث: السياق عند النحاة. **- 45 -**
توطئة: - 45 -
2. 4. المبحث الرابع: السياق عند البلاغيين. **- 58 -**
2. 4. 3. السياق في نظرية النظم: - 65 -
2. 4. 2. تطبيقات السياق في علم المعاني: - 68 -
2. 4. 3. السياق في علم البيان: - 70 -

3. الفصل الثاني: السياق في الدّرس اللّغوي الحديث. **- 75 -**

3. 1. المبحث الأول: علم الدلالة مفهومه و موضوعاته. **- 75 -**
3. 1. 1. اللّسانيات و علم الدلالة: - 75 -
3. 1. 2. أسباب تغير المعنى: - 77 -
3. 1. 3. مصطلح علم الدلالة: - 78 -
3. 1. 4. موضوعات علم الدلالة: - 80 -
3. 2. المبحث الثاني: نظريات علم الدلالة. **- 85 -**

3. 2. 1. النظرية الإشارية: - 85 -
3. 2. 2. لمحة عن نظرية الحقول الدلالية: - 90 -
3. 2. 3. مناهج التحليل الدلالي: - 94 -
3. 3. المبحث الثالث: السياق و ملامحه في بعض النظريات اللّسانية الحديثة. - 97 -
3. 3. 1. التوزيعية و السياق: - 97 -
3.3. 2. السلوكية و السياق: - 98 -
3. 3. 3. الوظيفية و السياق: - 100 -
3. 3. 4. فرضية "وورف"و"سابير" و السياق: - 101 -
3. 3. 6. نظرية السياق في المدرسة الإنجليزية: - 103 -

4. الفصل الثالث: مظاهر السياق في كتاب الخصائص. (دراسة تطبيقية). - 117 -

4. 1. المبحث الأول: بين السياق و الاستعمال: - 117 -
4. 1. 1. المشترك اللفظي و التأويل: - 117 -
4. 1. 2. توجيه معاني ما يحتمل التضارب أو الزيادة من الكلام: - 118 -
4. 1. 3. نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ: - 120 -
4. 1. 4. سياق الحال: - 122 -
4. 2. المبحث الثاني: السياق الصوتي. - 124 -
4. 2. 1. النبر و التنغيم: - 124 -
4. 2. 2. مطل الصوت و دلالته على التذكر: - 126 -
4. 3. المبحث الثالث: السياق و التركيب. - 129 -
4. 3. 1. دلالة السياق على الحذف: - 129 -
4. 3. 2. أهمية السياق في تحديد المعاني النحوية: - 132 -
4. 3. 3. التضمين و علاقته بالسياق: - 133 -
4. 3. 4. دور السياق في تخصيص الصفة بالموصوف: - 136 -
4. 3. 5. تخصيص معاني الصيغ التي تحتمل أكثر من دلالة: - 137 -

الخاتمة: - 143 -

فهرس الآيات القرآنية: - 148 -

فهرس الأشعار: 151

فهرس الأعلام: - 152 -

فهرس المصادر و المراجع: - 156 -

فهرس الموضوعات: - 161 -